



PROVISIONAL

A/36/PV.79
7 December 1981

ARABIC



الأمم المتحدة الجمعية العامة

الدورة السادسة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة التاسعة والسبعين

المعقودة بالمقر، في نيويورك

يوم الثلاثاء، ١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨١ الساعة ١٥/٠٠

(العراق)	السيد كتاني	: الرئيس
(اندونيسيا)	السيد جلال (نائب الرئيس)	: ثم
(بنما)	السيد كام (نائب الرئيس)	: ثم

— تنظيم العمل

٠٠/٠٠

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .
أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقّعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room A-3550, 866 United Nations Plaza مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

81-62769/A

— تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة [١٩] (تابع)

(أ) تقرير اللجنة الخاصة

(ب) تقرير الأمين العام

(ج) مشروعا قرارين

(د) تعديل

(هـ) تقرير اللجنة الخامسة

— سياسة الفصل العنصرى التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا [٣٢] (تابع)

(أ) تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى

(ب) تقرير اللجنة المخصصة لصياغة اتفاقية دولية لمناهضة الفصل العنصرى في الألعاب الرياضية

(ج) تقرير الأمين العام

(د) تقرير اللجنة السياسية الخاصة

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥ / ٢٠تنظيم العمل

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أود أن أوجه انتباه الجمعية العامة الى مسألتين . الأولى ، قد يتذكر السادة الأعضاء أن حدا زنيا أقصاه أول كانون الأول / ديسمبر قد فرض لتقديم مشروعات القرارات ذات الآثار المالية للجنة الخامسة . وفي هذا الشأن ، تلقيت طلبين رسميين لمد هذا الحد الزمني . أحدهما من رئيس اللجنة الأولى فيما يتعلق بدراسة اللجنة للبند ٤٢ ، المعنون : " الأسلحة الكيميائية والبكتريولوجية " والثاني من رئيس اللجنة السياسية الخاصة ، يتعلق بالبند ٦٠ من جدول الأعمال ، والمعنون : " وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى " ، والبند ٦٧ ، المعنون : " المسائل المتعلقة بالاعلام " .

وعد دراسة الطلبين المقدمين من رئيسي هاتين اللجنتين ، أقتح أن توافق الجمعية العامة على مد الحد الأقصى لتقديم مشروعات القرارات حتى الخميس الموافق ٣ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨١ - أي مدة ثمانية وأربعين ساعة .

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة توافق على اقتراحي ؟

وقد تقرر ذلك .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : وآمل أن يمكّن هذا القرار الجمعية من الانتهاء من عملها في الوقت المحدد له . واسمحوا لي مرة أخرى أن أناشد كل الأعضاء بأن يتعاونوا معنا ويبدوا روح التفاهم .

والموضوع الثاني الذي أود أن ألفت انتباه الجمعية العامة اليه يتعلق بقائمة المتحدثين بشأن البند ٣١ من جدول الأعمال ، والمعنون : " قضية فلسطين : تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف " ، الذي سوف تنظر فيه الجمعية في الأيام المقبلة . واني أعتزم اقبال قائمة المتحدثين بشأن هذا البند في الساعة الرابعة من بعد ظهر يوم الخميس الموافق ٣ كانون الأول / ديسمبر .

وفيما يتعلق بالبند ٣٠ ، المصنوع " السنة الدولية للمعوقين : تقرير الأمين العام " ، الذي سوف يطرح على الجمعية في الأسبوع المقبل ، أود أن أذكر بأن هذا البند أحيل للجنة الثالثة لتقديم توصياتها في هذا الشأن ، ولكن مناقشة هذا البند سوف تجرى في الجلسات العامة . ونظرا للوقت القصير المتاح للمناقشة ، أود أن أناشد من يرغبون في الاشتراك في دراسة هذا البند بأن يقيّدوا أسماءهم في أقرب فرصة ممكنة . واني أعتزم اقبال قائمة المتحدثين في الساعة الثانية عشرة ظهر يوم الاثنين الموافق ٧ كانون الأول / ديسمبر .

مواصلة نظر البند ١٩ من جدول الأعمال

تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

(أ) تقرير اللجنة الخاصة (A/36/23 و A/AC.109/643 الى 646 و 647 و Corr.1 و 648

الى 651 و 654 و 657 و 659 و 661 و 662 و Corr.1 و 667 و 670 الى 672) ؛

(ب) تقرير الأمين العام (A/36/602) ؛

(ج) مشروعا قرارين A/36/L.20 و A/36/L.21 ؛

(د) تعديل (A/36/L.30) ؛

(هـ) تقرير اللجنة الخامسة (A/36/716).

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أود أن أوضح أحد الجوانب الهامة في اجراءاتنا

بشأن البند الأول . وسوف يتذكر الممثلون انه في الجلستين العامتين الثانية والسبعين والثالثة والسبعين ، المنعقدتين يوم ٢٥ تشرين الثاني /نوفمبر ، طرح سؤال فيما يتعلق بالأهمية التي يجب ايلؤها للآثار المرتبة على الفقرة ٥ من منطوق مشروع القرار A/36/L.20 ، فيما يتعلق بتوصية اللجنة الخاصة الواردة في الفقرة ٣ من مقررها الوارد في الفقرة ٨٧ من الفصل الأول من تقريرها . وقد أدى ذلك أيضا الى تقديم تعديل للفقرة ٥ من منطوق مشروع القرار .

وفي ضوء المشاورات التي جرت مع العديد من الوفود المعنية أعتقد أن ما يلي هو التفسير المنطقي والمقبول لتلك الآثار ، اذما قررت الجمعية اعتماد مشروع القرار A/36/L.20 بصورته الراهنة .

ان اعتماد مشروع القرار بشكله الحالي سوف يكون من شأنه الاعتراف بأن اللجنة الخاصة أوصت بأن تقوم الجمعية العامة : " بدراسة مسألة بورتوريكو كيند مستقل في دورتها السابعة والثلاثين ". ولكن ذلك لا يشكل قرارا اتخذته الجمعية العامة في هذا الشأن . وعلى قدر فهمي ، فانه على أساس هذا التفسير الرسمي لمعنى الاجراء الذى سوف تتخذه الجمعية ، فان المشاركين فى تقديم مشروع القرار لا يرون من الضرورى طلب تصويت على التعديل الوارد في الوثيقة A/36/L.30 . وسوف أعطي الكلمة لمن يرغبون في تعليل تصويتهم على مشروع القرار قبل التصويت . وسوف تتاح الفرصة للسادة الأعضاء أيضا لتعليل تصويتهم بعد التصويت . وسمحوا لي مرة أخرى أن أذكر الجمعية ، بأنه طبقا للمقرر ٣٤ / ٤٠١ ، فان تعليل التصويت يجب ألا يتجاوز عشر دقائق ويبدلي به الممثلون من مقاعدهم .

السيد باربوزا دى مدينا (البرتغال) (الكلمة بالفرنسية) : ان المسائل المرتبطة بتصنيف الاستعمار لأسباب معروفة جيدا لهذه الجمعية لها أهمية قصوى بالنسبة لبلادى . ان الدستور البرتغالي يجعل من حق الشعوب في تقرير المصير والاستقلال أحد المبادئ الأساسية التي تحكم البرتغال في سلوكها في مجال العلاقات الدولية . ان الأهمية التي نوليها لهذا المبدأ تبدو واضحة اذا ما أخذ في الاعتبار أن الدستور يضع هذا الحق على نفس مستوى المساواة بين الدول ، والتسوية السلمية للنزاعات الدولية ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى . وبالتالي فان مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها بحرية يشكل احدى الدعائم الأساسية للنظام السياسي والقانوني في البرتغال .

ورغم ذلك ، فان وفد بلادى يجد نفسه أمام مشروع قرارهما بيد و مرتبطا بصورة خطيرة بصيغ تتعلق بالماضي ، بينما كان من المفروض ان يكون موجها للمستقبل . وبدلا من أن يعلن بكل وضوح حق بعض الشعوب في التعبير عن رأيها وتقرير مصيرها ، فان فقرات عديدة منه قد تعرض هذا الحق للخطر وبصفة خاصة بالنسبة لوضع بعض الأقاليم التي سبق أن أعرب سكانها بحرية عن قبول هذا الوضع .

ومن ناحية أخرى ، فان وفد بلادى يجب عليه أن يبدى رأيه أمام جمعية انضم اليها عدد كبير من أعضائها بفضل عملية تصفية الاستعمار التي ساهمت بشكل كبير في تحديد الخطوط الرئيسية لسياسة البرتغال في السنوات الاخيرة ، ولذلك ، فاننا يجب أن نصوت بصورة قاطعة على موضوع يهم البرتغال أكثر من غيره . وسوف نعمل ذلك بتأييد مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/36/L.20 . بالرغم من أن هذا المشروع لا يعكس بصورة كاملة المفاهيم التي كان وفدى يود أن يراها منعكسة فيه . ان وفد بلادى يرغب في أن يعرب عن رأيه بأن قرارا له هذا القدر من الأهمية كان يجب أن يتناول بعمق تلك المسائل التي لاتزال معلقة بعد التقدم الكبير الذى أحرز في مجال تصفية الاستعمار خلال العقود القليلة الماضية . ولكن ، نظرا لادماج بأسف له وفد بلادى فان مسائل لا علاقة لها بصورة مباشرة بالموضوع قيد البحث قد ورد ذكرها في وثيقة أصبحت بذلك غير متوازنة . وهكذا ، وان نوضح بتصويتنا لصالح مشروع القرار موثقنا بالنسبة للمبادئ الأساسية لتصفية الاستعمار ، فاننا حريصون على أن نسجل تحفظاتنا الرسمية بالنسبة لأى مقرر أو توصية تترتب ، بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، بين الموضوع الأساسى قيد البحث وبين نقاط أخرى لا يرى وفد بلادى أن لها أية صلة بهذا الموضوع .

هذه التحفظات تنطبق بصورة خاصة على الفقرة الخامسة . فبينما تؤيد أعمال اللجنة الخاصة ، الا أن وفد بلادى لا يستطيع أن يقبل بعض التوصيات الواردة في تقريرها ، خاصة تلك المتعلقة بالأقاليم التي لا تدخل في اختصاص اللجنة كما هو الحال بالنسبة لبورتوريكو . كما يمتد تحفظنا الى الفقرتين الرابعة والثامنة ، نظرا لأن وفد بلادى يعتقد في ضرورة اعطاء أولوية للمفاوضات بشأن الكفاح المسلح والعنف ، وخاصة بالنسبة للحالات التي بذلت فيها بعض الجهود من أجل العمل على التوصل الى حلول سلمية عن طريق الانسجام ، الذى تعتبره حكومة بلادى ضروريا ، وكذلك الحوار الذى تعتبره أمرا حتميا . كما تتحفظ أيضا على الفقرة العاشرة ، بالنظر الى حقيقة أن صيغتها العامة لا تأخذ في الاعتبار تنوع الأوضاع ، وقد أبرزت آثارها بصورة واضحة أثناء مناقشاتنا الاخيرة في اللجنة الرابعة .

السيد شيرمان (الولايات المتحدة الأمريكية) (الكلمة بالانكليزية) : بالرغم من أن الولايات المتحدة تؤيد مبدأ تقرير المصير ، وبالرغم من معارضتنا المستمرة للاستعمار بجميع أشكاله فان الولايات المتحدة سوف تصوت ضد مشروع القرار A/36/L.20 . اننا نضطر لأن نفعل ذلك ضد اتجاهاتنا الطبيعية ، نتيجة لأوجه القصور الخطيرة في مشروع القرار نفسه . ان أن التوصيات الواردة في هذا المشروع لا تعمل بأى حال من الأحوال على احراز تقدم ملموس في عملية تصفية الاستعمار . بل الواقع ، ان آثارها يمكن أن تعوق احراز المزيد من التقدم ، وتعرض للخطر المكاسب التي أحرزت بشق الأنفس .

لقد أثارت قلقنا بصورة خاصة الفقرة الرابعة من منطوق هذا القرار ، والتي تعترف بالحق المشروع للشعوب الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية في ممارسة حقها في تقرير المصير " بكل الوسائل الضرورية المتاحة لها " . ويبدو لنا ، ان مثل هذه العبارة تقترب بصورة خطيرة اعطاء صك على بياض لأية وسائل يمكن أن تختارها حركات التحرير - سواء كانت حقيقية أو مزيفة - وتعتبرها ضرورية . ان ، هناك بعض الأعمال التي لا يمكن تبريرها على الاطلاق على أساس الضرورة . فالقتل العشوائي غير التمييزى دائما خطأ ؛ واختطاف الطائرات خطأ أيضا ، وقتل الدبلوماسيين دائما خطأ . فمهما كانت عدالة القضية ، ومهما كانت خطورة الاستفزاز ، فان انسانيتنا المشتركة تتطلب أن يحترم الحد الأدنى الرئيسي لمعايير السلوك من جانب جميع الأطراف وفي جميع الأوقات .

ان وفد بلادى يعترض أيضا على الفقرة السابعة من منطوق هذا القرار ، والتي ترى أن المصالح الاقتصادية الأجنبية أو المصالح الأخرى في الأقاليم التي لا تتمتع بالحكم الذاتي تضر - فسي طبيعتها - اما بمصالح النامبيين أو بمصالح شعوب الأقاليم الأخرى التي لا تتمتع بالحكم الذاتي . لذا ، ترفض الولايات المتحدة هذا القول رفضا قاطعا . وكما أوضحنا من قبل في اطار مداولات اللجنة الرابعة ، هناك العديد من الممثلين هنا يسلمون بأنه بالرغم من بعض أوجه الظلم والأنماط غير العادية في بعض الاحيان للاستثمارات الأجنبية ، الا ان المشاركة الأجنبية في اقتصاديات بلدان تلك الأقاليم قد أفادت شعوبها كثيرا . لذلك ، فمن المتناقض تماما أن تقول ان هذه الأنشطة تضر في حد ذاتها بشعب اقليم تابع . وهذه النظرية لا يمكن أن تكون صالحة الا عن طريق استخدام معيار مزدوج ، يطبق بشكل على الدول ذات السيادة وبشكل آخر على الأقاليم التي لا تتمتع بالحكم الذاتي - وهذا النوع من المعايير انما يشكل جوهر الاستعمار .

ان الفقرة التاسعة من منطوق مشروع القرار المعروض علينا تتكون من جزئين . وتنص - - - - - الولايات المتحدة فقط الى الجزء الذى يدعو جميع الدول الى أن تمتنع عن اتخاذ أى اجراء قد يندوى على اعتراف بشرعية احتلال جنوب افريقيا غير المشروع لناميبيا . وفي هذا الصدد ، أود أن أركز على ان الولايات المتحدة الأمريكية تتمسك تماما بقرارات مجلس الأمن وفتاوى محكمة العدل الدولية بشأن ناميبيا . وتنتهج حكومة الولايات المتحدة الأمريكية سياسة ثابتة نحو الاستثمار في ناميبيا : فنحن رسميا لا نشجع الاستثمار في ناميبيا ولا نضمن ولا نحمي الاستثمارات التي تقوم في ناميبيا على أساس حقوق تم الحصول عليها من خلال حكومة جنوب افريقيا ، منذ اعتماد الجمعية العامة للقرار ٢١٤٥ (د - ٢١) . كما اننا لا نقدم أية مساعدة مالية لدعم التجارة والاستثمار في ناميبيا . وهذه السياسات الرسمية تؤكد أن العلاقات الاقتصادية والسياسية التي تقيمها حكومة بلادى مع جنوب افريقيا لا تخدم بأى حال من الاحوال الاعتراف بشرعية أو قانونية ادارة جنوب افريقيا لناميبيا .

ولكن في حين تؤيد الولايات المتحدة الجزء الثاني من الفقرة التاسعة من المنطوق ، فانها تعارض تماما الجزء الأول ، الذى يسمى الى اضافة صيغة سياسية على أنشطة وكالات الأمم المتحدة المتخصصة ، والى فرض ما هو في الواقع ليس سوى عقوبات شاملة ضد حكومة جنوب افريقيا . ولقد أعلنت الولايات المتحدة في مناسبات عديدة ان ادخال قضايا سياسية غير جوهرية ومثيرة للخلاف في

أعمال وكالات الأمم المتحدة المتخصصة انما يتعارض مع هدفها الأساسي ، ويعوق من قدرتها على الاضطلاع بمسؤولياتها الحيوية . كما أعلننا أيضا في مناسبات عديدة ان محاولة تحقيق استقلال ناميبيا عن طريق زيادة العزلة الدولية لجنوب افريقيا سوف تكون لها آثار عكسية . ولن تفعل شيئا للاسراع باستقلال شعب ناميبيا ، بل ستضر بالكثير من مواطني جنوب افريقيا السود والبيض على السواء ، الذين يعطون بحماس من أجل الاصلاح الاقتصادي والاجتماعي والسياسي .

ان معارضة حكومة بلادى للتوصيات الواردة في الفقرة العاشرة من المنطوق لمعرفة تماما أيضا . فالولايات المتحدة لاتعتقد ان وجود قواعد عسكرية في أقاليم غير متمتعة بالحكم الذاتي يتعارض بالضرورة مع الممارسة الكاملة لحق تقرير المصير . لذا ، فان المطالبة بالازالة الفورية وفيير المشروطة لجميع المنشآت العسكرية من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ليس لها ما يبررها .

ان الولايات المتحدة تقدر تماما ما توصلت اليه الجمعية العامة اليوم بشأن موضوع بورتوريكو ، ألا وهو أن اعتماد مشروع هذا القرار لا يشكل موافقة على التوصية المحددة والتي تقضي بأن تبحث الجمعية العامة مسألة بورتوريكو في دورتها السابعة والثلاثين في عام ١٩٨٢ . ان الولايات المتحدة تنظر الى مشروع قرار اللجنة الخاصة - الذى حظي بتأييد عشرة أعضاء فقط من أعضاء اللجنة البالغ عددهم (٢٥) عضوا - على انه محاولة غير ملائمة لها وافع سياسية لا تقام الأمم المتحدة في الشؤون الداخلية لبورتوريكو والولايات المتحدة الأمريكية . وقد اعترفت الجمعية العامة بوضوح بأن شعب بورتوريكو قد مارس حقه في تقرير المصير حينما اعتمدت قرارها ٧٤٨ (د - ٨) في عام ١٩٥٣ ، وبمقتضاه حذفت بورتوريكو من قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي . وقد أعادت الجمعية العامة التأكيد على هذا في عامي ١٩٧١ ، ١٩٧٨ ، وتم اقراره هنا اليوم . وعلى أساس هذه المقررات والفقرة السابعة من المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة ، والتي تمنع الأمم المتحدة من التدخل في الشؤون الداخلية البحتة لأعضائها ، تواصل الولايات المتحدة معارضة أى اجراء لا تقام الأمم المتحدة في أى مقرر خاص بالوضع في بورتوريكو . ان هذا المقرر يجب أن يرجع - بل انه يرجع بالفعل - الى شعب بورتوريكو ذاته .

وأخيرا ، يود وفد بلادى أن يوضح أنه في حين يقال الكثير في هذه الأيام عن أن الاستعمار يلفظ أنفاسه الاخيرة ، الا أن هناك امبراطورية استعمارية في العالم لم تسبها العملية التاريخية لتصفية الاستعمار .

ومن دواعي أسفنا بل وسخطنا العظيم أن مشروع القرار A/36/L.20 لا يتضمن أية إشارة إلى الاتحاد السوفياتي وسياساته الاستعمارية الواضحة . ولذلك ، فهو يخفق في أن يتناول أخطر تهديد استعماري يواجه المجتمع الدولي حالياً - ان حكومة بلادي التي عارضت الاستعمار القديم لا يمكنها ان تظل ساكنة ازاء فرض استعمار جديد يخفي نواياه الحقيقية خلف شعارات ثورية وخطابات مثالية . ففي حياة الأمم - ان لم يكن في كل مجال - فان تجاهل الخطيئة لا يقل خطورة عن ارتكابها لهذا السبب ولجميع الأسباب الاخرى التي أعلنتها ، سيصوت وفد بلادي ضد مشروع القرار A/36/L.20 .

السيدة لوكاس (نيوزيلندا) (الكلمة بالانكليزية) : ان نيوزيلندا ستصوت لصالح مشروع القرار A/36/L.20 .

لقد أيدت نيوزيلندا القرار ١٥١٤ (د - ١٥) الخاص باعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . ونحن نلتزم التزاماً تاماً بمبدأ تقرير المصير لصالح جميع الشعوب وسنستمر في الاضطلاع بمسؤولياتنا باعتبارنا السلطة المسؤولة عن الادارة وفقاً للاعلان .

ولذلك ، فان وفد بلادي يأسف ان يجد نفسه مضطرا الى ابداء بعض التحفظات فيما يتعلق بمشروع القرار A/36/L.20 . وفي ضوء البحث الذي جرى في اللجنة الرابعة هذا العام بشأن موضوع القواعد العسكرية ، فان وفد بلادي يحتفظ بموقفه فيما يتعلق بالفقرة العاشرة من المنطوق . اننا نكرر التحفظات التي أبديناها في الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة حول خطة العمل لتنفيذ الاعلان المشار اليها في الفقرة الثانية من الديباجة . ويساورنا القلق أيضا فيما يتعلق بالفقرتين الرابعة والسابعة .

وأخيرا فان وفد بلادي لا يمكنه أن يقبل بوجهة النظر التي تقول بأن موافقة الجمعية العامة على تقرير اللجنة الخاصة يلزم الجمعية بتنفيذ توصيات اللجنة الخاصة . ان وفدي لديه تحفظات بشأن بعض جوانب تقرير اللجنة الخاصة المتضمن في الوثيقة A/36/26 ووصفة خاصة فيما يتعلق بپورتريكو . ان وفد بلادي لن يتمكن من تأييد مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/36/L.20 الا في ضوء الملاحظات التي أبديتها سيادة الرئيس في بداية هذه الجلسة .

السيد سيزاكي (اليابان) (الكلمة بالانكليزية) : ان وفد بلادي سوف يصوت لصالح

مشروع القرارين الواردين في الوثيقة A/36/L.20 ، و L.21 لأننا نؤيد بشدة الاعلان الخاص بمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . ونأمل في أن يجرى تنفيذه على هذا النحو . ومع ذلك ، ولأسباب قد أوضحناها في العديد من المرات ، فان وفد بلادي لديه بعض التحفظات بشأن بعض الفقرات الواردة في مشروع القرار A/36/L.20 . وعلاوة على ذلك ، فان وفدنا لا يمكنه أن يؤيد بعض الأجزاء من تقرير اللجنة الخاصة التي توافق عليها الفقرة الخامسة من منطوق مشروع القرار A/36/L.20 ، وبناء على ذلك ، نود أن نوضح تحفظاتنا .

ان أحد هذه التحفظات يتعلق بمسألة بورتريكو . ان شعب بورتريكو يمارس حقه في تقرير المصير كما اعترفت بذلك الجمعية العامة باعتمادها للقرار ٧٤٨ (د - ٨) . وبصورة أدق ، فان الجمعية العامة في هذا القرار :

” تعترف بأن شعب كمنولث بورتريكو معبرا عن ارادته بطريقة حرة وديمقراطية ، قد

حقق وضعه دستوريا جديدا ؛

” وتعترف بأن شعب كمنولث بورتوريكو باختياره لوضعه الدستوري والدولي ، قد مارس بفاعلية حقه في تقرير المصير ” . (قرار ٧٤٨ (د - ٨) فقرة ٢ و ٤) ومما يؤسف له أشد الأسف ان اللجنة الخاصة لم تول الاعتبار اللازم لهذه الحقيقة . والنظر الى مقررات الجمعية العامة المتضمنة في القرار ٧٤٨ (د - ٨) ، فان وفد بلادي لا يرى مبررا لادراج مسألة بورتوريكو كبند منفصل في جدول أعمال الدورة السابعة والثلاثين للجمعية العامة ، وبناء عليه فسوف يحارض ذلك .

ان وفد بلادي يود أيضا ان يعرب عن خالص أمله في انه مراعاة لكرامة وسيادة اللجنة الخاصة ، فسوف تقوم اللجنة بواجبها وتدرس بعناية رأى الغالبية فيما يتعلق بمسألة القواعد والمنشآت العسكرية التي تم التعبير عنها بوضوح في الثالث والعشرين من تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨١ عندما أقرت اللجنة الرابعة التعديلات ذات الصلة .

أما فيما يتعلق بمشروع القرار الوارد في الوثيقة A/36/L.21 فان وفد بلادي يتشكك ازاء الافتراض الخاص بضرورة تكثيف الدراسات حول نشر المعلومات عن تصفية الاستعمار . اننا نبقى على هذه التحفظات على ضوء الحقيقة القائلة بأن عدد الأقاليم التي لا تتمتع بالحكم الذاتي والتي هي موضوع عمل اللجنة الخاصة واللجنة الرابعة قد انخفض ، وبالنظر أيضا الى موارد الأمم المتحدة المحدودة . وبناء على ذلك ، فان وفد بلادي لا يؤيد تماما الفصول ذات الصلة من التقرير ، ويبدى تحفظات بشأن الفقرة الأولى من المنطوق .

السيد اورتيز سانز (بوليفيا) (الكلمة بالاسبانية) : بالاشارة الى الفقرة الخامسة من منطوق مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/36/L.20 ، فان وفد بوليفيا يود أن يعرب عن تحفظاته فيما يتعلق بالفقرة ٨٧ من التقرير المذكور ، لاننا لا نعتقد أنه من المرغوب فيه تعديل بعض اتفاقات واجراءات سياسية من شأنها أن تعوق عملية تصفية الاستعمار ذاتها . ولهذه الأسباب فان وفد بوليفيا سوف يصوت لصالح مشروع القرار A/36/L.20 مع التحفظ الذي أبديناه توا .

السيد كاستيللو اربولا (غواتيمالا) (الكلمة بالاسبانية) : ان وفد غواتيمالا يود ان يسجل موقفه فيما يتعلق بتصويته ضد مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/36/L.20 حول البند ١٩ من جدول الأعمال بعنوان تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة .

ان وفد بلادى يلاحظ بمزيد من الارتياح ان دولة من بين دول امريكا اللاتينية ، كانت دولة من الدول المؤسسة وقد مساهما عظيم في العملية التاريخية الخاية في الأهمية لتصفية الاستعمار التي اضطلعت بها الأمم المتحدة منذ عام ١٩٤٥ في ميثاقها ، وفي المعايير الأخرى التي تحكمها ، ومن بينها ووجه أخص قرارها ١٥١٤ (د - ١٥) ، وكما أسهمت تلك الدولة أيضا في العمل الذي تضطلع به لجنة ٢٤ ، واللجنة الرابعة والجمعية العامة . ان هذا التعاون من جانب بلادى مسجل بالكامل في سجلات هذه الجمعية العامة .

ومع ذلك فقد لاحظنا بقلق بالغ ، المبالغة التي ظهرت الآن والتي تفيد بأن عملية تصفية الاستعمار قد أشرفت على نهايتها ، رغم أن هناك بعض الأعمال المتتالية التي تمثل تدخلا حقيقيا في انتهاك سافر للمبادئ الأساسية التي تتمتع بها الدول الاعضاء والتي قدسها الميثاق ، مثل التسوية السلمية للمنازعات . هذا هو الحال فيما يتعلق باستقلال بليز الذي أعلن في الجمعية العامة دون تناول النزاع في مفاوضات سلمية بين المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال ايرلندا ، وغواتيمالا التي كان يجب أن يتم حلها أولا عن هذا الطريق . ولا سيما ان الدولتين كانتا قد تعهدتا بحل هذا النزاع الاقليمي المتعلق ببليز ، والذي سيسهل من حل هذا النزاع بجميع جوانبه بما في ذلك قضية تقرير المصير لبليز بما يتلاءم مع النوايا الطيبة لغواتيمالا .

ولهذا السبب ، وبالرغم من اعترافنا بالعمل الهام الذي اضطلعت به الأمم المتحدة لتحرير الشعوب الواقعة تحت قبضة الاستعمار ، فاننا نتخذ الموقف الرسمي لحكومة غواتيمالا وهو عدم الاعتراف بدولة بليز او الحدود التي تفصل بيننا طالما ان المملكة المتحدة لم تف بالمطالب المحددة بوضوح لغواتيمالا في النزاعات بمقتضى اتفاق ١١ آذار/مارس ١٩٨١ والمعروف بأنه أساس التفاهم الذي لم يؤخذ في الاعتبار لا من جانب مجلس الأمن ، ولا من جانب هذه الجمعية ، مما نشأ عنه حالة من عدم الأمن في المنطقة .

لهذه الأسباب فان وفد بلادى سوف يصوت ضد مشروع القرار لأنه يعارض الفقرة التاسعة من ديباجة هذا المشروع .

ان تصويتنا ضد هذا المشروع يرجع في رأينا الى الفقرة الخامسة من المنطوق التي تعتبر عملا آخر من أعمال التدخل في عمل اللجنة المعنية بتصفية الاستعمار التي تبحث وتتوقع حرية تقرير المصير بالنسبة لشعب بورتوريكو ، الدولة الوحيدة التي لها الحق في ممارسة حقها في تقرير مستقبلها دون ضغط من أي نوع ، ودون أن يكون هذا الحق موضع مخططات سياسية لدول أخرى .

السيد ثورنسن موسكيرا (فنزويلا) (الكلمة بالاسبانية) : ان وفد فنزويلا يود أن يبدى بعض الملاحظات فيما يتعلق بتقرير اللجنة الخاصة الوارد في الوثيقة (A/36/23) بتاريخ ١١ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨١ ومشروع القرار (A/36/L.20) وفي هذا الصدد وفيما يتعلق بهورتوريكو نود أن ندلي بالملاحظات التالية .

ان التقرير المتعلق بهورتوريكو وارد في الفقرات من ٧٥ الى ٨٧ ، وبطبيعة الحال فان هذا التقرير لا يمكن أن يعكس بصورة مفصلة كل ما دار هناك بالرقم من أن هذه التفاصيل واردة في محاضر جلسات اللجنة . وبالتالي فاننا لم نجد اسم البلد الذي طالب بالتصويت على مشروع القرار فقرة فقرة ولا تظهر فيه كذلك طريقة تصويت كل دولة على كل فقرة .

وفي هذه المناسبة قمنا بتعليق تصويتنا ، ومن المفروض أن يرد ذلك في محاضر الجلسات التي اشرنا اليها . ولقد أوضحنا عندئذ بعض الآراء حول الموضوع فعلى سبيل المثال ايدنا قولاً وعملاً ارتباطنا بمبدأ الحرية والاستقلال ، واننا نقدم الدعم المعنوي لمفهوم ان الشعوب ينبغي أن تحدد مستقبلها . وذكرنا بوضوح مبدأ تقرير المصير واننا ندعم الرغبة العامة لشعب فنزويلا في اعادة تأكيد الحق الثابت لشعب هورتوريكو في تقرير المصير . لقد اعدنا تأكيد ايماننا بحق الشعوب في تقرير المصير ، وفي احترام الحرية والممارسة الحرة لحقوق الانسان والمعايير المتعددة حيثما توجد ايدولوجيات متعددة .

ان موقفنا في هذا الشأن المتعلق بهورتوريكو قد تم توضيحه في كل مرة طلب منا فيها اتخاذ مقرر بشأن هذه المسألة في اللجنة الخاصة ، التي اعتمدت هذا الصام مقرراً رغم اختلاف رأينا بشأنه الذي عبرنا عنه بالامتناع عن التصويت على التوصية ، الا أننا نحترم هذا المقرر لانه اعتمد من قبل أغلبية الأعضاء .

ان موقف فنزويلا في اللجنة يعكس بصفة تامة رأينا حول المصالح والتطلعات المشروعة لشعبنا التي تأكدت في خطاب الرئيس لويس هيريرا كامبينس امام الجمعية في ٢١ ايلول / سبتمبر عند ما قال . " ان أحد الأسس التي قامت عليها الأمم المتحدة ، هو احترام حرية الشعوب في تقرير مصيرها . ان القرارات الرائدة للجمعية العامة قد طورت بشجاعة وبحق هذا المبدأ ولكن الكلمات الرسمية وحدها لم تصبح ذات فعالية عملية .

” وهناك أمثلة بارزة واضحة على أن السياسة الحزقاء للكثلة مازالت منتشرة وأنه باسم تلك السياسة التي تقوم على القوة تحدث تدخلات بهدف فرض أو الحفاظ على نظم سياسية معينة تستند الى احدى الايديولوجيات أو التهديد بالتدخل أو الارهاب بقوة السلاح ”
وذكر كذلك انه :

” في امريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي ، فاننا نعاني مشاكل الاستعمار أو بقاياها أو انواعا أخرى من السيطرة الاجنبية .

” وفي قارتنا ، وخاصة في منطقة البحر الكاريبي فقد بلغت دول جديدة مرحلة السيادة التامة داخل المجتمع الدولي ، وان فنزويلا بسبب روابطها الجغرافية ومن بسبب المصادقة وحسن الجوار تشعربأنها ملتزمة بجهود هذه الدول التي تصبح سيدة مصيرها . بيد أنه توجد حالات كثيرة ينبغي حلها ، ونأمل في أن يستمر تحقيق الحلول دون الاضطرابات العنيفة التي شهدتها اجزاء أخرى من العالم .

” وآمل ألا يكون بعيدا ، ذلك اليوم الذي يحتل فيه شعب بورتوريكو مكانه بيننا ، واننا نشجع هذا الأمل لدى جميع مواطني أمريكا اللاتينية وذلك انطلاقا من القناعة بأن شعب بورتوريكو وحده هو الذي يمكن أن يقرر مصيره ” . (A/36/PV.5-PP.28 and 29-30)

وفي تلخيصه للمبادئ التي تحدد سياسة فنزويلا في الأمم المتحدة كاحدى دول أمريكا اللاتينية ، فان الرئيس أشار ضمن أمور أخرى الى ميدأين : الأول انه ينبغي أن تحل مشاكل أمريكا اللاتينية من قبل أهلها دون تدخل اجنبي ، مباشر أو غير مباشر من نصف الكرة أو من خارجها . والثاني ان موقف أمريكا اللاتينية ازاء المشاكل العالمية الخطيرة ينبغي أن يكون مستقلا ، ويجب ألا يكون متصلا بسياسات الكتل أو يدمج فيها .

وفي هذا الصدد فان فنزويلا تترك - وخاصة بعد بيان رئيس الجمعية - ان روح مشروع القرار A/36/L.20 تتمشي تماما مع أحكام المادة ٤٠ من النظام الداخلي للجمعية العامة .
لهذه الأسباب كلها فان فنزويلا سوف تصوت لصالح مشروع القرار A/36/L.20 الذي يصدق على تقرير اللجنة الخاصة .

السيدة مبير (فرنسا) (الكلمة بالفرنسية) : قبل التصويت على مشروع القرارين (A/36/L.20 and 21) فان وفد بلادي يود أن يدلي بالملاحظات التالية حول تقرير لجنة تصفية الاستعمار عن أعمالها في عام ١٩٨١ .

أولا ، فان مقرر اللجنة المتعلق بپورتوريكو يشكل تدخلا في الشؤون الداخلية لبورتوريكو والولايات المتحدة . ان هذا يتعارض مع الفقرة السابعة من المادة الثانية من الميثاق . ان مستقبل بورتوريكو في أيدي شعبها .

ثانيا ، ان بعض القرارات أو المقررات التي اتخذتها اللجنة لم تؤيدها اللجنة الرابعة . ان فرنسا ، فيما يتعلق بهذه المسائل تلتزم بالقرارات التي اعتمدها اللجنة الرابعة ، وأعدت تأكيدها الجمعية العامة في ٢٤ ، ٢٥ تشرين الثاني / نوفمبر .

ثالثا ، ان تحفظاتنا حول عدد من النصوص ، خاصة المتعلقة بجنوب افريقيا ، الواردة في مشروع القرار (A/36/L.20) معروفة تماما . ومع ذلك فان فرنسا تود أن تبدى تمسكها بحقوق الشعوب في تقرير المصير . ولهذا ، ورغم بعض التحفظات ، فان وفد فرنسا سوف يمتنع هذا العام عن التصويت على مشروع القرارين .

السيد بيسلي (كندا) (الكلمة بالانكليزية) : في حين يؤيد وفد بلادي روح القرار (A/36/L.20) بأن حق تقرير المصير يجب أن يكون متوفرا للجميع ، فاننا نأسف لان مشروع القرار يتضمن افتراضات مشكوك فيها وتأكيدات واقتراحات غير مقبولة .

ان لدينا بصفة خاصة تحفظات على الفقرة العاشرة من المنطوق المبني على افتراض غير سليم سبق أن رفضته اللجنة الرابعة ، وهو أن وجود قواعد عسكرية يشكل بالضرورة عقبة أمام ممارسة حق تقرير المصير .

لذلك فان وفد بلادي سوف يمتنع عن التصويت على مشروع القرار (A/36/L.20) ومع ذلك ، فان الوفد الكندي سره أن يسمع منكم سيادة الرئيس أن الموافقة على مشروع القرار لا تشكل بأية طريقة ، مقرر يقضي بادراج ما يسمى بمسألة بورتوريكو في جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها السابعة والثلاثين ، كما هو مقترح في الفقرة ٨٧ من تقرير اللجنة الخاصة ، ان هذا الاقتراح قد عرض على اللجنة مع العلم الكامل بأن شعب بورتوريكو قد مارس فعلا حقه في تقرير المصير .

اننا نلاحظ من تقرير اللجنة أن عشرة أعضاء فقط من بين اعضاءها الخمسة والعشرون هم الذين أيدوا مشروع القرار . فاذا ما عرض مثل هذا المشروع على الجمعية العامة فان وفد بلادى سيعارضه على أساس انه يمثل انتهاكا للفقرة السابعة من المادة الثانية من الميثاق .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : ان الآثار الادارية والمالية المترتبة على تنفيذ

مشروعى القرارين A/36/L.20 و L.21 واردة في تقرير اللجنة الخامسة (A/36/716)

وسوف تصوت الجمعية الآن على مشروع القرار الوارد في الوثيقة (A/36/L.20)

وقد طلب اجراء تصويت مسجل .

أجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : افغانستان ، البانيا ، الجزائر ، انغولا ، الأرجنتين ، استراليا ، النمسا ،

جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بليز ، بنن ، بوتان ،

بوليفيا ، البرازيل ، بلغاريا ، بورما ، بوروندى ، جمهورية بيلوروسيا

الاشتراكية السوفياتية ، الرأس الأخضر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ،

شيلي ، الصين ، كولومبيا ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوبا ، قبرص ،

تشيكوسلوفاكيا ، كمبوتشيا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ، الدانمرك ،

جيبوتي ، الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ، مصر ، السلفادور ، اثيوبيا ،

فيجي ، فنلندا ، فابون ، فامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية

فانا ، اليونان ، فرينادا ، فينيا ، فيانا ، هندوراس ، هنغاريا ، ايسلندا ،

الهند ، اندونيسيا ، ايران ، العراق ، ايرلندا ، ساحل العاج ، اليابان ،

كينيا ، الكويت ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، لبنان ، ليبريا ،

الجمهورية العربية الليبية ، مدغشقر ، ملاوى ، ماليزيا ، مالي ، مالطة ،

موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، نيبال ،

هولندا ، نيوزيلندا ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، النرويج ، عمان ،

باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، البرتغال ،

قطر ، رومانيا ، سانت لوسيا ، ساموا ، سان تومي وبرينسيبي ، السنغال ،
 سيشيل ، سيراليون ، سنغافورة ، جزر سليمان ، الصومال ، اسبانيا ،
 سرى لانكا ، السودان ، سورينام ، سوازيلند ، السويد ، الجمهورية
 العربية السورية ، تايلند ، توفو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ،
 اوغندا جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات
 الاشتراكية السوفياتية ، الامارات العربية المتحدة ، جمهورية الكاميرون
 المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، فولتا العليا ، اوروغواي ، فانواتو ،
 فنزويلا ، فييت نام ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا ، زمبابوى .
 المعارضون : غواتيمالا ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، الولايات
 المتحدة الامريكية .
 الممتنعون : بلجيكا ، كندا ، فرنسا ، جمهورية المانيا الاتحادية ، اسرائيل ، ايطاليا ،
 جامايكا ، لكسمبرغ ، رواندا ، المملكة العربية السعودية .
اعتمد مشروع القرار بأغلبية ٣٠ صوتا مقابل ثلاثة أصوات وامتناع عشرة عن التصويت . (قرار

* (٦٨/٣٦)

* ثم أبلغت بعد ذلك وفود بوتسوانا والاردن وليسوتو الأمانة انها كانت تنوى
 التصويت مؤيدة .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : سوف نشرع الآن في التصويت على مشروع القرار

A/36/L.21 المعلنون " نشر المعلومات عن انهاء الاستعمار " .

• طلب اجراء تصويت مسجل .

• اجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، البانيا ، الجزائر ، أنغولا ، الأرجنتين ، استراليا ،

النمسا ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بلجيكا ،

بليز ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، البرازيل ، بلغاريا ، بورما ، بوروندي ،

جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، كندا ، الرأس الأخضر ،

جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ،

الكونغو ، كوستاريكا ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوتشيا

الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ، الدانمرك ، جيبوتي ، الجمهورية

الدومينيكية ، اكوادور ، مصر ، السلفادور ، اثيوبيا ، فيجي ،

فنلندا ، غابون ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ،

غانا ، اليونان ، غرينادا ، غواتيمالا ، غينيا ، غيانا ، هندوراس ،

هنغاريا ، ايسلندا ، الهند ، اندونيسيا ، ايران ، العراق ،

ايرلندا ، اسرائيل ، ايطاليا ، ساحل العاج ، جامايكا ، اليابان ،

كينيا ، الكويت ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، لبنان ،

ليبيريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، ملاوي ، ماليزيا ،

مالي ، مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ،

المغرب ، موزامبيق ، نيبال ، هولندا ، نيوزيلندا ، نيكاراغوا ،

النيجر ، نيجيريا ، النرويج ، عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا

الجديدة ، باراغواي ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، البرتغال ، قطر ،

رومانيا ، رواندا ، سانت لوسيا ، ساموا ، سان تومي وبرينسيبي ،

السنغال ، سيشيل ، سيراليون ، سنغافورة ، جزر سليمان ،
الصومال ، إسبانيا ، سرى لانكا ، السودان ، سورينام ، سوازيلند ،
السويد ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ،
تونس ، تركيا ، أوغندا ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ،
اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الامارات العربية المتحدة ،
جمهورية الكاميرون المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، فولتا العليا ،
أوروغواي ، فانواتو ، فنزويلا ، فييت نام ، يوغوسلافيا ، زامبيا ،
زامبيا ، زامبيا .

المعارضون : لا أحد .

المتنعون : فرنسا ، جمهورية ألمانيا الاتحادية ، لكسمبرغ ، المملكة العربية السعودية ،
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة
الأمريكية .

اعتمد مشروع القرار بأغلبية ١٣٨ صوتاً مقابل لا أحد وامتناع ٦ عن التصويت . (قرار ٣٦ / ٦٩)*

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أعطي الكلمة الآن لتلك الوفود التي ترغب في تحليل

تصويتها بعد التصويت .

السيدة دايس (اليونان) (الكلمة بالانكليزية) : يود وفد اليونان أن يعلن بايجاز

تصويته لصالح مشروع القرارين A/36/L.20 و A/36/L.21 بشأن "تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان
والشعوب المستعمرة" .

بادئ ذي بدء يود وفد اليونان أن يؤكد من جديد تأييده دون تحفظ للمبادئ الأساسية

للحرية والاستقلال واحترام حقوق الانسان للجميع . اننا نؤيد بقوة الاعتراف بحق جميع الشعوب
في تقرير مصيرها ، كما نؤيد التنفيذ الكامل لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة .

بالاضافة الى ذلك ، يعتقد وفد بلادى أن الاعلام ، ومن خلاله تنوير الرأى العام العالمي ،

هو وسيلة هامة من وسائل التنفيذ الكامل لحق تقرير المصير والاستقلال والحماية الفعالة لحقوق

الانسان .

* ثم أبلغت وفود بوتسوانا والاردن وليسوتو الأمانة انها كانت تنوى التصويت مؤيدة .

ان هذه المبادئ هي التي حدث بوفد بلادى أن يصوت لصالح مشروعى القرارين .
ومع ذلك فان وفد اليونان لديه تحفظات خطيرة فيما يتعلق بصياغة ومضمون بعض فقرات
هذين القرارين . ونود في هذا الشأن أن نسجل أن تصويتنا لصالح مشروع القرار A/36/L.20 لا يعني
اننا نوافق على الفقرة ٥ من المنطوق ، وكافة المقررات والتوصيات الواردة في الجزء الأول من تقرير
اللجنة الخاصة بشأن حالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة الوارد في
الوثيقة A/36/23, part I . ان وفد بلادى يود أن يعلن بصفة خاصة أنه لا يستطيع أن يوافق على
توصية اللجنة الخاصة للـ ٢٤ ، المقدمة الى الجمعية العامة بادراج مسألة بورتوريكو كبنء منفصل في
جدول أعمال الدورة السابعة والثلاثين .

السيد شيفر (جمهورية المانيا الاتحادية) (الكلمة بالانكليزية) : لقد امتنع وفد
بلادى عن التصويت على مشروع القرار A/36/L.20 ، ويود أن يشير الى حقيقة أن الجمعية العامة
لم يعرض عليها مشروع قرار أو مقرر خاص بپورتوريكو . وقد استمع وفد بلادى بارتياح الى الكلمة التي
ألقاها رئيس الجمعية العامة حول هذه المسألة . ولو كان هناك أى اقتراح معروض علينا بالتوصية
ببحث مسألة بورتوريكو لكنا قد عارضناه .

الآنسة ديفير (بلجيكا) (الكلمة بالفرنسية) : لقد امتنع وفد بلجيكا عن التصويت
على مشروع القرار A/36/L.20 . ان بلجيكا لا تستطيع أن تؤيد بعض المبادئ الواردة فيه .
فاذا كانت مسألة بورتوريكو كما جاءت في مشروع القرار الوارد في تقرير اللجنة الخاصة ،
قد قدمت للجمعية العامة لاضطر وفد بلجيكا الى التصويت ضدها .
لقد أيدت بلجيكا مشروع القرار A/36/L.21 المتعلق بنشر المعلومات عن انهاء الاستعمار .
ورغم هذا التصويت الايجابي فان بلجيكا تبتدى تحفظات قوية حول الفقرة ٣ من المنطوق . ان وفد
بلادى يأسف لعدم موضوعية النشرات المذكورة في هذه الفقرة .

السيد فيث (هولندا) (الكلمة بالانكليزية) : ان هولندا تلتزم بالتنفيذ المبكر
لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة وتأمل في أن عملية تصفية الاستعمار سوف

تنتهي قريبا وسريعا . وتأسيسا على هذا صوت وفد بلادى لصالح مشروع القرار A/36/L.20 حول تنفيذ الاعلان ، ومشروع القرار A/36/21 الخاص بنشر المعلومات .

ويؤسفنا أن نقول أن مشروع القرار A/36/L.20 ، والذي كان يجب أن يحظى باتفاق الرأى ، يتضمن بعض الفقرات التي نعترض عليها . وأشير بصفة خاصة الى الفقرات ٢ و ٤ و ٧ و ٨ و ١٠ من المنطوق وعلاوة على ذلك فان هولندا لديها بعض التحفظات على مضمون تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، الذى يتضمن عملها خلال عام ١٩٨١ . ويعارض بلدى التوصية الواردة فيه والتي تقضى بادراج مسألة بورتوريكو في جدول أعمال الدورة السابعة والثلاثين للجمعية العامة * .

* تولى الرئاسة ، نائب الرئيس ، السيد جلال (اندونيسيا) .

السيد باستيين (فنلندا) (الكلمة بالانكليزية) : يشرفني أن اتحدث نيابة عن بلدان الشمال الخمسة ، الدانمرك ، وايسلندا والنرويج والسويد وفنلندا . ان التزام بلدان الشمال بعملية تصفية الاستعمار معروف جيدا . ان هذه العملية أوشكت على الانتهاء ، وهي احدى المنجزات التاريخية لهذه المنظمة . لذلك ، فان بلدان الشمال قامت بالتصويت لصالح مشروع القرارين المعتمدين . ولكننا نأسف لأننا لم نستطع أن نفعل ذلك بدون تحفظات . ان مشروع القرار A/36/L.20 ، وتوصيات اللجنة الخاصة المعنية بتصفية الاستعمار تتضمن فقرات نجد من الصعوبة قبولها . وهكذا ، فان الفقرة الرابعة من منطوق القرار تتضمن صيغاً تتعارض مع المبدأ الذي تؤمن به بلدان الشمال وهو أن الأمم المتحدة يجب أن تسعى لاجراء حلول سلمية . كما أن لدينا تحفظات تتعلق ببعض الفقرات الأخرى ، التي تبدو متعارضة مع مبدأ العالمية ، الذي يلتزم به وفد بلادي . أما فيما يتعلق بتقرير اللجنة الخاصة ، فنود أن نشير الى اننا نجد أن توصيات اللجنة التي تتعلق ببورتوريكو غير مقبولة . وبصورة خاصة ، فاننا نعارض ادراج مسألة بورتوريكو كبنء منفصل في جدول أعمال الدورة المقبلة للجمعية العامة .

السيد جان (اسرائيل) (الكلمة بالانكليزية) : بالرغم من أننا نؤيد الكثير من الأحكام الواردة في القرار A/36/L.20 ، الذي تم اعتماده ، الا أن وفد بلادي اضطر الى الامتناع عن التصويت على القرار ككل بسبب تحفظاتنا فيما يتعلق بمضمون وصياغة بعض فقراته . وفيما يتعلق بالفقرة الخامسة من المنطوق ، فاننا قد أخذنا علماً بالبيان الذي ألقاه الرئيس من أن اعتماد مشروع القرار لا يشكل مقراً بشأن ادراج بند بشأن بورتوريكو في جدول أعمال الجمعية العامة في العام القادم . ان وفد بلادي كان سيعارض أي تفسير آخر ، وكان سيعارض أيضاً ادراج بند بشأن بورتوريكو في جدول الأعمال ، لو كان هناك اقتراح بذلك .

السيد ميجليوريني (ايطاليا) (الكلمة بالانكليزية) : ان وفد بلادي امتنع عن التصويت على مشروع القرار A/36/L.20 ، لأن لدينا تحفظات عامة على صياغة المشروع ، وخاصة فيما يتعلق بالفقرة الثانية من المنطوق ، وكذلك التأييد الضمني للكفاح المسلح وفقاً لما ورد في الفقرة الرابعة من المنطوق .

وبالنسبة للفقرة الخامسة من المنطوق ، نود أن نسجل أننا لا نؤيد توصيات اللجنة الخاصة فيما يتعلق ببورتوريكو ، وأننا نؤيد تفسير الرئيس القائل بأن نص هذه الفقرة لا يعني تأييدا لهذه التوصية .

السيد بيذا اسكالانتي (كوستاريكا) (الكلمة بالاسبانية) : ان وفد كوستاريكا صوت لصالح مشروع القرار A/36/L.20 ، الذى ضمن أمور أخرى ، يوافق على تقرير اللجنة الخاصة بشأن انتهاء الاستعمار ، الوارد في الوثيقة A/36/23, Part I ، وذلك بصفة عامة ودون الاخلال ببعض التحفظات ، وخاصة التي تتعلق بالصياغة ، والتي لا نحتاج الى تناولها بالتفصيل . ومع ذلك فاننا نرى أنه يتمين علينا أن نحلل تصويتنا فيما يتعلق بالفقرة ٨٧ من تقرير اللجنة الخاصة ، التي تتضمن قرار اللجنة الخاصة بشأن بورتوريكو . ان كوستاريكا تؤيد بالكامل المبدأ الوارد في الفقرة الأولى من منطوق ذلك القرار . وان تقر بأن بورتوريكو هي دولة حرة مرتبطة بالولايات المتحدة ، وأن شعبها هو أحد شعوب امريكا اللاتينية ، وله شخصية الوطنية ، والحق في تقرير المصير والاستقلال ، فلا يسعنا الا أن نوافق على النداء الموجه الى حكومة الولايات المتحدة الامريكية لاتخاذ التدابير الضرورية حتى يستطيع هذا الشعب أن يعبر بحرية عن تقرير مصيره ، وأن يمارس حقه كدولة حرة ، وتمشيا مع المبادئ السياسية والاجتماعية لذلك البلد . ان وفد بلادي ، مع ذلك ، يود أن يعلق بوضوح أنه يفسر هذا القرار على أنه تأكيد على حق شعب بورتوريكو في تقرير المصير ، ولا يعني أن في استطاعة الجمعية العامة أو أى جهاز آخر تابع للأمم المتحدة فرض أية صورة محددة على شعب بورتوريكو لتقرير المصير أو الاستقلال ، وهي أمور يقرها شعب بورتوريكو وحده . وفي هذا الخصوص ، نود أن نعلن بوضوح أن صياغة الفقرة الثانية من منطوق قرار اللجنة الخاصة ، وهي غامضة الى حد كبير في هذا الصدد لا يجب أن تستخدم بأية حال لأغراض سياسية أو بهدف التدخل في تسوية الأمور الداخلية لبورتوريكو أو الولايات المتحدة الامريكية ، أو أن تفرض على شعب بورتوريكو أى نظام سياسي ، ان ذلك تقره بورتوريكو

وحدها في حرية وديمقراطية . فلها أن تقر اما الابقاء على وضعها كدولة مرتبطة ، أو أن تصبح ولاية أخرى من الولايات المتحدة ، أو أن تقرر سيادتها المستقلة بأية طريقة تراها ملائمة . ان وفد كوستاريكا يود أيضا أن يوضح أنه في الوقت الذي يؤيد فيه النداء الدولي الموجه للولايات المتحدة لكي تتخذ التدابير الضرورية لتمكين شعب بورتوريكو من ممارسة حقه كاملا في تقرير المصير ، فان هذا لا يعني بأية حال اننا ، في الوقت نفسه ، لا نعترف بأن شعب بورتوريكو ، في وضعه الراهن ، يتمتع بحقوق الانسان الاساسية ، بما في ذلك حقه في أن ينتخب بحرية وبطريقة ديمقراطية قاداته السياسيين . ونود ، بالتالي ، أن نؤكد من جديد الحاجة الى الاعتراف بهذه الحقوق بالكامل لشعب بورتوريكو ، بما يمكنه من أن يقرر بحرية مستقبله السياسي .

السيد هاتشينسون (ايرلندا) (الكلمة بالانكليزية) : ان وفد بلادي أيد القرار ١٥١٤ (د-١٥) الذي أعتمد في ١٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٦٠ . ونتيجة لتأييد حكومة ايرلندا لمبدأ تصفية الاستعمار ، ولعمل الأمم المتحدة في هذا الميدان ، فان ايرلندا قد قامت بالتصويت دائما ، كلما أمكن ، لصالح القرارات الخاصة بتصفية الاستعمار . وبهذه الروح ، فان وفد بلادي صوت تأييدا لمشروع القرارين الواردين في الوثيقتين A/36/L.20 و L.21 . وكما كان الحال بالنسبة لقرارات مماثلة سابقة فان وفد بلادي لديه تحفظات حول بعض الأحكام الواردة في مشروع القرار A/36/L.20 . وبينما نؤيد عمل اللجنة الخاصة المتعلقة بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، فان لدينا تحفظات تتعلق ببعض النتائج والتوصيات الواردة في تقرير هذه اللجنة . ان تصويتنا لصالح هذا القرار بالذات لا يجب أن يفسر على أنه تأييد لكل نتائج وتوصيات اللجنة .

وفيما يتعلق بالفقرة العاشرة من منطوق مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/36/L.20 ، أود أن أعلن أنه عند تحديد موقفنا تجاه قواعد عسكرية ومنشآت عسكرية معينة ، فان وفد بلادي سوف يستلهم المواقف التي أعرب عنها بحرية سكان الاقاليم المستعمرة .

السيد بستاني (البرازيل) (الكلمة بالانكليزية) : لقد صوت وفد البرازيل مؤيداً لمشروع القرارين A/36/L.20 و L.21 . ومع ذلك نود ان نسجل في المحاضر ان موافقتنا على تقرير اللجنة الخاصة بشأن حالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، لا تعني بالضرورة اننا نؤيد في هذه المرحلة جميع التوصيات الواردة في هذا التقرير .

السيد الطيب (المغرب) (الكلمة بالفرنسية) : لقد صوت وفد بلادى لصالح مشروع القرار A/36/L.20 . ولكن نود أن نبدي بعض التحفظات على مضمون الفقرة الخاصة من المنطوق ، وبصورة خاصة على برنامج العمل الذي وضعت اللجنة الخاصة لعام ١٩٨٢ . وفي هذا الشأن فان وفد بلادى لا يعتبر ان مسألة الصحراء الغربية تدخل في اختصاصات اللجنة الخاصة .

السيد أخطار (بنغلاديش) (الكلمة بالانكليزية) : ان وفد بنغلاديش صوت مؤيداً لمشروع القرارين A/36/L.20 و L.21 اللذين اعتمدا منذ قليل . ومع ذلك لدينا تحفظات بالنسبة للفقرة الخامسة من مشروع القرار A/36/L.20 التي تشير الى تقرير اللجنة الخاصة . ونود ان نسجل تحفظاتنا فيما يتعلق بالتوصية الواردة في الفقرة الثالثة من قرار اللجنة الخاصة كما ورد في الفصل الأول ، الفقرة ٨٧ من تقريرها .

السيد سرينيفاسان (الهند) (الكلمة بالانكليزية) : يود وفد بلادى ان يعلن انه عندما عرض مشروع المقرر الخاص ببيورتوريكو للتصويت في اللجنة الخاصة بتصفيية الاستعمار في ٢٠ آب/اغسطس (١٩٨١) ، امتنعت الهند عن التصويت على كل فقرة من فقرات المنطوق وعلى مشروع القرار ككل .

السيد ابراهيم (اندونيسيا) (الكلمة بالانكليزية) : فيما يتعلق بمشروع القرار A/36/L.20 أود ان أشرح موقف وفد بلادى على النحو التالي :
كما تعلمون فان وفد بلادى عارض دائماً مناقشة ما يسمى بمسألة تيمور الشرقية في أى محفل دولي بما في ذلك اللجنة الخاصة المعنية بتصفيية الاستعمار . ونود ان نذكر الجمعية العامة بأننا قد سجلنا معارضتنا القوية لمناقشة ما يسمى بمسألة تيمور الشرقية في اللجنة الخاصة . ومن هنا ،

وبينما صوتنا لصالح مشروع القرار A/36/L.20 ككل ، فان وفد بلادي يود ان يعرب عن تحفظاتنا —
بالنسبة للفقرة الخامسة من المنطوق من حيث صلتها بمسألة تيمور الشرقية .
وفيما يتعلق بمسألة الوضع السياسي لبورتوريكو ، فان وفد بلادي يؤمن بأن المسألة يجب ان
تترك لشعب بورتوريكو ليحسمها بنفسه .

السيد بول (فيجي) (الكلمة بالانكليزية) : ان مشروع القرار الوارد في
الوثيقة A/36/L.20 حول تنفيذ الاعلان الخاص بمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة يتشابه مع
القرارات التي سبق ان ايدناها في الماضي بشكل تقليدي . ولقد فعلنا ذلك مرة أخرى هذا العام
وأساسا ، بسبب التزامنا الكبير بحق جميع الشعوب المستعمرة في تقرير المصير وفقا للقرار ١٥١٤
(د-١٥) لعام ١٩٦٠ . فضلا عن ذلك فان تأييدنا لمشروع القرار A/36/L.20 ، ينبع من حقيقة
اننا نوافق على عمل لجنة ال ٢٤ في عام ١٩٨١ ، وأيضا على برنامج العمل الذي وضعتة اللجنة
الخاصة بالنسبة للعام المقبل .

ومع ذلك يود وفدي ان يسجل تحفظاته بالنسبة للفقرة الخامسة من منطوق القرار ، من حيث
صلتها بتوصية لجنة ال ٢٤ ، الواردة في الفقرة ٨٧ من الفصل الأول من الوثيقة A/36/23 (طاء) .
وموقفنا في هذا الصدد يتسق والموقف الذي اتخذه وفدي من هذه المسألة في لجنة ال ٢٤ في وقت
سابق من هذا العام .

السيدة مولا (ساموا) (الكلمة بالانكليزية) : ان وفد بلادي يؤمن بمبدأ تصفية
الاستعمار ، والقرار ١٥١٤ (د-١٥) لعام ١٩٦٠ . ونؤمن ايمانا راسخا بأن أماني ورغبات
الشعوب المستعمرة يجب ان تحترم ، ولهذا السبب صوتنا لصالح مشروع القرارين A/36/L.20 و L.21 .
ومع كل ، ففي حين كان تأييدنا قويا دائما لعمل اللجنة الخاصة المتعلقة بحالة تنفيذ اعلان منح
الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، الا ان لدينا بعض التحفظات تتعلق ببعض النتائج
والتوصيات في تقرير هذا العام ، ولذلك لا نستطيع ان نقدم تأييدنا المطلق لكل المقترحات
الواردة به .

وعلاوة على ذلك فان الفقرة العاشرة من مشروع القرار A/36/L.20 قد دعت الى الانسحاب غير المشروط للقواعد العسكرية . ولا يمكننا ان نوافق على هذا حيث انه لا يتسق ورغبات الشعب المعني .

السيد صاغية (لبنان) (الكلمة بالانكليزية) : لقد صوت وفد بلادي لصالح مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/36/L.20 الذي اعتمدتوا لأننا نؤمن بحق الشعوب في الاستقلال والسيادة . وبالتالي أيدّ وفد بلادي الفقرة الرابعة من المنطوق على أساس ان كفاح الشعوب يقتصر على المناطق المحتلة من قبل قوات اجنبية استعمارية .

ولوفدي كذلك بعض التحفظات على الفقرة الخامسة . ولكن في ضوء تفسير الرئيس لهذه الفقرة ، فاننا لم نجد صعوبة في التصويت لصالح مشروع القرار ككل .

السيد ناوتني (النمسا) (الكلمة بالانكليزية) : لا يمكن ان يكون هناك أدنى شك في التزام النمسا القوي وغير المشروط بعملية تصفية الاستعمار السلمية التي تشكل بالفعل واحدا من أهم منجزات الأمم المتحدة . وقد انعكس هذا الالتزام بصورة ايجابية في تصويت النمسا لصالح مشروع القرارين اللذين اعتمدا تـوا . ومع ذلك فان لدينا بعض نقاط التحفظ وأود أن استرعي انتباه الجمعية العامة اليها .

أولا ، اننا لا نستطيع ان نشارك من أيدوا جميع قرارات وتوصيات اللجنة الخاصة فيما يتعلق بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، وخاصة توصياتها المتعلقة بيبورتوريكو الواردة في الفقرة الثالثة من قرار اللجنة الخاصة ، في الفقرة ٨٧ من الفصل الأول من تقريرها . ولكننا نعتبر ان ملاحظات الرئيس كانت مرضية في هذا الشأن .

وعلاوة على ذلك تود النمسا ان تسجل موقفها ، وهو ان الوضع في جنوب افريقيا ، وسياسات الفصل العنصري التي تمارسها جنوب افريقيا تمثل مشكلة سياسية ذات أهمية كبيرة وأثر واسع النطاق ، ومن الصواب ان تنظر فيها الجمعية العامة تحت بند خاص في جدول الأعمال . ان هذه المشكلة يجب ألا تعالج في اطار تصفية الاستعمار .

وأخيرا أود ان اكرر موقف النمسا المبدئي وهو انه بينما تعترف بشرعية الكفاح من أجل تقرير المصير والاستقلال ، فان هذا الكفاح يجب ان يتم بالوسائل السلمية .

السيد شان (استراليا) (الكلمة بالانكليزية) : لقد صوت وفد استراليا مؤيـدا لمشروع القرار A/36/L.20 . ونود ، مع ذلك ، ان نؤكد على اننا ان نفعـل ذلك ، فاننا لا نقبل بأية طريقة تفسير بعض الوفود للفقرة الخامسة من المنطوق المتعلقة بورتوريكو . وموقفنا كما أوضحناه في بياننا في الجمعية العامة في الأسبوع الماضي ، هو ان مسألة بورتوريكو لم تعد تدخل في إطار تصفية الاستعمار ، حيث ان الجمعية العامة قررت في عام ١٩٥٣ ان شعب بورتوريكو قد مارس فعلا حقه في تقرير المصير . وتأسيسا على هذا فاننا نعارض أية محاولة من جانب أى عضو في الأمم المتحدة لاثارة مسألة بورتوريكو أمام الجمعية العامة .

السيد تانك (تركيا) (الكلمة بالانكليزية) : صوت وفد بلادى مؤيدا لمشروع القرار A/36/L.20 تمشيا مع التزام حكومتي الجازم بتنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، وكذلك مع تأييدنا لأنشطة اللجنة الخاصة .

وفي ذلك فان قبولنا للفقرة الخامسة من مشروع القرار لا يؤثر بحال على موقف وفد بلادى بشأن التوصية الواردة في الفقرة الثالثة من قرار اللجنة الخاصة الوارد في الفصل الأول - الفقرة ٨٧ من تقريرها . ووفد بلادى لا يستطيع أن يوافق على هذه التوصية بالذات . وفيما يتعلق بمضمون الفقرة . (فان رأى حكومة تركيا في هذا الخصوص ينعكس في الفقرة ه من منطوق مشروع القرار A/36/L.14 وفقا لتعديله في الوثيقة A/36/L.21 ، والفقرة السابعة من منطوق مشروع القرار A/36/L.16 وفقا لتعديله في الوثيقة A/36/L.22 . وكلا المشروعين المعدلين تمت الموافقة عليهما مؤخرا في اللجنة الرابعة . وفي رأينا أن الفقرة العاشرة من مشروع هذا القرار كان يجب أن تصاغ بنفس الطريقة التي صيغت بها الفقرات المعدلة حول نفس الموضوع في مشروع القرارين اللذين أشرت اليهما .

السيد لوزينسكي (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (الكلمة بالروسية) : ان الوفد السوفياتي قد صوّت لصالح مشروع القرارين بشأن تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . وفي رأينا أن هذين القرارين اللذين تمت الموافقة عليهما يتضمنان سلسلة هامة وكاملة من الأحكام التي تهدف الى تحقيق التصفية النهائية لنظام الاستعمار . ونود أن نبرز ضمن جملة أمور أخرى ، النص الذي يعرب عن الارتياح للعمل الذي قامت به اللجنة الخاصة فيما يتعلق بتنفيذ اعلان تصفية الاستعمار ، وكذلك الموافقة على تقرير هذه اللجنة . ونود أن نوضح أنه بهذه الطريقة تكون الجمعية العامة قد وافقت على التوصيات الواردة في ذلك التقرير .

ومن بين التوصيات الواردة في تلك الوثيقة - كما أوضحنا من قبل - هناك قرار خاص بمسألة بورتوريكو الذي وافقت عليه هذه اللجنة ، ونود هنا أن نوضح أنه في لجنة تصفية الاستعمار لم يصوّت ضد هذا القرار سوى وفدين أو ثلاثة وفود فقط . وهذا القرار يتضمن اعادة التأكيد على الحقوق الثابتة التي لا تنازع لشعب بورتوريكو في الاستقلال وتقرير المصير وذلك وفقا للقرار ١٥١٤ (د-١٥) الصادر عن الجمعية العامة ، وعلى أهمية هذا القرار بالنسبة لوضع بورتوريكو . ونجد فيه أيضا نداءً جديدا عاجلا لحكومة الولايات المتحدة الأمريكية لاتخاذ كل التدابير اللازمة لنقل كل السلطات

لشعب بورتوريكو ، وان تتعاون مع اللجنة الخاصة في تنفيذ قرارها الخاص ببورتوريكو ، وبصفة خاصة التعاون بايفاد بعثات من اللجنة الخاصة الى هذا الاقليم لتقصي الحقائق .
وفي مشروع قرار اللجنة الخاصة هناك أيضا توصية للجمعية العامة لكي تدرس مسألة بورتوريكو في دورتها السابعة والثلاثين باعتبارها بندا منفصلا . وسوف تتخذ الجمعية العامة المقرر الخاص بهذه المسألة في دورتها السابعة والثلاثين حيث أن - على حد فهمنا - ليست لديهم السلطة في اتخاذ قرار نهائي في هذا الموضوع . ومع ذلك ، فحقيقة أن الجمعية العامة قد وافقت على التقرير المقدم من اللجنة الخاصة ، وبالتالي وافقت على التوصية الواردة فيه بشأن هذه المسألة أمر يستحق الاهتمام .

ان الوفد السوفياتي يعبر عن ارتياحه لأن الأغلبية الساحقة من الوفود في الجمعية العامة قد صوتت لصالح مشروع القرارين السابقين الاشارة اليهما ، وأن ثلاثة وفود فقط صوتت ضد مشروع القرار A/36/L.20 ومن بينها كانت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وهكذا فيما يتعلق بموضوع تصفية الاستعمار ، فان هذين الوفدين وضعا نفسيهما ضد الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة . ولا يبعث على الدهشة أن هذا الموقف أثار سخط ممثل الولايات المتحدة الذي حاول تبريرا لموقفه أن يدخل في مناقشة هذه المسألة موضوعات لا تتصل بها اطلاقا .
وقد أشار ممثل الولايات المتحدة الى الاتحاد السوفياتي فيما يتعلق بهذه المشكلة ، ولا حاجة بنا الى تقديم أي رد على هذا البيان الذي أدلى به ممثل الولايات المتحدة لأن العالم بأسره يعلم ، وهذا أمر واضح للجميع ، أن الأسرة الأخوية لشعوب الاتحاد السوفياتي تسير قدما على طريق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وان كل شعوب الاتحاد السوفياتي خاصة تلك التي كانت أقل نموا قد أتيحت لها الفرصة تحت الحكم السوفياتي بأن تلحق بالشعوب الأكثر نموا في أسرة الاتحاد السوفياتي . ولما كان الأمر كذلك فان تعليقات ممثل الولايات المتحدة الأمريكية غير ذات موضوع . ومن الواضح من تعقيبات ممثل الولايات المتحدة انها اعترضت على سلسلة من الأحكام الواردة في مشروع القرار الذي تم اقراره ، وانها تعترف بأن هذه الأحكام موجهة ضد الولايات المتحدة . وبالرغم من أن الولايات المتحدة لم تذكر بالتحديد في مشروع هذا القرار ، الا انها سبق أن أدينت في قرارات أخرى صادرة من الجمعية لتواطئها مع قوى الرجعية العنصرية ، وبصفة خاصة نظام بريتوريا .

ان وفد الولايات المتحدة قد أعرب عن عدم رضائه ازاء هذه الأحكام الواردة في مشروع القرار الذي تم اعتماده ، مثل ادانة استمرار أنشطة المصالح الاقتصادية الأجنبية والدوائر الأخرى التي تعوق تصفية الاستعمار . وهذا لا يبعث على الدهشة ان احتكارات الولايات المتحدة ، بتأييد من حكومة الولايات المتحدة ، التي لم تتخذ أية تدابير للحد من أنشطتها وفقا لمقررات الأمم المتحدة ، تواصل السيطرة على اقتصاد البلدان الفتية التي كانت من المستعمرات السابقة وتصيبها بأضرار اقتصادية لا يمكن اصلاحها .

لقد أعرب وفد الولايات المتحدة عن سخطه على النص على دعم مشروعية كفاح التحرير الوطني للشعوب في الأقاليم المستعمرة . ومرة أخرى فان هذا لا يبعث على الدهشة لأن الولايات المتحدة تعارض حركات التحرير الوطنية ، وتجاهد لعرقلتها باعلان انها منظمات ارهابية ، رغم الحقيقة الواضحة وهي أن شعوب الأقاليم المستعمرة تخوض حربا ضد اجراءات القمع التي تحاول الابقاء عليها في حالة من العبودية الاستعمارية .

وأخيرا ليس من قبيل المصادفة أن الولايات المتحدة تشعر بقلق ازاء حقيقة أن السلطات الاستعمارية يجب أن تقوم بالتصفية الفورية وغير المشروطة لقواعدا في الأقاليم المستعمرة ، وان تمتنع عن اقامة منشآت وقواعد جديدة ، حيث أن اقامة هذه المنشآت والقواعد هي تماما سياسة الولايات المتحدة التي تمارسها داخل الأقاليم التي تستعمرها ، والأقاليم المستعمرة من جانب دول أخرى .

(السيد لوزينسكي ، اتحداد
الجمهورية الاشتراكية السوفياتية)

لقد اعلن ممثل دولة استعمارية أخرى في اجتماعات سابقة أن مشكلة الاستعمار تمثل نوعاً من الديناصور ، وكما نعرف من التاريخ الطبيعي فان الديناصور هو حيوان شرس ضخم . وهننا نجد أن المقارنة صحيحة تماما . ان المشكلة تكمن في حقيقة ان هذا الحيوان الذي كان يجب القضاء عليه من على وجه البسيطة مازال موجودا ، وشأنه شأن الهيدرا يكتسب رؤوسا جديدة تشكل استعمارا جديدا يواصل السياسة القديمة في صور جديدة .

لذلك نعتقد ان الموافقة على ذلك القرار أمر بالغ الأهمية ومفيد لانه يبرز حاجة كل الشعوب الى أن تواصل بذل الجهود لتصفية الاستعمار والاستعمار الجديد في كل صورته وأن تظهر يقظتها في محاولة لجعل مشاكلها جزءا من التاريخ .

السيد بوفرا (الجزائر) (الكلمة بالفرنسية) : ان وفد الجزائر قد صوت لصالح مشروع القرار A/36/L.20 ، ويسعدنا مرة أخرى ان تعتمد الجمعية العامة تقرير اللجنة الخاصة فيما يتعلق بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستمرة .

ان وفد الجزائر يعتبر ان النتائج التي استخلصها الرئيس بعد مشاورات عديدة هي نتائج ايجابية للغاية . اننا نفسر مشروع القرار A/36/L.20 على أنه يعني ان الجمعية العامة باعتمادها تقرير اللجنة الخاصة قد قبلت توصياتها بما في ذلك التوصية الواردة في الفقرة ٨٧ المتعلقة بادراج مسألة بورتوريكو في جدول أعمال الدورة السابعة والثلاثين .

السيد ليستيدي (بوتسوانا) (الكلمة بالانكليزية) : ان وفد بوتسوانا قد صوت تأييدا للقرار A/36/L.20 . ونود مع ذلك أن نبدي تحفظات بالنسبة الى الفقرة الخامسة من المنطوق وبخاصة في اشارتها الى موضوع ادراج مسألة بورتوريكو في جدول اعمال الدورة السابعة والثلاثين للجمعية العامة .

وفضلا عن ذلك فاننا لا نوافق على كل التوصيات والمقررات التي تقدمت بها اللجنة الخاصة.

السيد بريزات (الاردن) (الكلمة بالانكليزية) : نود أن نسجل تحفظنا على الفقرة (٥) من المنطوق من حيث مدى انطباقها على الفقرة ٨٧ من الجزء الأول من الوثيقة A/36/L.23 ، والفصل ١٠ من الجزء الخامس من نفس الوثيقة .

السيد جاكوب (غيانا) (الكلمة بالانكليزية) : لقد صوت وفد غيانا لصالح القرار الوارد في الوثيقة A/36/L.20 ومع ذلك نود أن نسجل اننا نؤيد بيان الرئيس الذي مفاده أن اعتماد تقرير اللجنة الخاصة لا يشكل مقرا أو تأييدا للفقرة ٣ من قرار اللجنة الخاصة ، كما ورد في الفصل الأول الفقرة ٨٧ .

السيد ساري (السنغال) (الكلمة بالفرنسية) : ان وفد السنغال رأى من واجبه أن يصوت لصالح مشروع القرار A/36/L.20 نظرا للشرح الذي أورده الرئيس والذي مؤداه أن اعتماد مشروع هذا القرار لا يعني اعتماد مقرر لجنة ال ٢٤ الذي بمقتضاه ندرج مسألة بورتوريكو في الدورة السابعة والثلاثين للجمعية العامة .

السيد ميلانديز باراهونا (السلفادور) (الكلمة بالاسبانية) : ان وفد السلفادور صوت لصالح مشروع القرار A/36/L.20 و A/36/L.21 ذلك لاننا نوافق على تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة .

ومع ذلك نود أن نسجل تحفظنا في هذا السياق على الفقرة (هـ) من المنطوق في مشروع القرار A/36/L.20 ، واننا نتفق مع التفسير المقدم من الرئيس فيما يتعلق بالفقرة ٨٧ في الفصل الأول من تقرير اللجنة الخاصة لل ٢٤ .

السيد آدان (الصومال) (الكلمة بالانكليزية) : أود أن اسجل تحفظ وفد بلادى على توصيات اللجنة الخاصة فيما يتعلق بمسألة بورتوريكو ، والفقرة (هـ) من المنطوق في مشروع القرار A/36/L.20 . وقد أخطنا علما بتفسير الرئيس في هذا الموضوع .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أدعو الآن الممثلين الذين يرغبون في ممارسة حقهم في الرد .

السيد كالينا (تشيكوسلوفاكيا) (الكلمة بالروسية) : ان وفد تشيكوسلوفاكيا وهو عضو في اللجنة الخاصة المعنية بتصفية الاستعمار لا يستطيع أن يوافق على تلك النواحي السلبية من عملها والتي تمثلت في كلمات بعض ممثلي الدول الغربية في هذا الاجتماع وبصفة خاصة من أولئك الذين يتحملون بطريقة أو بأخرى مسؤولية تعويق عملية القضاء على بقايا الاستعمار .

وفي هذا السياق ، فان وفد تشيكوسلوفاكيا يود مرة أخرى أن يقرر أنه يؤيد توصيات اللجنة الخاصة للجمعية العامة لدراسة مسألة بورتوريكو في دورتها السابعة والثلاثين كبنء منفصل .

السيد روا كورى (كوبا) (الكلمة بالاسبانية) : ان وفد بلادى كمضوفى اللجنة الخاصة المعنية بتصفية الاستعمار لا يستطيع أن يوافق بأية طريقة على رأى عدد من الوفود فىمما يتعلق بتقرير اللجنة الخاصة الذى اعتمده الجمعية العامة .

ان وفد كوبا يعتبر أنه باعتماد تقرير اللجنة الخاصة بأغلبية ساحقة ، فان الجمعية العامة توافق وتصادق على نتيجة عمل اللجنة الخاصة وعلى كل توصياتها ، وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق بحالة الاستعمار فى بورتوريكو والتي بحثتها اللجنة على أساس القرار ١٥١٤ (د-١٥) ، والذى أكدت اللجنة انطباقه على هذه الحالة ، بالرغم من أن بورتوريكو ليست مدرجة فى قائمة الاقاليم غير المتمتع بالحكم الذاتى .

والتفسير الذى أعطي اليوم اعتراضا على هذه المسألة ، كما وردت فى التقرير ، يتعارض مع أحكام القرار ١٥١٤ (د-١٥) ، وبالتالى ، وفى ضوء هذا القرار يعد هذا التفسير باطلا .

ان القرار الذى تمت الموافقة عليه ، لا يعنى الادراج التلقائى لهذا البند في جدول أعمال الدورة القادمة للجمعية العامة . وكل ما يعنيه البيان الذى ألقاه الرئيس هو أن هذا البند سوف يدرج وفقا للنظام الداخلى للجمعية العامة . وذلك لأنه كما قلنا في كلمتنا بشأن البند ١٩ في المناقشة العامة ، فان شعب بورتوريكو بما في ذلك حاكمه قد اعتبروا الوضع القائم لذلك البلد هو من حالات الاستعمار .

وهذا ما اعترف به ممثل الولايات المتحدة حينما قال ، ان المقرر الذى اتخذته اللجنة الخاصة بشأن مسألة بورتوريكو ، يعتبر تدخلا في الشؤون الداخلية للولايات المتحدة . وعلى قدر ما أعلم ، فان الشؤون الداخلية للولايات المتحدة ليست هي الشؤون الداخلية لبورتوريكو . وان كان الأمر كذلك ، فلأن بورتوريكو ليست مستقلة ولكنها مستعمرة للولايات المتحدة . وهذا تماما ما قالته احدى عشرة دولة وليست عشر دول كما ذكر ممثل الولايات المتحدة اليوم وهو أيضا ما أعلنته اللجنة نفسها بموافقتها على القرار الصادر في ٢٠ من آب/اغسطس ١٩٨١ بشأن حالة الاستعمار في بورتوريكو .

ان محاولة التشكيك في مشروعية بحث اللجنة لهذه المسألة ، قد تم رفضها مرة أخرى من قبل الجمعية العامة .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : هكذا تنتهي دراستنا للبند ١٩ من جدول الأعمال .

مواصلة نظر البند ٣٢ من جدول الأعمال

سياسة الفصل العنصرى التى تتبعها حكومة جنوب افريقيا :

- (أ) تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى (A/36/22 و Corr.1 و Add.1 و Add.2) ؛
- (ب) تقرير اللجنة المخصصة لصياغة اتفاقية دولية لمناهضة الفصل العنصرى فى الألعاب الرياضية (A/36/36 و Corr.1) ؛
- (ج) تقرير الأمين العام (A/36/619) ؛
- (د) تقرير اللجنة السياسية الخاصة (A/36/719) .

السيد ساسوريت (جمهورية لا والديمقراطية الشعبية) (الكلمة بالفرنسية) : ترد مشكلة الفصل العنصرى في جدول أعمال الجمعية العامة منذ أكثر من ثلاثين عاما . ومبادرة من المهاتما غاندى السياسى الهندى العظيم ، أثارت حكومة الهند لأول مرة هذه المشكلة في منظمتهما في سنة ١٩٤٦ . ومنذ ذلك التاريخ لم يتحقق أى شيء ملموس رغم الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة الذى ينص بوضوح على الاجراءات التى يمكن لمنظمتنا أن تتخذها في حالة تهديد السلم أو المساس به أو القيام بأعمال العدوان . ولكن الحالة السائدة في جنوب افريقيا تبرر تماما في رأى رجال القانون البارزين والمحافل الدولية الكبرى كحركة عدم الانحياز ومنظمة الوحدة الافريقية ، تطبيق هذه الاجراءات لدرء تهديد السلم وللحفاظ على السلم والأمن في هذا الجزء من العالم .

وفي هذا الخصوص فان التقرير الشامل للجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى والوارد في الوثيقة (A/36/22) تحت الادارة المستتيرة والأمنية للسفير يوسف ميتيم من نيجيريا ، يعطي مرة أخرى صورة قاتمة عن تطور الأوضاع في جنوب افريقيا وما حولها . وقد مكنتنا دراسة هذا التقرير من التحقق بمرارة وفضب من أن النظام العنصرى لبريتوريا يتسرب مع مرور السنين ، وذلك رغم بعض محاولات الاصلاح الظاهرية المقصود منها بصفة خاصة تجميل صورته في الخارج .

ان الطبيعة المفزعة للنظام العنصرى لم تعد تغش أحدا بسياستها القمعية الدائمة وانشائها البانتوستانات وهي تسير بلا حرج ولا رحمة . ان الاحتفال بالذكرى العشرين لانشاء الجمهورية ، يشكل تحديا حقيقيا للشعب الافريقي في جنوب افريقيا الذى يواصل نضاله من أجل التحرر الوطنى وتقرير المصير رغم الاجراءات القمعية المتجردة من كل رحمة مثل قانون الازهاب . وازاء تلك الموجة العارمة من الوطنية وحركة التحرير الوطنى في جنوب افريقيا ، فقد اعترت قادة النظام العنصرى في بريتوريا حالة نفسية تماثل تماما الحالة التى عانى منها من كانوا في المخابى تحت الأرض في الأيام الأخيرة لعهد النازية وهم يظنون أنهم ضائعون في جزيرة صغيرة وسط بحر أسود مشحون بالعداء ، بينما ان الافريقيين في جنوب افريقيا لا يطالبون الا بالمساواة والكرامة اللتين يتمتع بهما المواطن المتساوى مع غيره في جمهورية متعددة الاجناس مشتركة بين البيض والافارقة ، وفي حياة ومصير مشتركين .

وربما يذكر العالم أن حالة تشابه هذه الحالة كثيرا أوجدتها حينذاك النازية ، هي التى

أشعلت الحرب العالمية الثانية ، وأن منظمة الأمم المتحدة ولدت بالذات للحيلولة دون تكرار مثل هذا القدر الى الأبد . وازاء الفصل العنصرى وهو نظام اختارته واقامته أظلية بيضاء تنصب فيه العنصرية نفسها على انها سياسة رسمية ، فانه يتعين علينا أن نشن دون تردد حربا صليبية ثانية لرفض تلك النظرية التي أخطأت العصر . ان هذا النظام الذى نبذته البشرية ، يتميز بحرب عنصرية لا هوادة فيها ضد ملايين من الأشخاص - أى سيطرة خمسة ملايين من البيض على عشرين مليوناً من الأفارقة - والاحتلال غير المشروع لنا ميبيا ، والتهديد المستمر ضد الدول المجاورة المستقلة .

ورغم أحكام الاعدام والسجن - وقد بلغت اكبر عدد في العالم - فان مناضلي الحرية لا يخفون من النضال العنيد الذى يقومون به في بلد لا تميز فيه الشرطة بأى شكل كان بين الكبار والأطفال أو الرجال والنساء أو الشبان والشيوخ . ان مذابح الأبرياء في شاريفيل في ١٩٦٠ في ١٩٦٠ وفي سويتو في عام ١٩٧٦ ، ونحن نكتفي بذكر هاتين المذبحتين ، مازالت حاضرة في جميع الأذهان . ان حاملي مشاعل الحرية مثل نلسون مانديلا وولتر سيسولو وماركوس كاتيكا ، مازالوا في السجون العنصرية لجنوب افريقيا . وهناك حوالي ٥٤ ألفاً من مناضلي الحرية ينتمون الى المؤتمر الوطنى الافريقى مازالوا معتقلين لنفس القضية . وهذا يعنى أن هناك جيلاً كاملاً من المعارضين والمناضلين يكاد يحيطهم النسيان في السجون .

وازاء هذه الجرائم الصارخة ضد كرامة الانسان وحقوقه الأساسية ، فان البشرية المحببة للسلم والعدل عليها أن تقوم دون ابطاء بشن حملة من أجل الافراج عنهم أو على الأقل حتى يمنحوا وضع المسجونين السياسيين كما طالبت بذلك قرارات عديدة للأمم المتحدة . ان سياسة الفصل العنصرى ، قد جردت الأغلبية العظمى من حق التساوى في التربية والتعليم والخدمات الصحية وغيرها من الخدمات الأولية مما تسببت عنه آلام لا يمكن وصفها عانى منها السكان .

وجانب تكثيف القمع ضد من يعارضون الفصل العنصرى ، فان نظام بريتوريا العنصرى قد أنشأ دويلات عميلة وهي عبارة عن مدن حقيقية للنوم اسمها فندا وترانسكي ووفوثا سوانا وبعد قليل سسكاي ، تضم حوالي ستة ملايين نسمة . ان هذه البانتوستانات التي يقال عنها انها مستقلة والتي يحكمها زعماء وراثيون منبوذون تجاوزتهم بكثير الأحداث ، تشكل مناطق احتياط لليد العاملة الرخيصة وملاجئ للعجزة والمشوهين مع حرمان الأفارقة من حقوق المواطنة واثارة حزازات عرقية داخلها .

ان تلك الدويلات العميلة التي لا يوجد من أرضها ما هو قابل للزراعة سوى نسبة ١٦ في المائة فقط ، لا يمكن أبدا أن تؤمن بقاءها وغذاءها . ان انعدام الصناعة والتجارة وأيضا الأنشطة الأخرى ، يزيد من الفقر المدقع الذي يعاني منه السكان التعساء . ان نقل السكان بشكل جماعي والقوة ، يزيد زيادة كبيرة البطالة مع ما هي عليه من تفشي . وهذا هو الهدف الحقيقي لسياسة البانتوستانات في نظام بريتوريا .

واختصار فهي سياسة اخضاع حقيقية ، بل انها سياسة القضاء على الأجناس التي تسود في جنوب افريقيا . ان جهاز الابادة المقصودة يعمل منذ الآن . وقد قال السيد س . ب مولدر وزير الادارة والتنمية البانتوستانية في ٧ شباط/فبراير ١٩٧٨ في هذا الصدد ما يلي :

” اذا ما ذهبنا الى نهايتها القصوى المنطقية فيما يتعلق بالسود ، لن

يبقى مواطن أسود واحد في جنوب افريقيا ” . (A/36/701, Annex I, para.2)

وأمام تلك الكارثة - أود أن أقول - ان المجتمع الدولي - والام المتحدة منذ انشائها - قد استمر في اتخاذ تدابير لوضع حد لتلك الجرائم التي ترتكب ضد الانسانية . فقد كان هناك الحظر على بيع الأسلحة والحظر على بيع النفط الذي قرره منظمة الاقطار المصدرة للنفط ، وغير ذلك من العقوبات والأعمال لتوجيه جنوب افريقيا الى سبيل الرشد والأخلاق الدولية . ولكن كل ذلك ذهب سدى ، وفي نفس الوقت أخذت الشركات عبر الوطنية في تعزيز تعاونها مع ذلك البلد الذي يتمتع بصورة متزايدة بالحماية السافرة لبعض الدول الغربية ولا سيما الولايات المتحدة ، التي تعترف بحكومتها الحالية رسميا بأن نظم جنوب افريقيا العنصرى هو حليف مخلص .

ان زيادة تعاون الشركات عبر الوطنية والاتجاه الجديد للسياسة الامريكية يعززان كثيرا سياسة الفصل العنصرى التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا ، التي تواصل تحدى كل المجتمع الدولي بوقاحة بالفة .

وهناك تحد خطير آخر تقذف به جنوب افريقيا الى الرأى العام الدولي ، وهو رفضها العنيد التخلي عن احتلالها غير المشروع لناميبيا رغم القرارات ذات الصلة الصادرة عن الأمم المتحدة والخاصة بحق شعب ناميبيا في تقرير المصير . ان النظام العنصرى يتماذى في وقاحته الى درجة مهاجمة البلدان المستقلة المجاورة مثل انغولا وموزامبيق لتقويض استقرارهما ، موسعا بذلك التهديد الذى يخيم على القارة الافريقية كلها .

ان جنوب افريقيا ان ترى أن سياستها في انشاء ولايات تابعة قد فشلت فشلا ذريعا ، أخذت تمارس اعمال الارهاب والتخريب والعدوان ضد بلدان خط المواجهة الأخرى ومنها زامبيا . ان الزيادة الكبيرة في الميزانية العسكرية لجنوب افريقيا في عام ١٩٨١ - ١٩٨٢ والتي تتجاوز ما نسبته ٣٠ في المائة من ميزانية ١٩٨٠ - ١٩٨١ ، تبين بوضوح النية العدوانية لنظام الفصل العنصرى الذى قام بغزو فاشل عن طريق فريق من المرتزقة يبلغ عدده نحو ١٠٠ شخص ضد جمهورية سيشيل التي تبعد عدة آلاف من الكيلومترات من سواحه . اننا ندين ذلك العمل الاجرامى ، ونود أن نهنىء حكومة سيشيل وقوات الأمن فيها لأنها عرفت كيف تلحق الهزيمة المنكرة بذلك العدو وان . وبالتأكيد فان العنصريين في جنوب افريقيا بدلا من الاستجابة الى الحقل بيد وانهم قد اختاروا عمدا سياسة الغزاة القدامى . ولسنا في حاجة الى أن نشير الى تماذى جنوب افريقيا في ذلك

الاتجاه بعد ان قال رئيس وزراء نظم الفصل العنصرى أن السياسة الأمريكية الجديدة نحو بلاده " اكثر واقعية " والمحاولات الصاخبة التي قامت بها حكومة الولايات المتحدة بغية الغاء تعديل كلارك الذى يحظر كل مساعدة عسكرية لجماعات الخونة والارهابيين مثل عصابة سافيمبي فانفس الذين يتآمرون ضد سيادة الدول المستقلة في الجنوب الافريقي وسلامة اراضيه .

ورغم ممارسة سياسات القمع والتعاون السافريين جنوب افريقيا وبين بعض الدول الغربية لمقاومة مناضلي الحرية وحركات التحرر الوطني ، فان حركات التحرر الوطني ، طلائع الحرية . قد استطاعوا مع ذلك أن يصلوا الى عتبة ذلك النظام العنصرى . وفي سبيل دعم ذلك الاندفاع العارم للنضال من أجل الحرية والكرامة والمساواة الذى تقوم به شعوب جنوب افريقيا والجنوب الافريقي عامة ، فان المجتمع الدولي عليه أن يمد يد المساعدة والمعون لدول المواجهة من أجل تقليل اعتمادها على جنوب افريقيا ، ولتمكين تلك الدول من القيام بواجبها التاريخي المتمثل في اقتلاع الفصل العنصرى الى الأبد ، وهو جريمة ضد البشرية والمعقل الأخير للاستعمار الباقي حتى الآن في الجنوب الافريقي .

الى جانب زيادة تلك المساعدات والمعون ، ينبغي على المجتمع الدولي ، وبصفة خاصة الجمعية العامة للأمم المتحدة أن توصي مجلس الأمن مرة أخرى بالحاح للنظر في فرض اجراءات عقابية شاملة والزامية بما فيها حظر للنفط بمقتضى الفصل السابع من الميثاق ضد نظام بريتوريا العنصرى . ان التردد في اقرار تلك الاجراءات لن تكون نتيجته الا اطالة بقاء نظم الفصل العنصرى في جنوب افريقيا وتشجيعه .

وفي النهاية ، فان جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية تود أن تؤكد مرة أخرى تأييدها الكامل لشعب جنوب افريقيا الذى يناضل من أجل الحرية والديمقراطية . ان شعب لاو سيقس دائما الى جانب شعبي آزانيا وناميبيا اللذين يناضلان بعناد من أجل الانتصار النهائي لقضيتهم العادلة .

ونتمنى أن تشكل الذكرى السبعين لتأسيس المؤتمر الوطني الافريقي مرحلة جديدة من النضال والانتصار الأكبر لشعب جنوب افريقيا .

السيد صالح عبد الله مثنى (اليمن الديمقراطية) : ان اجتماع الجمعية العامة

هذا كسائر الاجتماعات السنوية المماثلة ، وهو يناقش البند ٣٢ يشكل في تقديروند بلادى ذروة الادانة الدولية لنظام وسياسة الفصل العنصرى ، وخطوة هامة على طريق التصفية النهائية لسياسة الفصل العنصرى ونظام الأقلية البيضاء في بريتوريا .

انها نهاية لانظمة العنصرية وسياسة الفصل العنصرى . فانه حتى بعض تلك الدول التي تقف وراء هذه الانظمة وتدعمها لا تجد أمم العالم وفي محفل كهذا الا أن تعلن معارضتها للعنصرية . ورغم أن ذلك الاعلان لا يشكل حقيقة موقفها الا انه يعبر عما تمثله أنظمة وسياسة الفصل العنصرى من شكل مخجل للسيطرة والاستعمار .

وفي عصرنا الراهن الذى بعثت فيه الاشتراكية المنتظرة ، وحركة التحرر العالمية مُسَلَّ الحربة والتقدم والسلام ، فان العنصرية مثلها مثل الفاشية والصهيونية وكل أشكال الاستعمار ، قد أصبحت تسير معزولة في نفق مسدود .

ان نظام بريتوريا العنصرى يفرض سيطرته على أساس ممارسة أقصى أنواع الاضطهاد والتكيل ضد أغلبية السكان الشرعيين مثل المجازر الجماعية ، والتعذيب والقمع ، والارهاب ، والاهانة ، والفرز ، وتدمير المساكن ، وانتهاج سياسة الافقار والتخلف ، والاستيلاء على الأرض والممتلكات ، والتشريد ، والعدوان واحتلال أراضي البلدان المجاورة ، وقد غدت تلك الممارسات قانونا لحياة نظام بريتوريا . والصورة تنطبق تماما على الكيان الصهيونى في فلسطين العربية المفتصبة .

ولما كان الحديث والقول بأن الأنظمة العنصرية وسياسة الفصل العنصري قد أصبحتا عسارا على جبين البشرية ، ولما كان هذا القول لا يكف تردده ، فإنه يشير الى المسؤولية المشتركة للمجتمع الدولي من أجل العمل بكل الوسائل لالغاء أنظمة وسياسة الفصل العنصري التي تعارض حقيقة حق الانسان في الحياة . وعند ما توجه الشعوب الواقعة تحت السيطرة العنصرية ومعها المجتمع الدولي السهام الى الأنظمة العنصرية ، فإنها تشير بأصبع الاتهام الى الحلفاء الغربيين الذين يمدون تلك الأنظمة بالحياة ويقدمون اليها الدعم المتواصل والمتعدد الأشكال . ولربما تظل تفعل ذلك خدمة لمصالحها الانانية فير المشروعة .

ان نظام الأقلية البيضاء في جنوب افريقيا يؤمن للدول الغربية الامبريالية استمرار نهب ثروات جنوب افريقيا وناميبيا ، ويشكل قاعدة متقدمة للامبريالية ، يؤدي وظيفته في تمديد سياستها العدوانية الاستراتيجية ولعل أقل دليل على ذلك ما يقوم به نظام بريتوريا من اعتداءات مستمرة على بلدان المواجهة الافريقية : انغولا وموزامبيق وفيرهما . وقد بلغت ذروة الوقاحة والتحدى بالعدوان على جمهورية سيشيل المستقلة وتدمير محاولة انتهاك سيادتها واستقلالها الوطني .

وعند ما نشير الى وجه الشبه بين نظام بريتوريا العنصري والكيان الصهيوني وورهما في تنفيذ السياسة الامبريالية ، فإننا ننظر بوجه الشبه الى العدوان على سيشيل نظرتنا الى العدوان الصهيوني على المفاعل النووي العراقي ، والعدوان الامريكي على خليج سرت الليبي ، واسقاط الطائرات الليبية في سماء الحدود الاقليمية الليبية . ونعتقد أن تلك مؤشرات كافية تدعو المدول الافريقية والعربية وحركاتهما التحررية الى الاتحاد أكثر فأكثر في جبهة متحدة لمواجهة الكيانات العنصرية في اراضيها وتصفية القواعد والتواجد الامبريالي ودرع المؤامرات الامبريالية المستهدفة تخريب استقلالها وفرض الهيمنة عليها .

انه يبدو أن الامبريالية تجدد اليوم اختيار طريق المواجهة ، ولكننا نشق في أن الشعوب والبلدان المتحررة ، كما برهنت على ذلك في الماضي ، على استعداد للدفاع عن حريتها واستقلالها كما هي على استعداد لأن تفضل اختيار التضحية بدلا من الاستسلام الذي يسعى الامبرياليون الى فرضه بواسطة الابتزاز والتحدى والعدوان .

ان اليمن الديمقراطية تؤيد كفاح شعب جنوب افريقيا ، وتؤيد تكثيف التضامن مع حركته التحررية المؤتمر الوطني الافريقي ، والمطالبة باطلاق سراح مناضليه المعتقلين . وتدين بلادى دعم وتعاون الدول الامبريالية مع نظام بريتوريا ، وترى انه قد حان الوقت لوضع حد لذلك . كما تدعو الى فرض عقوبات شاملة على جنوب افريقيا .

ولذلك فان وفدى يؤيد بالكامل توصيات اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى وعلى وجه خاص تلك التوصيات التي سجلتها في الوثيقة (A/36/22/Add.2) المتعلقة بالسنة الدولية للتعبيث من أجل فرض جزاءات على جنوب افريقيا .

السيد كوماسا (فينا) (الكلمة بالفرنسية) : من المؤكد اليوم أن احدى المسائل

الخطيرة التي تثير قلق المجتمع الدولي هي سياسة الفصل العنصرى التي تمارسها حكومة جنوب افريقيا .

وفي العالم أجمع ، فان جنوب افريقيا هي البلد الوحيد الذى أسست فيه العنصرية بصورة رسمية والذى يحدد فيه لون البشرة مكان فئة من المواطنين في المجتمع . ان أكثر من أربعة أخماس سكان جنوب افريقيا ضحايا هذه السياسة . ان الفصل العنصرى معروف بأنه أبشع نظام اجتماعى وسياسى قائم على الانكار المنتظم لقيم حقوق الانسان والشعوب المعترف بها عالميا . ان حجر الزاوية في السياسة الداخلية الحالية لحكومة جنوب افريقيا هو انشاء البانتوستانات التي يكس فيها السود لتكوين احتياطي من اليد العاملة الرخيصة تستخدم مكي تقتصد الأقلية البيضاء في نفقاتها . ان هذه البانتوستانات المسماة بالولايات المستقلة ، بفحش نادرونفاق علني ، تقام على أراضي قاحلة وفقيرة من الموارد المعدنية . ان هذه البانتوستانات المسماة بالولايات المستقلة التي تضم ٨٠ في المائة من السكان السود لا تغطي سوى ١٣ في المائة من الأراضي ، في حين أن البيض وهم لا يمثلون أكثر من ٢٠ في المائة من السكان يحتلون ٨٧ في المائة من أراضي جنوب افريقيا . لذلك فان أغلبية الأراضي الخصبة تمتلكها الأقلية البيضاء التي تحتفظ بموارد البلاد لنفسها .

ان سياسة التنمية المنفصلة المبنية على لون البشرة تطبق في جميع مجالات الحياة في جنوب افريقيا سواء في الميدان السياسي أو الاقتصادى أو الثقافى أو الاجتماعى .
ان حماية المصالح الانانية والامتيازات الضخمة التي تتمتع بها الأقلية البيضاء في جنوب افريقيا في مواجهة تزايد وعي السكان السود ، هي أساس مفهوم اقامة البانتوستانات في جنوب افريقيا .

وقد أوضحت نشرات عديدة عن جنوب افريقيا بكل ما تنطوى عليه من بشاعة ، القيود الادارية والبوليسية غير المحتملة المفروضة على السكان السود في حياتهم اليومية .
ان هذه النشرات تذكر حالات التعذيب والاضطهاد اللانسانى للمدنيين من قبل قوات الشرطة التابعة للنظام العنصرى في جنوب افريقيا .
ان قوانين العمل تؤدى الى فصل رب الأسرة عن أسرته والامهات عن ابنائهن والعيش في حياة قاسية .

ومنذ مذابح شاريفيل في ١٩٦٠ وسويتو في ١٩٦٧ ، فان جنوب افريقيا تعلم حقيقة جديدة وهي أن الشعب الذى قلب على أمره طويلا قد أكد عزمه على القضاء على نظام الفصل العنصرى البغيض . ان المقاومة الجماعية للفصل العنصرى قد بلغت ابعادا جديدة في جنوب افريقيا رغم القهر الوحشي الذى تمارسه حكومة بريتوريا . ومن المؤكد أنه كلما استمر هذا النظام في أعماله الاجرامية كلما زاد سخط شعب افريقيا ووقف حاملا السلاح لانتزاع حريته وكرامته .

ما الذى يمكننا أن نقوله لهذا النظام الذى ينكر الحق المقدس فى الحياة ويرفض فكرة العدالة والحرية ولا يفهم أن الحكومات لا تقوم الا على أساس تأييد الشعوب لها ؟ ان سياسة الفصل العنصرى التى تمارسها جنوب افريقيا ، تشكل خطرا حقيقيا على السلم والأمن الدولى . ان الفصل العنصرى هو آفة يجب أن تنقرض من الأرض ، حيث تعاني افريقيا منه ، ويشعر المجتمع الدولى بالمهانة بسببه .

ان نظام الفصل العنصرى فى جنوب افريقيا ، لا يقصر أعماله الوحشية على حدود جنوب افريقيا ، ولكنه يحتل ناميبيا بصورة غير مشروعة رغم القرارات العديدة للجمعية العامة ومجلس الأمن . وتقوم القوات المسلحة لجنوب افريقيا بشن الهجمات ضد الدول الافريقية المجاورة ، وخاصة أنغولا التى تحاول زعزعة الاستقرار فيها .

ونحن نعلم أن نظام الفصل العنصرى فى جنوب افريقيا ، يستفيد من المهلة التى يتيحها له حلفاؤه الغربيون ، ولكن لا يمكن أن نكون مسؤولين عن الأمن الدولى بينما نحصى الأتية العنصرية فى الجنوب افريقي . ان ذلك يعنى خيانة الثقة التى وضعها المجتمع البشرى فى الأمم المتحدة ، ويعنى التواطؤ مع النظام غير الانساني فى جنوب افريقيا .

اننا نعلم أنه لولا التأييد العسكرى والسياسى والاقتصادى للدول الغربية لحكومة بريتوريا ، لما استطاعت الاستمرار فى تحديها للأمم المتحدة .

ان الفصل العنصرى فى جنوب افريقيا ليس فقط مشكلة تخص شعب جنوب افريقيا أو هو مشار تلق للقرارة الافريقية فحسب بل انه موضوع يهم المجتمع الدولى بأسره .

والفعل ، فقد أعلنت الجمعية العامة أن الأمم المتحدة والمجتمع الدولى يتحملان مسؤولية خاصة ازاء شعب جنوب افريقيا المغلوب على أمره وحركة تحريره وازاء المحتجزين والمحرومين من حقوقهم والمنفيين بسبب مناهضتهم للفصل العنصرى .

ولقد عاودت الجمعية العامة تأكيد عزمها على تكريس جميع الموارد الضرورية لحث جهود المجتمع الدولى للقضاء على الفصل العنصرى فى جنوب افريقيا ، ومن أجل تحرير شعب هذا البلد . ولذلك ، فاننا نعتبر اليوم أكثر من أى وقت مضى ، أنه واجب مقدس علينا جميعا اتخاذ جميع الاجراءات المناسبة لكي نؤكد مرة أخرى ونجدد التزامنا بالنضال ضد الفصل العنصرى حتى تتمكن شعوب الجنوب افريقي التى استغلت وقهرت طويلا من التمتع بالاستقلال والمسؤولية الكاملة .

وغتاما ، أود أن تسمحوا لي بأن أشيد بقيادة حركات التحرير في الجنوب الافريقي والمناضلين في هذه الحركات في كفاحهم ضد الحكومة البربرية في بريتوريا ، من أجل التحرير الكامل للوطن الافريقي .

السيد بجاوى (الجزائر) (الكلمة بالفرنسية) : يمثل الفصل العنصرى تحدياً للضمير الانساني وجريمة ضد الانسانية ، وهو أخطر مظهر ورمز للعنصرية وأخطر مثال للعنصرية المستمرة ضد جميع البلدان المجاورة ، وأخيراً فإنه أخطر تهديد للسلم والأمن الدولي . ولهذا ، فان بلادى تؤمن بأن من واجبها أن تعبّر عن ايمانها العميق بأنه مادامت سياسة الفصل العنصرى التي ينتهجها نظام جنوب افريقيا مستمرة ، فان افريقيا ككل لا يمكن أن تعتبر نفسها حرة . ان العملية العالمية لتصفية الاستعمار لا تكون قد اكتملت بغير القضاء على هذا النظام ، ولن تحظى مبادئ الميثاق ومثله بالاحترام العالمي .

ان الفصل العنصرى اهانة للكرامة وللحرية وللمساواة وللسلم ، فهو يقلل من قيمة الانسانية وهو من الأمور التي تخنق الحضارة . ولقد كان بالنسبة للجنوب الافريقي مأساة تمثل معاناة لتاريخ الانسان .

ولهذا ، فان الموقف في الجنوب الافريقي ولائس من ثلاثة عقود الآن ، قد سيطر على الحياة الدولية نتيجة لنضال الشعوب المقهورة والاعراب عن طموحاتها العميقة وايمانها بالانتصار الحتمي لنضالها في النهاية .

وليس أدل على ذلك من أن المناقشات التي جرت والمقررات والقرارات التي اتخذت على مر السنين ، كانت معبرة بصفة دائمة ومستمرة وبلغت قوة قاطعة عن الادانة الشديدة من جانب المجتمع الدولي لهذا النظام ومثابرتة المستمرة ورغبة هذا المجتمع الدولي في ايجاد الأساليب الضرورية للقضاء على نظام الفصل العنصرى . وليس أدل على ذلك أيضا من هذا اللوم الجماعي لنظام الفصل العنصرى لعقود يثير سخط الانسان وقيمه الأساسية . وأخيراً ، لا يبعث على ارتياحنا أكثر من اتفاق السراى هذا ، وهو من الأمور النادرة والذي يبرز بالنسبة الى نبيذ وشجب الفصل العنصرى والحاجة الى استئصال شأفته .

ان طبيعة الفصل العنصرى وأسسها العقائدية وقوامه المؤسسي فضلا عن تعبيراته الداخلية والدولية ، كل ذلك يوضح ان هذه السياسة تجمع في ضربة واحدة بين السيطرة الاستعمارية والقمع العرقي وسياسة العدوان . ولست بحاجة الى القول بأن الفصل العنصرى هو التحدى المتعجرف للقوة العاربية ، وأنه مهما كان وثقا من نفسه اليوم فلسوف يحمل في طواياه نهايته .

ومن الآن فصاعدا ، اذا ما حللنا الفصل العنصرى على أنه الاعتقاد بالسيطرة العرقية ونظام للسيطرة الوطنية ، فان المجتمع الدولى قد شجب من خلال الوسائل المختلفة هذا النظام كجريمة ضد الانسانية خاصة وأنه ظاهرة عدوانية وانكار للمبادئ الأساسية للميثاق ، واعتباره أيضا موقفا غير مشروع .

وهكذا فان بوتسوانا وزامبيا وانغولا وموزامبيق وأخيرا سيشيل ، تدفع الثمن بصفة منتظمة في الدمار الذى يحل بها وخسائر الأرواح لهذا الوحش السياسى فى جنوب افريقيا الذى تطلوه طموحات الهيمنة . ان الهدف العاجل لهذه العمليات من ارباب الدولة ضد السلطات المجاورة ، يبقى هو المواصلة غير المجدية للقضاء على مقاومة شعبي جنوب افريقيا وناميبيا . وغض النظر عن هذا الهدف الذى لا تخدمه سوى ظروف معينة ، فان نظام بريتوريا يميل الى أن يجسد خطاه الرامية الى التحكم والسيطرة على الجزء الجنوبي من القارة الافريقية .

ان حربا أهلية وحربا استعمارية وحربا بين القارات وحربا دولية والسياسة المتعجرفة للنظام جنوب افريقيا ، هي ايضا حرب ضد الانسانية لأن الفصل العنصرى يمثل جريمة ضد الانسانية . ان هذه الولايات تالاب منطقتنا وضميرنا باليقظة حتى اذا ما كان البعض لم يعد يؤمن بإمكانية اخراج شيطان جنوب افريقيا هذا .

ولكن في هذه الحرب متعددة الوجوه والجوانب التي تشن ضد الدول المجاورة وضد الشعب في جنوب افريقيا ذاتها والتي تتحدى افضل ما في الانسان ، فاننا نجد أن الفصل المنصرى يستفيد من دعم قوى خارجي وليس أقل نشاطا في هذا المجال المؤسسات عبر الوطنية على نطاق عالمي ، وبشكل أو بآخر فانه يحظى بتأييد بعض من أكبر دول العالم .

ان العلاقات بين جنوب افريقيا وبعض الدول الأخرى ، قد عززت بشكل كبير من طاقة وقدرة النظام العنصرى على تحدى المجتمع الدولي وهي تشكل العقبة الرئيسية أمام تطبيق حتى عقوبات محدودة ، وهو الأمر الذى كانت الأمم المتحدة قد وافقت عليه .

ان الشعب في جنوب افريقيا قام بهذا التحدى منذ فترة طويلة ودخل في نضال طويل للتحرر الوطني وهو النضال الوحيد الذى يمكن أن يهذى الى التحرر الكامل . وان كانت شاريفيل من الأمور التي حظرتنا كثيرا ، فلقد أكد شعب جنوب افريقيا أنه على استعداد لعمل كل ما في مقدوره لاستعادة حقوقه . واليوم فان الآلاف من الطلبة يبدون معارضتهم لنظام الفصل العنصرى وتنضم حركتهم الى حركة العمال الذين من خلال اضراباتهم لا يرفضون فقط الظروف اللاانسانية للعمل والتي تفرض عليهم ولكنهم يشككون قبل كل شيء في النظام الذى يسعى الى فرض هذه الظروف .

ان حركة التحرير الوطني في جنوب افريقيا ، قد بدأت بشكل حاسم السير على طريق النضال المسلح وهو السبيل الوحيد لتحرير بلادها من القمع العنصرى . ونحن نود أن نشيد باللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى لانها وعلى مستوى المجتمع الدولي قد ردت أصداها — هذا النضال من جانب شعب جنوب افريقيا من أجل تحسين وطنه وسلامته .

ان افريقيا من جانبها والمجتمع الدولي والقوى التقدمية في العالم ، تؤيد تأييدا كاملا حركة التحرير الوطني والنضال التحرري الوطني الذي لا نشك في عداة نتائجه .
وبالتالي ، فلقد رحبنا بانعقاد المؤتمر الدولي الخاص بالعقوبات ضد جنوب افريقيا والذي كان علامة هامة على طريق جهود المجتمع الدولي الرامية الى تعزيز التضامن مع شعب جنوب افريقيا المناضل .

وفيما يتعلق بأعمالنا هنا ، فان ميثاق الأمم المتحدة ينص على سلسلة من التدابير القهرية تبدأ بتطبيق العقوبات الاقتصادية وتنتهي باستخدام القوة .
ان الدول المنتجة للبتترول والأعضاء في منظمة الدول المصدرة للبتترول ، قد تولت بالفعل مسؤولياتها باتخاذها قرارا بفرض حظر بترولي ضد نظام بريتوريا . كما أن الجمعية العامة من جانبها قد أوصت جميع الدول الأعضاء بأن تحظر صادرات البتترول الى جنوب افريقيا ، والأمر الآن متروك لمجلس الأمن لكي يؤدي هذا الاجراء من أجل أن يكون الزاميا بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة .

كذلك يجب اتخاذ التدابير ضد الشخصيات القانونية أو الطبيعية التي قد تواصل تزويد جنوب افريقيا بالبتترول .
ويمكننا أن نساعد في اعاقة الآلة الحربية لبريتوريا وأن نقضي عليها وعلى ترساناتها القمعية . ان أثر هذا الاجراء ، سوف يكون هو التخفيف من حدة التوتر في المنطقة . ان مجلس الأمن من جانبه ، من واجبه أن يحظر تقديم أى اسهام تكنولوجي من شأنه أن يساهم في تعزيز الصناعة الحربية في جنوب افريقيا . ولا بد أن يضع أيضا حدا للاستثمارات الأجنبية الخاصة والعامة في جنوب افريقيا .

ان هذه الالتزامات لها ما يبررها سياسيا وقانونيا ، وهي قبل كل شيء تعبير عن الايمان والالتزام بقضية الحرية والسلام ، لانه في جنوب افريقيا فان نضالا حيويا يجرى قد شن من أجل الحصول على الاحترام للقانون الدولي الذي وطئ بالاقدام . وفي جنوب افريقيا تجرى معركة من أجل كرامة الانسان ، وهي المعركة التي يطلب اليها اليوم أن تحولها الى معركة خاصة بنا .

السيد عبد الله (ترينيداد وتوباغو) (الكلمة بالانكليزية) : اليوم ، الأول من كانون الأول / ديسمبر ١٩٨١ ، يوافق مرور احدى وعشرين سنة على مذبحه شاريفيل وصدور قرار مجلس الأمن ١٣٤ (١٩٦٠) والذي يدعو الى وضع نهاية لنظام الفصل العنصرى . وفي السنوات التي مضت بعد ذلك ، فقد شهد المجتمع الدولي نمو واكتمال سياسة الفصل العنصرى ، وهي نتاج فكر اقلية عنصرية مجنونة في جنوب افريقيا . ومن المؤلم أن نلاحظ أن هذا الجنون قائم رغم الادانة الجماعية من جانب المجتمع الدولي لهذا القهر غير الانساني للسكان السود الذين يكونون أكثر من ٨٠ في المائة من مجموع سكان جنوب افريقيا وانتهاك كل حق لهم بما في ذلك حقهم في أن يكونوا مواطنين في أراضي أسلافهم . ولا توجد دولة واحدة عضو في الأمم المتحدة ، لم تشجب سياسة الفصل العنصرى التي ينتهجها نظام بريتوريا ، ومع ذلك فان الفصل العنصرى مازال حيا ومنتعش وهذا يرجع الى افتقار بعضنا الى الاخلاص . لقد أكدنا موقف الادانة ، ولكن دون أن يتوفر لنا العزم لكي نعمل وفقا للمواقف التي نعلنها .

ونحن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة نبذل جهودنا في محافل دولية لا تحصى لتحقيق حياة أفضل للجميع . ومع ذلك ، فإن الحالة في جنوب افريقيا تحمل الدليل على حقيقة أن دافع الربح هو الذى يعلو في شؤون بعض الدول الأعضاء وهي دول لها نفوذ يمكنها من وضع حدود لظفرسة جنوب افريقيا بسرعة وفعالية . ان كون الربح يعلو على الكرامة الانسانية فان ذلك يشكل دليلا واضحا على أن أولئك الذين يتحدثون عن نوعية الحياة قد فشلوا في أن يدركوا أن حقهم في تحقيق ذلك وحسن نواياهم في القيام به يعتبر محل شك كبير .

ومن المعروف جيدا في هذه الجمعية وفي أماكن أخرى ، أن الجهود الرامية الى فرض عقوبات كاملة وفعالة ضد نظام بريتوريا قد فشلت ليس بسبب الافتقار الى ارادة أغلبية الدول الأعضاء ولكن بسبب مواصلة احباط هذه الارادة من جانب قلة . ان هذه الدول الأعضاء تصر على أن حل مسألة الفصل العنصرى يكمن في استمرار الحوار مع بريتوريا . فالي أية غاية ؟ . وهل هذا موقف أمين ؟ . وكيف يستطيع اى امرء أن يقبل أن النظام في بريتوريا الذى واصل فظائع شاريفيل وسويتو يحتاج الى مزيد من الوقت ؟ ان نظام الفصل العنصرى مع عقيدة السيطرة على أساس العنصر ، قد تم تنظيمه على أساس مؤسسي في عام ١٩٤٨ ، وبعد ذلك بأربع سنوات طرحت المسألة أمام الجمعية العامة . وفي ذلك الوقت كان الاضطراب قد استقر بصعوبة في أوروبا بعد الخراب الذى أحدثته الحرب العالمية الثانية . ان دمار النازية كان لا يزال باديا ، وقد انعكس بوضوح الاجراء الحاسم الذى اتخذه العالم لتناول هذه الجريمة في محاكمات نورمبرغ . فكيف يستطيع العالم أن يقف متفرجا بعد ذلك بوقت قليل وهو يرى العنصرية ترسخ جذورها في قارة أخرى ؟ . ان الرد يكمن في حقيقة أن بعض البشر - في أعين أمم قليلة - يعتبرون أقل من الآخرين . ومن أجل السماح للفصل العنصرى بأن يزدهر ، فان المصالح الاقتصادية والعسكرية والاسراتيجية قد اعطيت لها الأولوية على حقوق الانسان الاساسية وعلى كل حق انساني أعلنه المجتمع الدولي نفسه .

ان هذه المصالح لا يمكن أن تستغل كذريعة لمواصلة تعاون بعض الدول مع نظام الحكم في جنوب أفريقيا . ان ذلك النظام قوى بالقدر الذى يسمح له بأن يبقى ، وهو يستمد جسارته من هذا التعاون .

وكما تدرك الجمعية ، فانه بموجب القرار ٤١٨ (١٩٧٧) ، فقد فرض مجلس الأمن في عام ١٩٧٧ حظر السلاح ضد جنوب افريقيا . ان هذا الحظر لم يحترم فحسب بل ان جنوب افريقيا لقيت المساعدة في تطوير قدراتها على انتاج الاسلحة النووية .

وفي الناحية الاقتصادية بينما كانت البلدان النامية تصادف صعوبات ضخمة في الحصول على التمويل اللازم لتنميتها ، كانت المساعدات الرأسمالية تتدفق على جنوب افريقيا من مؤسسات التمويل الرئيسية في دول غربية معينة بصفة مستمرة دون أن تحد . ولقد دعم اقتصاد جنوب افريقيا عن طريق العديد من القروض الدولية التي يحصل عليها بيسر ، وعن طريق العمالة الرخيصة من الأغلبية السوداء المقهورة .

ان سوء استخدام السكان السود ، قد استمر طويلا ووضح في عدة مناسبات . ولذلك ، فان وفدى لا يحتاج الى تكرار ذلك الآن ، ولكن هناك ناحية تستحق التكرار في عشية ما يسمى " باستقلال سسكاي " ، وهذه الناحية تتعلق بانشاء بانتوستانات ومواطن ، وهي مظهر بغيض للفصل العنصرى . ان القول بأن نوى البشرية السوداء ينبغي أن يعانون من الآثار غير الانسانية للفصل العنصرى هو قول بغيض ، أما انهم يدفعون بالاضافة الى ذلك الى العيش في اراض قاحلة فان هذه صرخة للسما من أجل اقرار العدالة . انه شرف لهذه الجمعية أن ترفض باستمرار الاعتراف بما يسمى " بالمواطن المستقلة " ، وهذا موقف يجب ألا يتخلى عنه المجتمع الدولي .

وليست هناك حاجة الى تذكرة هذه الجمعية بأن غطرسة بريتوريا وارهابها ، يتجاوزان حدود جنوب افريقيا . فلقد شن ذلك النظام هجمات عسكرية متكررة على الدول المجاورة منتهكا سيادتها ومهددا السلام والأمن الدولي مستخدما ذريعة الدفاع عن النفس . ان اجراءات من هذا النوع ، شد شجعها فشل المتعاونين مع جنوب افريقيا في ادانة هذا الانتهاك الصاخ للميثاق . ومن الضروري أن يعمل المجتمع الدولي بقوة لحماية وحدة وسلامة اراضي الدول المجاورة لجنوب افريقيا باتخاذ تدابير ملائمة طبقا للفصل السابع من الميثاق .

وهناك من يسمون الى تبرير استمرار تأييدهم لنظام جنوب افريقيا بحجة أنه ينبغي ألا ترتبط المقاطعة الرياضية بالسياسة . ويعتقد وفدى أن المقاطعة الرياضية كانت أفضل سلاح في النضال ضد الفصل العنصرى . وفي ضوء ذلك فانه من غير المقبول اعادة الروابط الرياضية مع جنوب افريقيا .

ومن رأينا الراسخ أن العزلة الكاملة لجنوب افريقيا في المجالات السياسية والدبلوماسية والاقتصادية والثقافية ، هي الطريقة الوحيدة لاجتثاث التغيير الذي نرغب فيه جميعا . ولا يمكن أن تهـدأ جهودنا حتى تتم تصفية نظام الفصل العنصرى الى الأبد .

وإذا كانت الصورة قائمة فينبغي ألا تخيفنا هذه الحقيقة ، فهناك أمل لأن الأطفال في جنوب افريقيا قد استيقظوا وهم على استعداد للتضحية بحياتهم في النضال من أجل الحرية والكرامة الانسانية . ان نضالهم والشجاعة التي يظهرونها في ذلك النضال ، يجب أن يهيئ الرأي العام العالمي بها وخاصة على مستوى الشباب في العالم . ان وسائل الاعلام الجماهيرية تقع على عاتقها مسؤولية احداث تأثيرها الضخم على أولئك الذين يسمعون الى القضاء على ويقاتلون الفصل العنصرى .

ولكن ، اذا كان أطفال سويتو والمدن الأخرى قد اضطروا الى أن يشاركوا بنشاط في الحرب ضد نظام الفصل العنصرى غير الانساني ، فان ذلك يرجع الى ان النظم العنصرى في جنوب افريقيا قد سجن واحتجز ونفى كل قائد اسود . ويجب أن يعرأ أعضاء الأمم المتحدة على اطلاق سراح هؤلاء القادة حتى يساعدوا شعبهم في بناء مجتمع عادل وحر وديمقراطي .

ولقد اسهمت ترينيداد وتوباغو عبر السنوات في الكفاح ضد الفصل العنصرى عن طريق تقديم الدعم المادى والأدبي ، وسوف نواصل ذلك اعتقادا منا بأننا نسهم في التحرر الحتمي لجنوب افريقيا من نير الفصل العنصرى . ونحن ندعو كل عضو في هذه الجمعية الموقرة الى أن يضاعف جهوده لتحقيق هذا الهدف ، فاذا فشلت جهودنا سيتعرض السلام والأمن الدولي الى مزيد من الخطر وسوف يقترب عالمنا من امكانية الوقوع في محرقة عالمية من الفظاعة بحيث لا نستطيع أن نتخيلها . اننا لا يمكن أن نتصور أن أى شخص هنا على استعداد لدفع مثل هذا الثمن الباهظ .

السيد جاني (زمبابوى) (الكلمة بالانكليزية) : ان احكام الميثاق التي ترمي

الى التحضر ترمي ايضا ضمن أمور أخرى من المثاليات النبيلة ، الى اعادة تأكيد الايمان بحقوق الانسان الاساسية وكرامة وقيمة الشخص الانساني وبالحقوق المتساوية للرجال والنساء ووحدة قوتنا في الحفاظ على السلم والأمن الدولي . ومع الاسف ، فانه رغم هذه الاحكام نجد فيما بيننا - حتى بعد الدرس المرير لمفامرات هتلر الشمولية - مجتمعا يناضل بقوة ضد هذه المثل من خلال سعبي لتنفيذ سياسة الفصل العنصرى التي أدانها العالم كجريمة ضد الانسانية .

ان المجتمع الدولي ينظر بالقلق والانزعاج الى التدهور السريع للموقف في جنوب افريقيا ، ومن المهم أن يتم فهم هذا الاتجاه في اطاره السليم . ولا بد أن نعلن في البداية أن الأحوال السياسية المتغيرة الحالية تجعل شاغل جنوب افريقيا الأساسي ، هو أن تحافظ على سلطتها مهما كان الثمن ومهما كانت الأساليب اللازمة . ان التكتيك غير الانساني للجوء الى السياسة البوليسية والعسكرية لاحتواء مرارة وسخط السود واللذين أصبحا من الأمور الأساسية للقمع الشمولي في بريتوريا ، لم يستبعد أي تصعيد أو توسيع لنطاق المواجهة .

وفي مواجهة هذه الحقيقة ، فان استراتيجية " التكيف أو الموت " غير المشرفة قد دعا اليها بوثا منذ ما حدث في سويتو في ١٩٧٦ والذي كان علامة ذات أهمية كبرى في علاقات الأجناس في جنوب افريقيا . ان الرسالة البسيطة من الجماهير الشجاعة كانت واضحة وهي " كفى ما كفى " . ولقد قيل ان جنوب افريقيا تقدم تغييرات من أجل الأفضل وفي ظل هذه الخلفية للمطالب المتصاعدة للسود ، فان ما يسمى بالتغييرات والاصلاحات المزعومة للحكومة يجب أن يقاس . ان هذه التدابير السطحية لم تكن بعيدة المدى لانها لا تزال تحاول القضاء على مظالم السود وخاصة في المناطق الحضرية دون تقديم أية تنازلات كبرى من جانب البيض ، وهي تنازلات لا يعتمد عليها المستقبل السلمي لجنوب افريقيا ، وفي جميع الأمثلة ، فانها ترمي الى الابقاء على سيطرة البيض . وحتما فان مظاهر السخط من جانب السود سوف تحدث بقسوة متزايدة . ان اختيارا شيقا للارادة السياسية لنظام بريتوريا العنصرى ، نجده في بحث ما يسمى بالتغييرات الدستورية الكبرى . فبعد الغاء مجلس الشيوخ في ١٩٨٠ ، فان ما يسمى بالمجلس الرئاسي الذي يضم ٥٩ عضوا لتقديم المشورة بشأن دستور جديد ، قد تم تعيينه . ومن أهم معالمه السهو المحسوب وابعاد أي عضو أسود من المجلس . وهذا في حد ذاته يمثل تحديا لشرعية أية تغييرات دستورية في ظل النظام الحالي . وبالإضافة الى ذلك ، فان هناك زيادة التشدد في تجميع الأطفال والنساء والشيوخ في معازل يجرى انشاؤها بشكل مستمر . ومن الحقائق الواضحة أن مثل هذه المقترحات تقصر كثيرا عن التغييرات الأساسية بالنسبة لأغلبية الأفارقة ، والتي نعتبرها أساسية بالنسبة لاستقرار السياسي في المدى الطويل . ولا يمكن أن يتحقق ذلك الا اذا أدرك نظام بريتوريا عدم جدوى الابقاء على سياسة الفصل العنصرى التي نجد أن انهيارها محتم لسبب بسيط ظهر في أماكن أخرى في افريقيا ، وهو

أن التاريخ الى جانب الشعب الاسود في الجنوب الافريقي . وهكذا ، فانه من أجل فائدة السلم ، فان أولئك الذين تصورا أن يفعلوا ذلك يجب أن يمارسوا ضغطا على جنوب افريقيا من أجل إجبارها على التخلي عن هذا المبدأ غير الانساني . ان هذا هو نوع العمل البناء الذي تأمل فيه افريقيا والعالم بأسره ، أي المشاركة البناءة التي تعجل بتنفيذ الاعلانات الخاصة بحق تقرير المصير والاعلان العالمي الخاص بحقوق الانسان . وواقع الأمر وبكل الصدق ، ان هذا هو النوع الوحيد من العمل مع جنوب افريقيا الذي يستحق أن يسمى بأنه بناء .

ان سياسة القمع غير الانساني لنظام بريتوريا العنصرى على نحو هتلري وشمولي ، لم تقتصر على العزل داخل البلاد ، فنحن نشهد اغفال بريتوريا للحرية والكرامة عن طريق مد سياستها اللانسانية في شكل عدوان عارم ومناورات لاثارة القلظة في البلدان المجاورة الديمقراطية . ان قائمة هذه الاحداث طويلة ، بحيث أن أية محاولة لذكرها لن تكون ممكنة في الوقت المتاح . ان خطورة الموقف يمكن أن نتعرف عليها عندما نذكر أن هذا الاستعمال للقوة في غير مكانها ، قد كلف أنغولا أكثر مما قيمته سبعة بلايين من الدولارات الامريكية في شكل خسائر . ولقد كانت الخسائر في الأرواح فادحة ولا يمكن حساب قيمتها لأنه لا يمكن تعويضها . وفي الفترة الأخيرة في زبابوي ، فان مخزنا للذخيرة قد تم تدميره نتيجة لعمل عملاء لهم صلة بجنوب افريقيا . وكانت قيمة الخسارة الناجمة عن ذلك ٣٥ مليون دولار زبابوي أي حوالي ٥ مليون دولار أمريكي . ان الجسور في موزامبيق وهي أساسية بالنسبة للقضاء على الاعتماد على جنوب افريقيا من جانب الدول المجاورة ، كانت هدفا للفصل من جانب عملاء جنوب افريقيا . وعلى هذا الاساس ، فان جنوب افريقيا تقول ان الاعتماد الاقتصادي على بريتوريا لا يزال حقيقة من حقائق السياسة الافريقية لفترة طويلة . وعلى أساس عدم الاستقرار هذا ، فان بريتوريا تنوى انشاء مجلس من الدول التي تدير في فلكها . هذه هي بعض الايضاحات بشأن تصميم نظام بريتوريا على تدمير الحرية والديمقراطية حتى تكون المنطقة آمنة بالنسبة للفصل العنصرى .

وعلى أساس هذه الخلفية ، فاننا نأمل ونتطلع الى ممارسة للارادة السياسية الايجابية من جانب الدول الغربية الخمس التي تعمل حاليا بنشاط في قضية ناميبيا . ان الحصول على استقلال حقيقي لهذا البلد ، سوف يكون حقا انتصارا لقوى السلم ضد هذه الولايات الشمولية . ان هذا

سوف يكون مثالا ناصعا على العمل البنّاء في الاتجاه السليم ، وهو العمل على حماية أحكام الميثاق .

ومرة أخرى وعلى أساس هذه الخلفية فانه مما يشبط الأمل ، عندما يجري التعبير عن آراء مثل " يمكننا أن نتعاون مع جنوب افريقيا في ظل التغيير البنّاء " على لسان مسؤول كبير في حكومة دولة دائمة العضوية في مجلس الأمن . هل يمكن أن نعتبر ذلك من الخيال ؟ . وهل الفظائع التي ترتكب ضد اللاجئين في دول المطجأ تعد شاهدا على ذلك ؟ . وهل مخيمات الاعتقال الحالية وهي البانتوستانات تقدم دليلا على ذلك ؟ . وهل القبض على زعماء الطلبة والعمال والصحفيين وصدور أحكام الاعدام ضد الوطنيين في جنوب افريقيا يقومون شاهدا على ذلك ؟ . اننا نشعر بأن مثل هذه البيانات عندما تتحوّل الى سياسة عطية ، فانها ترقى الى خيانة لشقة المجتمع الدولي من جانب أولئك الذين نجد أن مسؤوليتهم الاساسية هي الحفاظ على السلم والأمن . اننا لا نرى أي تبرير على الاطلاق لمثل هذا العمل الذي يتناقض والمعايير المقبولة وأحكام القانون الدولي . كذلك فاننا لا نرى أية كرامة أو شرف في خيانة ثقة كبار رجال الساسة الذين صاغوا الميثاق بفيئة توجيه مستقبل الأجيال المقبلة على نحو سليم وانقاذها من ويلات الحرب . هل نسينا في فترة بسيطة منذ خمسة وثلاثين عاما ، الكارثة التي راحت فيها أرواح الملايين نتيجة لأهداف لا يمكن تحقيقها ؟ .

وبالنسبة لشعب جنوب افريقيا ولشعب افريقيا والمجتمع الدولي المحب للسلام ، فاننا نقول ان التاريخ الى جانبنا ولقد كان دائما كذلك . وهكذا بالنسبة لهذه الملاحظة ، فان النضال من أجل الحرية والعدالة لا بد وأن يستمر .

السيد كولبي (النرويج) (الكلمة بالانكليزية) : اسمحو لي أن أبدأ كلمتي باقتباس هذه الكلمات من أقوال أحد أبناء افريقيا المشهورين :

" ان كل شعب من شعوب العالم في فترة من فترات تاريخه قد خاض نضالا لتحقيق هدفه في الحياة كأدي حر . ولكن بصفة عامة فان مضي الوقت قد جعلنا نشهد الكثير من الحواجز في طريق الحرية تسقط واحدا تلو الآخر ، ولم يحدث ذلك في جنوب افريقيا فان الحواجز هنا لا تسقط . ان كل خطوة نخطوها الى الأمام وكل انجاز نحققه ، يزول باقامة حواجز جديدة في طريق تقدمنا . ان الحواجز التي تتعلق باللون لا تضعف بل انها تزداد قوة . ان مرارة الكفاح تزداد كلما اقتربت الحرية بخطوة بخطوة الى قبضة المناضلين من أجل الحرية . ان جميع الاحتجاجات والمظاهرات من جانب شعبنا قد ضربت من الخلف بالقوة ، ولكنها لم تصمت أبدا " .

تلك هي كلمات الزعيم البرت لوتولي في خطابه عند قبوله جائزة نوبل في أوسلو في كانون الأول / ديسمبر ١٩٦١ .

ومن المؤسف أن تكون هذه الكلمات حقيقة ومطبقة اليوم كما كانت منذ عشرين عاما . وان تجتمع الجمعية العامة في دورتها السادسة والثلاثين لكي تبحث مرة أخرى سياسات الفصل العنصري ، فاننا يجب أن نسجل مرة أخرى حقيقة أن التطورات في جنوب افريقيا خلال العام الماضي قد برهنت على أن الفصل العنصري لم يتحسن وأنه لا بد من القضاء عليه .

ان النرويج في العديد من المناسبات داخل الجمعية العامة ، قد أعربت عن معارضتها لنظام الفصل العنصري . ويأسم الحكومة النرويجية ، أود أن تؤكد أن سياستنا الأساسية بالنسبة لهذا الموضوع لم تتغير .

وهناك جوانب كثيرة للموضع الحاضر في جنوب افريقيا نجد لها مثيرة للاهتمام . فمنذ اسبوع فقط ناقشت الجمعية العامة مسألة ناميبيا . وهذه المناسبة فقد أعرب ممثلو العالم جميعهم عن قلقهم الشديد ازاء استمرار جنوب افريقيا في احتلالها لهذا الاقليم والاعتداء على البلدان المجاورين . ان الحكومة النرويجية تود مرة أخرى أن تعرب عن تأييد هذا للجهود التي تتم اليوم لايجاد تسوية

تفاوضية لمشكلة ناميبيا . ان حلا سلميا وعاد لا لشعب ناميبيا طبقا لخطة الأمم المتحدة هو في رأينا ، سوف تكون له آثار ايجابية ومفيدة أيضا على المشاكل المتعلقة في الجنوب الافريقي .

ان مسألة المسجونين السياسيين في جنوب افريقيا ، تعتبر مسألة أخرى ذات أهمية خاصة . ان استمرار سجن نيلسون منديلا والتقارير بشأن تعذيبه وجميع أشكال العقوبات الأخرى ، تعتبر جميعها تحديا للنداءات التي وجهتها الأمم المتحدة والحكومات والمنظمات الخاصة في العالم بأسره ، واننا مهتمون بصفة خاصة بعقوبات الاعداء ضد المعارضين للنظام العنصري في جنوب افريقيا . وآمل في أن جنوب افريقيا سوف تستمع الى نداء المجتمع الدولي لانقاذ حياة أولئك الشبان .

ان سياسة اقامة البانتوستانات ، تعتبر جزءا لا يتجزأ من نظام الفصل العنصري . ورغم فشل الترانسكاي وغيره من الولايات " المستقلة " المزعومة في أن تحصل على اعتراف دولي ، فقد علمنا أخيرا أن جنوب افريقيا بعد ثلاثة أيام تعترفت أن تنشيء " وطننا للسود " يسمى سسكاي .

وكما أشار رئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ، فان هذا يعتبر جزءا من خطة جنوب افريقيا لتأمين سيطرة البيض في ذلك البلد ، وان الحكومة النرويجية لتؤيد وجهات النظر التي أعرب عنها رئيس اللجنة الخاصة فيما يتعلق بهذه السياسة . وأود أن أؤكد أن حكومتي ليس في نيتها أن تعترف اطلاقا رسميا أو غير رسمي بهذه الدويلات المصطنعة .

ان الوضع في جنوب افريقيا لا يزال دون تفسير من الناحية الأساسية منذ عشرين عاما مما يوضح أن مجرد اعتماد قرارات من قبل الجمعية العامة ليس أمرا كافيا . ولذلك فان الحكومة النرويجية لمدة طويلة قد أيدت اعتماد العقوبات الدولية الالزامية ضد جنوب افريقيا من جانب مجلس الأمن . ولقد تحققت خطوة عظيمة عندما ما اعتمد ذلك المجلس في عام ١٩٧٧ ، حظرا اجباريا على توريد الأسلحة لجنوب افريقيا . وقد أيدنا الاقتراحات المتعلقة بالتوسع في هذه العقوبات حتى تشمل ميادين أخرى .

وفي حالة عدم وجود تدابير دولية ملزمة ، فان النرويج مع دول الشمال الأخرى قد اعتمدت عددا من التدابير التي تهدف الى عدم التقيد بالاتفاقات التي سبق توقيعها مع جنوب افريقيا وذلك من جانب واحد وبطريقة طوعية . ان مثل هذه التدابير تتضمن خطوات تمنع الاستثمارات النرويجية

أو تصدير أي شيء إلى جنوب افريقيا ، وهي سياسة تهدف إلى وقف ارسال البترول إلى جنوب افريقيا ومنع اعطاء التأشيرات لمواطني ذلك البلد ، وتقديم جميع أشكال المعونة الانسانية للسلاجئين والمساعدات الاقتصادية إلى دول المواجهة . وبالاتحاد مع دول الشمال الأخرى ، فاننا سوف نستمر في مناقشة ما يمكن تحقيقه من التدابير الطوعية من جانبنا . وقد أعربنا أيضا عن رغبتنا في التعاون مع البلد ان الأخرى لمعرفة أفضل السبل لتنسيق هذه التدابير الطوعية التي نصدرها لكي تكون أكثر فعالية .

ونحن نعلم أن الصبر له حدود وأن الوقت يمر بسرعة بالنسبة للأغلبية السوداء . كما أننا نخشى من العواقب الانسانية لمثل هذه الأوضاع اذا لم تعتمد التغييرات الضرورية في الوقت المناسب . ومع ذلك ، اسمحوا لي في الختام أن أعرب عن أمل حكومتي الصادق في أنه حتى مشكلة الفصل العنصرى يمكن أن تحل عن طريق انتصار العقل على القهر وعن طريق المفاوضات بدلا من العنف .

السيد كيوكو (كينيا) (الكلمة بالانكليزية) : لقد اهتمت افريقيا والأم المتحدة

عبر السنوات اهتماما كبيرا بمشكلة سياسات الفصل العنصرى التي تنتهجها حكومة الأقلية العنصرية في جنوب افريقيا ، ولقد أوضحت الأمم المتحدة موقفها تماما بالنسبة لتلك السياسة ، كما أن المنظمات المختلفة الأخرى قد عملت واتخذت مواقف قوية ضد سياسة الفصل العنصرى الشريرة ، وكذلك فإن منظمة الوحدة الافريقية ودول عدم الانحياز والكونولث قد نددت بشدة بنظام الفصل العنصرى فيير المقبول بكل صورته وأشكاله .

ان أولئك ، من بيننا ، الذين لم يشهدوا الفصل العنصرى على الطبيعة ربما ليست لديهم فكرة كاملة عن مدى البرود والقسوة والوحشية التي يتسم بها هذا النظام المجرم من الرحمة . ان كل من يتعرضون له تقشعروا ابدانهم ، ان يشهدون كيف يمكن في هذا القرن العشرين أن يقسو الانسان على أخيه الانسان إلى هذا الحد ، ويدهشون ان يرون الفرائز الدنيا للانسان تلحق الضرر بصورة منتظمة بأرواح وأجساد وعقول البشر ، وفي الواقع تلحق الضرر بكرامة ووجود الانسان وكيانه .

ان بعض الأشياء التي نسمعها عما يفعله نظام جنوب افريقيا الحاكم للأغلبية الافريقية السوداء ، يبدو وكأنه أقاصيص وروايات من عالم المجهول . ولكن الواقع أنه حقيقة ويحدث كل يوم في جنوب افريقيا . فهناك قوانين المرور والقوانين العنصرية التي تستهدف الفصل بين الأجناس وعمليات القبض والاعتقال التي لا نهاية لها وعمليات الضرب والجلد الوحشية البغيضة ووزنانات الموت والاضطهاد والانتهاك للحرية الأسرية والشخصية وغير ذلك من القائمة الكريهة الطويلة التي لا تنتهي . ولكن مع ذلك ، فان أكثرها فظاعة هو ما هيبة الفصل العنصري ، وهو ما تود جنوب افريقيا من المجتمع الدولي ألا يشكو منها ولكن بدلا من ذلك أن يكرمها بل وأن يوافق عليها وان امكن أن يثني عليها .

ولكنها قد لا تدرك جيدا أو ربما نسيت أو تتناسى ، وانا ما كان الأمر كذلك فلضعف ذاكرتها ، ان الأمم المتحدة ذاتها قد أنشئت لكي تكافح بل ولكي تمنع هذا الوضع ذاته من أن يقوم وأن يوجد في هذا العالم بعد التجارب المريرة للحرب العالمية الثانية . ولذلك ، عندما يمسرب هذا المحفل الدولي عن استنكاره لنظام الفصل العنصري ، فانه انما يسطلع بواجب أساسي بالنسبة للدور الذي يلعبه ولوجوده ويفي بالعهد الذي قطعه للعالم ولجميع شعوبه عندما اجتمع مؤسسوه الأوائل في سان فرانسيسكو في عام ١٩٤٥ . ان الأمم المتحدة على النقيض من تخيل نظام جنوب افريقيا ، هي أسد قوى كاسر اذا ما كشرت عن أنيابها التي قد يظن أنها تطحن ببله الا أنها تطحن تماما .

ان الفصل العنصري ان هو الا تراكم تاريخي ونظام مفروض للاحتواء العنصري المنظم يقوم على أساس مقومات أساسية أربعة وهي : التعصب العنصري والتفرقة العنصرية ، والفصل العنصري والميز العنصري ، والاستغلال الاقتصادي للموارد البشرية والطبيعية ، والارهاب البوليسي والقانوني والاداري . ولكن رغم أن لكل منها مميزات واطاره الزمني الا أن تغطية هذه المقومات الأربعة تجتمع معا لكي تكون كلا يساعد بعضه البعض على استكمال عناصر هذا النظام البغيض . وعلاوة على ذلك ، فهي تشكل في تضامنها سويا مجموعة من الوظائف والأجهزة . ان هذا النظام يعتبر انتهاكا لميثاق الأمم المتحدة وللإعلان العالمي لحقوق الانسان ، وهو يقوم على الحرمان والاستغلال والنهب والحرمان الاجتماعي للشعب الافريقي منذ عام ١٦٢٢ ، على أيدي المستوطنين الاستعماريين وأسلافهم .

ان وفد كينيا يود مرة أخرى أن يؤكد لأشقائه وشقيقاته الذين يمانون من القبضة المزدوجة لنير الفصل العنصرى والاستعمار في جنوب افريقيا وناميبيا ، تأييده الذى لا يحيد في معارضته لأولئك الذين يخضعونهم . كما يكرر لمناضلي الحرية رسالة قادتنا في الماضي والحاضر وهي أننا لن نعتبر أنفسنا احرارا حتى يتحرر اخواننا أيضا . ومن أجل هذه الغاية ، أود أن أؤكد من جديد ما قاله رئيس جمهورية بلادى صاحب الفخامة السيد دانيل آراب موى والرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الافريقية عن الفصل العنصرى عندما تحدث امام هذه الجمعية في أيلول / سبتمبر الماضي ، حيث قال : " في الاطار العام للمعاناة وأثره يثقل الفصل العنصرى على ضمير كل البشر المتحضرين . فهو ينتهك المبادئ العالمية للكرامة الانسانية والسلوك الذى خولت الأمم المتحدة تدوينه والعمل على تحسينه ودفعه قدما ؟ وما من شك في أنه يشكل وصمة لأساس القانون الدولي ذاته . وعلى أساس هذه الاعتبارات الثلاثة وحدها - وهناك اعتبارات أخرى كثيرة ، فان النتيجة الوحيدة التي يجب التوصل اليها هي أن الفصل العنصرى يجب أن يدمر . وعلى أية حال لا يجب مطلقا أن يكون هناك أى حل وسط مع الشر والفصل العنصرى في جميع نواحيه ما هو الا شر " . (A/36/PV.11, p.11)

هذا هو موقف كينيا الثابت بالنسبة للفصل العنصرى وهو أيضا الموقف الثابت لمنظمة الوحدة الافريقية والمجتمع الدولي .

ولا يبراز البغض والاستنكار الذى ينظر به العالم الى الفصل العنصرى ، أود أن أشير الى اعلان لاغوس للعمل ضد الفصل العنصرى ، ذلك الاعلان الذى جاء نتيجة للمؤتمر العالمى للعمل ضد الفصل العنصرى وهو المؤتمر الذى نظمه الأمم المتحدة بالتعاون مع منظمة الوحدة الافريقية وحكومة نيجيريا الاتحادية والذى عقد في لاغوس بنيجيريا في الفترة من الثاني والعشرين حتى السادس والعشرين من آب/أغسطس عام ١٩٧٧ وقد حضره ممثلو ١١٢ حكومة و ١٢ منظمة حكومية ، ٥ منظمات تحرير و ١٥ منظمة غير حكومية وكذلك العديد من الشخصيات البارزة ، وكان من بين أبرز المتحدثين رئيس كل من نيجيريا وزامبيا ورئيس وزراء النرويج .

ان الوثيقة التي تمخض عنها هذا المؤتمر الهام ، ينبغي أن تكون أساسا لما يتوقعه العالم من العنصرية والفصل العنصرى في جنوب افريقيا . ولقد أعاد المؤتمر تأكيد البغض العالمى لسياسة الفصل العنصرى وللعنصرية بجميع أشكالها وصورها وعزم المجتمع الدولى على التوصل الى القضاء السريع عليها . كما أعاد أيضا تأكيد تأييده وتضامنه مع شعب جنوب افريقيا المقهور ومع حركات التحرير وندد بأنشطة جنوب افريقيا غير المشروعة واحتلالها لناميبيا بوصفها أعمالا عدوانية ضد الدول الافريقية . وهنا يجب أن نشير الى الهجمات العدوانية المتكررة على أنغولا وموزامبيق وبوتسوانا وغيرها من الدول المجاورة ، والتي كان أحدثها ذلك الغزو الفاشل لجزر سيشيل والذي نجح شعب تلك الدولة الشقيقة في دحره . ولا تستطيع جنوب افريقيا أن تنكر تواطؤها في هذا العمل . ولقد تم توجيه نداء قوى باطلاق سراح المسجونين أو المعتقلين أو المحتجزين أو المنفيين بسبب نضالهم ضد الفصل العنصرى ومنحهم حريتهم دون قيد أو شرط . وفي هذا الصدد وجهت نداءات متكررة لاطلاق سراح نلسون مانديلا فورا وكذلك رفاقه في روبين أيلند وفي غيره من سجون ومعتقلات جنوب افريقيا . ولقد ندد المؤتمر العالمى أيضا بنظام جنوب افريقيا وما يفرضه من سياسة البانتوستانات ، كما ندد بهذا النظام لتنفيذه لاجراءاته القمعية التي لا هوادة فيها والتي تشكل الركائز القوية التي تقوم عليها سيطرته الاجرامية .

ولقد تم الاعتراف بالحق الثابت للشعب المقهور في جنوب افريقيا واحترام هذا الحق . كما تم التعبير أيضا عن حق حركة التحرير الخاصة به في اللجوء الى جميع الوسائل المتاحة والملائمة لاختيارها لضمان الحصول على الحرية . كما طالب المؤتمر المجتمع الدولي بأن يمد يد المساعدة الى هذا المسعى النبيل .

كما وجه المؤتمر نداء مماثلا للدول والأجهزة الرياضية الدولية والوطنية لتتخذ جميع الخطوات الملائمة في اطار اختصاصاتها لوقف جميع مظاهر الاتصالات السياسية والثقافية والرياضية مع جنوب افريقيا . وبينما تحققت بعض التحسينات الطفيفة في عدد من هذه المجالات ، الا أنه فمازال هناك الكثير الذي ينتظر التحقيق . ان الاتصالات الرياضية وغيرها من الاتصالات مع النظام العنصرى ، تعطي انطباعا باحتمال التعاطف مع هذا النظام ، ونفس الشيء ينطبق على الامدادات بالأسلحة والاتصالات التجارية .

وأود أن أشيد اشادة خاصة بالسيد رئيس اللجنة المعنية بمناهضة الفصل العنصرى سعادة السفير الحاج يوسف ميتيما سولي للتقرير الممتاز الذى أعده مع زملائه . انه وثيقة متعمقة وواضحة أوصى بقراءتها من أجل التفهم التام للقضية التي نحن بصددها .

ان جميع المجتمعين هنا عليهم واجب انساني يتمثل في صب غضبهم على جنوب افريقيا ، باعتبارها الطرف الشرير الميثوس من اصلاحه في القارة الافريقية وفي المجتمع الدولي . كيف يمكننا أن نقر نظاما يقوم على القمع والفصل العنصرى والاستغلال والتعذيب والاعتقال والسجون دون اعتبار للقانون ، وكما لو كان هذا فيركاف ، فانه يقوم بقتل السكان وحرمانهم من سبل العيش الملائمة ؟ وكيف يمكننا ان نتعاطف مع نظام يقوم أساسا على سياسة الفصل بين الأسر ؟ . والواقع ان هذا النظام يذكرنا بالنازية التي شاركت جنوب افريقيا بنشاط في هزيمتها في الحرب العالمية الثانية ، وهو ما يدعو الى السخرية . لمانا يتسم الزعماء الحاليون في جنوب افريقيا الذين يدعون الشرف والتحضر ، بالبرود وتبليد الشعور ازاء المشاعر الأساسية وحقوق الانسان وحق الفرد والجنس والأسرة ؟ ان نظام الفصل العنصرى ينفي جميع التعاليم المسيحية والانجيل نفسه ، والذي يزعم أنه أساس له .

ان نظام الأقلية في جنوب افريقيا يتصور ، أننا أعضاء منظمة الوحدة الافريقية بل والأهم
المتحدة ذاتها نضم له الكراهية . وهذا ليس بالأمر الصحيح وهو يعلم ذلك ، وان لم يكن الأمر
كذلك فلندعه وشأنه ولكن جنوب افريقيا كالطفل العنيد ، فقد اقتربت وتقررت شيئا رهيبا بممارستها
لنظام حكومي لا يمكن الا أن يثير رد فعل تتمثل في اشمئزاز المجتمع الدولي ، وأعني بذلك الفصل
العنصري . اننا لا يمكن أن نقبل بفرض هذا النظام على أشقائنا وشقيقاتنا وزملائنا في الانسانية .
ولذلك وطالما استمرت جنوب افريقيا في انتهاج هذه السياسة ، فاننا نتعهد بمعارضتنا الجماعية
وسخطنا وفضينا .

اننا جميعا في هذه الجمعية نتطلع الى تلك الدورة المجيدة عند ما نجتمع هنا لنقول عن
جنوب افريقيا أشياء أحسن وأفضل مما اضطررنا الى قوله الآن .

السيد كامندا وا كامندا (زائير) (الكلمة بالفرنسية) : ان مشكلة الفصل العنصري

تمثل تحديا عنيفا من جانب اتباع جوبينو الجدد في بريتوريا ، أي ثلاثة ملايين من البيض الموقحين
دعاة السيطرة المقيمين بالقوة في القرن الجنوبي للقارة الافريقية ، ضد المجتمع الدولي بأسره أي لحوالي
ثلاثة مليارات من البشر الذين رفضوا النظريات التي تدافع عن عدم المساواة بين الاعراق الانسانية
ووجود ترتيب لهذه الاعراق يزعم ان التاريخ وعلم الانسان والفلسفة كلها قد دللت عليه والذين انتهوا
الى الغاء الرقيق في القرن التاسع عشر وأد انوا الفصل العنصري باعتباره جريمة ضد البشرية وكرامة
الانسان .

ان مشكلة الفصل العنصري ، هي أيضا مشكلة مسؤولية منظمة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي
في مواجهة حكومة تقيم سياساتها على الفصل والتمييز العنصري ، قام المجتمع الدولي وهذه المنظمة
بادانتها كجريمة ضد الانسانية وكرامة الانسان . ان هذه الادانة تكتسب معنى خاصا عند ما ننظر
اليها في ضوء أحكام الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها (قرار الجمعية
العامة ٣٠٦٨ (د-٢٨)) والتي تتضمن ما يلي : أولا ، انه قد ورد في الاتفاقية الخاصة بمنع
ومعاقبة جريمة الابادة الجماعية [قرار ٢٦٠ (ألف) (د-٣)] ، أن بعض الأعمال التي يمكن أن
توصف كأعمال فصل عنصري ، انما تشكل جريمة بموجب القانون الدولي .

ثانيا ، تشير الى أنه وفقا للاتفاقية الخاصة بعدم تقادم جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الانسانية (قرار ٢٣٩١ (د-٢٣)) " فان الأفعال فير الانسانية الناتجة عن سياسة الفصل العنصرى " ، توصم بأنها جرائم ضد الانسانية .

ثالثا ، يجوز محاكمة الأشخاص المتهمين بأعمال تقع تحت المادة ٢ من الاتفاقية الدولية الخاصة بمجمع جريمة الفصل العنصرى والمعاقبة عليها ، أمام محكمة مختصة في أية دولة طرف في الاتفاقية والتي من سلطتها محاكمة الشخص المتهم ، أو أمام محكمة جنائية دولية لها الولاية بالنسبة للدول الأطراف في الاتفاقية التي تقبل بأحكامها .

ان المادة ٢ من الاتفاقية تنص على أن عبارة " جريمة الفصل العنصرى " تتضمن السياسات والممارسات المماثلة للفصل والتمييز العنصرى كالتى تمارس في الجنوب الافريقي ، وتصف كأعمال فير انسانية ، الأفعال التى ترتكب بغية اقامة والابقاء على السيطرة من جانب مجموعة عرقية من البشر على مجموعة عرقية أخرى وقهرها بصورة منتظمة .

وهي كالاتي :

" (أ) حرمان عضو أو أعضاء في فئة عنصرية أو في عدة فئات عنصرية من الحق في

الحياة والحرية الشخصية :

" ١ ' بقتل أعضاء في فئة أو عدة فئات عنصرية ؛

" ٢ ' بالحاق اذى خطير ، بدني أو عقلي ، بأعضاء في فئة أو عدة فئات عنصرية ،

أو بالتعدى على حريتهم أو كرامتهم ، أو باخضاعهم للتعذيب أو للمعاملة

أو العقوبة القاسية أو الوحشية أو الحاطة بالكرامة ؛

" ٣ ' باعتقال أعضاء فئة أو عدة فئات عنصرية بصورة تحكيمية وسجنهم بصورة لا قانونية؛

" (ب) تعتمد فرض ظروف معيشة على فئة أو عدة فئات عنصرية ، يقصد منها ان تفضي

بها الى الهلاك الجسدى ، كلياً أو جزئياً ؛

" (ج) اتخاذ أية تدابير ، تشريعية أو غير تشريعية ، يقصد بها الحؤول دون

مشاركة فئة أو عدة فئات عنصرية في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية للبلد ،

وتعمد خلق ظروف تحول دون النماء التام لهذه الفئة أو الفئات ، وخاصة بحرمان أعضاء فئة

أو عدة فئات عنصرية من حريات الانسان وحقوقه الأساسية ، بما في ذلك الحق في العمل ،

والحق في تشكيل نقابات معترف بها ، والحق في التعلم ، والحق في مفادرة البلد والعودة

اليه ، والحق في حمل الجنسية ، والحق في حرية التنقل والاقامة ، والحق في حرية الرأى

والتعبير ، والحق في حرية الاجتماع وتشكيل الجمعيات سلمياً ؛

" (د) اتخاذ أية تدابير ، بما فيها التدابير التشريعية ، تهدف الى تقسيم

السكان وفق معايير عنصرية بخلق محتجزات ومعازل مفصولة لأعضاء فئة أو عدة فئات عنصرية ،

ويحظر الزواج فيما بين الأشخاص المنتسبين الى فئات عنصرية مختلفة ، ونزع ملكية العقارات

المملوكة لفئة أو لعدة فئات عنصرية أو لأفرادها ؛

" (هـ) استغلال عمل أعضاء فئة أو عدة فئات عنصرية ، لاسيما باخضاعهم للعمل

القسرى ؛

" (و) اضطهاد المنظمات والأشخاص ، بالحرمان من الحقوق والحريات الأساسية ، لمعارضتهم الفصل العنصرى " . (قرار ٣٠٦٨ (د-٢٨) ملحق مادة ٢)

كيف يمكن للأمم المتحدة ان تقوم بالتزاماتها ومسؤولياتها ازاء الشعب الأسود الذى راح ضحية التمييز العنصرى فى جنوب افريقيا ، طالما ان جميع الأعمال التى تشكل جريمة الفصل العنصرى ، كما وردت فى المادة الثانية التى قرأتها من الاتفاقية ترتكب من قبل نظام الأقلية غير المشروع ، النظام العنصرى الابيض لبريتوريا .

ومنذ عام ١٩٤٦ فان الجمعية العامة للأمم المتحدة ، تعرب عن قلقها ازاء سياسات الفصل العنصرى ونتائجها لأنها تتعارض مع الاعلان العالى لحقوق الانسان . ان الجمعية العامة فى قرارها ٦١٦٦ (ب٤) (د-٧) فى ٥ كانون الاول/ديسمبر ١٩٥٢ اعلنت بصفة خاصة :

" انه من مصلحة الانسانية ان تضع حدا للاضطهاد الدينى أو العنصرى وان تدعو جميع الحكومات للعمل وفق نصوص الميثاق وروحته وان تتخذ الأكثر مناسبة والخطوات القوية للوصول الى ذلك " .

وانه :

" فى مجتمع متعدد الأجناس فان الانسجام واحترام حقوق الانسان وحرياته والتنمية السلمية لمجتمع موحد هو الضمان الكافى عندما تتجه مجموعات القوانين والممارسات الى تأكيد المساواة أمام القانون لجميع الأفراد بصرف النظر عن الجنس أو العقيدة أو اللون وعندما تكون مشاركة جميع الفئات العنصرية اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وسياسيا ، قائمة على أساس المساواة " .

وأن :

" سياسات حكومات الدول الأعضاء التى لا توجه مباشرة الى هذه الأغراض بل تعمل على استمرار التمييز العنصرى ، تتعارض مع التزاماتها بمقتضى المادة ٥٦ من الميثاق " .

ودعت :

" جميع الدول الأعضاء الى تنسيق سياساتها بما يتماشى مع التزاماتها بمقتضى الميثاق لتعزيز احترام حقوق الانسان والحريات الأساسية " .

وفي القرار ٧٢١ (د-٨) في ٨ كانون الاول / ديسمبر ١٩٥٣ ، فان الجمعية العامة انتهت الى انه :

” من غير المحتمل ومن غير المعقول حقا ان تكون سياسة الفصل العنصرى مقبولة من المجموعات البشرية الخاضعة للتمييز العنصرى و . . .

” ان استمرار هذه السياسة يجعل الحلول السلمية أمرا صعبا ويفسد العلاقات الودية بين الدول ” .

. . .

” ان السلام الدائم لا يمكن ضمانه فقط باجراءات أمن جماعية ضد خرق السلم العالمي واعمال العدوان ، ولكن السلام الحقيقي الدائم يعتمد كذلك على احترام جميع المبادئ والمقاصد الواردة في ميثاق الأمم المتحدة وتنفيذ قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة والأجهزة الرئيسية الأخرى التابعة للأمم المتحدة التي تشمل لتحقيق السلم والأمن الدوليين ، كما يعتمد بصفة خاصة على احترام حقوق الانسان والحريات الأساسية للجميع واقامة الظروف صالحة للرفاهية الاقتصادية والاجتماعية في كل البلدان ” .

وفي القرار ٨٢٠ (د-٩) في ١٤ كانون الاول / ديسمبر ١٩٥٤ ، فان الجمعية العامة اعلنت اقتناعها بأن سياسات الفصل العنصرى تخلق تهديدات خطيرة في العلاقات السلمية بين الجماعات العرقية في العالم . ودعت نظام بريتوريا الى اعادة تقييم موقفه في ضوء المبادئ السامية للميثاق ، آخذا في الاعتبار التزام جميع الدول باحترام الحقوق الانسانية والحريات الأساسية دون تمييز بسبب الجنس وآخذا في الاعتبار كذلك ، الخبرات النافعة لمجتمعات متعددة الأجناس تتكون من أجناس مختلفة .

ويمكنني ان استفيين في الاقتباس من قرارات الأمم المتحدة بشأن الفصل العنصرى أياما ، ولكنني أود ان انتهي الى ان النقاط الأساسية قد ذكرت وانه حان الوقت للانتقال الى العمل الآن . لقد حان الوقت للانتقال الى العمل ، لأنه ورد في ديباجة الاعلان العالمي لحقوق الانسان الصادر في ١٠ كانون الاول / ديسمبر ١٩٤٨ ما يلي :

" الاعتراف بالكرامة الطبيعية والمساواة والحقوق الثابتة لجميع أعضاء الأسرة
الانسانية ، هو أساس الحرية والعدالة والسلام في العالم " .
" . . . وانكار وازدراء حقوق الانسان تؤدي الى أعمال بربرية تثير ضمير البشرية ،
كما ان حلول عالم يتمتع فيه الجميع بحرية الحديث والاعتقاد ، والتحرر من الخوف والعوز قد
اعلن انه أسس أمانى البشرية جمعا " .
" . . . انه من الضروري ألا يضطر المرء الى اللجوء كملان أخير الى الثورة ضد
الطغيان والقهر " .

...

وفي النهاية لأن :

" جميع البشر ، قد خلقوا احرارا متساوين في الحقوق والواجبات ، ولهم عقل
وضمير ، ينبغي ان يتصرف الواحد تجاه الآخر بروح من الأخوة " .
وانا كانت مختلف قرارات الأمم المتحدة تقنعنا جميعا اليوم بأن احد المقاصد الرئيسية
للأمم المتحدة هو تحقيق التعاون الدولي عن طريق تعزيز وتشجيع احترام حقوق الانسان والحريات
الأساسية للناس جميعا بلا تمييز بسبب العنصر أو الجنس أو اللغة أو الدين وان سياسة الفصل
العنصري القائمة على نظريات التمييز العنصرى هي جريمة ضد البشرية وانه في مجتمع يتكون من اكثر
من عنصر ، فان التجانس واحترام حقوق الانسان والحريات والتنمية السلمية لمجتمع موحد يمكن ضمانها
بصورة أفضل انا كانت القوانين والممارسات تهدف الى تحقيق مساواة الجميع أمام القانون وانا كانت
جميع الفئات العنصرية تشترك على قدم المساواة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية .
وانه ليس من المعقول أو المحتمل ان تقبل سياسة الفصل العنصرى من قبل البشر الذين يخضعون
للتمييز العنصرى ، وان مواصلة سياسة الفصل العنصرى في النهاية تجبر الشعب على الثورة ضد
الطغيان والقهر وتسبب تهديدا خطيرا للعلاقات السلمية بين الجماعات العرقية في العالم وان
هذه السياسة في أية حالة تتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة ومع الاعلان العالمي لحقوق الانسان ،
وأخيرا فان نالام بريتوريا سيواصل رفض التعاون مع الأمم المتحدة .

ما هي اليوم قاعدة أي اجراء يربي الى اعتماد قرارات أخرى ندعو فيها نظام بريتوريا لترك سياسته في ضوء التزاماته ومسؤولياته سابقا لميثاق الأمم المتحدة ؟
 ألم يحن الوقت لكي نستكشف وسائل أخرى لمواجهة هذه المشكلة ؟ منذ لحظات قليلة فقد
 أشرت الى الاتفاقية الدولية الخاصة بالقضاء على جريمة الفصل العنصرى وردعها ، وهذه الاتفاقية
 في مادتها الثالثة تنص على :

” تقع المسؤولية الجنائية الدولية ، أيا كان الدافع ، على الأفراد وأعضاء المنظمات
 والمؤسسات ومثلي الدولة ، سواء كانوا مقيمين في اقليم الدولة التي ترتكب فيها الأعمال ،
 أو في اقليم دولة أخرى :

(أ) اذا ارتكبوا الأفعال المبينة في المادة ٢ من هذه الاتفاقية ، أو اشتركوا
 فيها ، أو حرضوا مباشرة عليها ، أو تواطأوا على ارتكابها ؛

(ب) اذا قاموا بصورة مباشرة بالتحريض أو التشجيع على ارتكاب جريمة الفصل

العنصرى أو تعاونوا مباشرة في ارتكابها ” . (Resolution 3068 (XXVIII), Annex, article III)

كيف استطعنا ان نحقق هذه الأحكام وهذه القرارات في الاتفاقية التي وافق عليها العديد من
 الدول الأعضاء ؟

هذه كلها وسائل يجب ان نستكشفها بعمق . وفعلا عندما قامت محاكمات نورمبرغ وطوكيو
 وانشئت المحاكم لمحاكمة كبار مجرمي الحرب هل كانت هناك اتفاقية دولية تسمح بالمحاكمة على مثل
 هذه الجرائم ؟

عندما تحدثت عن موضوع ناميبيا قلت منذ أيام :

” اننا نعيش في عالم يسود فيه نظام قانوني يحكم العلاقات بين الدول وداخل كل
 دولة ؛ ولكن الغرض من القاعدة القانونية هو تأمين ازدهار الانسان ونموه .

” ما هو دور القاعدة القانونية في جنوب افريقيا ؟ ما هو نوع القاعدة القانونية في

مجال انتهاك حقوق الانسان ؟ ما هو نوع هذا المجتمع الذي نجح في الاساءة الى حقوق
 الانسان المقدسة والى القيم التي تحترمها جميع الأديان وجميع الحضارات وجميع المجتمعات

المتحضرة ؟ ” (A/36/PV.71 p. 77)

وقلت خلال المناقشات التي جرت في مجلس الأمن بشأن ناميبيا :

" انه منذ اكثر من ستين سنة مضت ، قام هتلر والنازيون مستلهمين افكار جوينسو بشأن تفوق العنصر الجيرماني - وهذه الافكار توجد في رسالته الخاصة بشأن عدم المساواة بين الأجناس البشرية - وأفكار شامبرلاين في اساسياته للقرن التاسع عشر وفكرة الانسان الأعلى التي نادى بها ز " نيتشه " ، وتقليد قديم للاسامية مدعما ببروتوكولات حكماء صهيون والدفاع عن الحرب والعنف ومذهب القوى " لارندت " واختصار مستلهمين لجميع آراء " فيشت " و " هيجل " عن الدولة ذات الحكم الكلي ومستلهمين أيضا بالطبيعة العنيفة للانسان والاشتراكية القومية المتطورة للدفاع عن العرق الأعلى عرق الآريين " الشقر " من الشمال كل ذلك قد أخبرنا به .

" ان الاشتراكية القومية تتسم بفكرة السيطرة ، سيطرة العنصر ومذهب القوة والعنف . ان هذه النظرية الضالة النازية قد شملت اوربا كلها حيث حاول هتلر ان يفرض قانونه من الاطلسي الى الاورال وما الى غير ذلك من أنحاء أخرى في العالم . " وبعد ذلك نشهد تحالفا قويا بين مختلف القوى التي تريد ان تدخل مغامرة النازي وتبقى على هذه النظريات في العالم والتي تفاضل بين الرجل والدولة والعلاقة بين الشعوب والأعراق وحقوقهم .

" ان الجنود الافريقيين عندما انضموا الى قوات الدول المتحالفة لمعارضة الحركة العنصرية النازية خلال الحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية ، لقوا الموت الى جانب اخوانهم في أوروبا دفاعا عن السلام والأمن الدولي ودفاعا عن حقوق الانسان وحقوق الشعوب واحترام ذاتيتهم الثقافية ووحدة اراضيهم لكي يقولوا " لا " للحلم بالسيطرة وللرغبة في القوة والسيطرة النازية القائمة على العنصرية والاستقلال . واختصار حتى تعاد لشعوب اوربا جميع حقوقها .

" هل هناك نظام حكم آخر اكثر من نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا يتفق مع النازية ويقترب منها ، والتي حشد المجتمع الدولي جميع امكانياته لادانتها عالميا ؟ " ولكن ، الانطباع الذي يسود اليوم ينصرف الى اننا نحن جميعا الذين قد شاركنا في القضاء على الحلم الهتلري في السيطرة القائمة على العرق بيد وأننا لا نتفق

اذا ما كان الأمر يتعلق باعادة حق تقرير المصير الى الشعب الافريقي في ناميبيا أو بحقه في الحرية والمساواة والاستقلال . ويبدو ان تعاوننا يقف عند ابواب استقلال ناميبيا ، رغم اننا جميعا متفقون على ان جنوب افريقيا قد فشلت في الوفاء بالتزاماتها .

(S/FV.2269 pp. 41-42)

وفي ادانتنا للفصل العنصرى باعتباره جريمة ترتكب ضد الانسانية .

انني اعتقد ان الوقت قد حان لمصلحة العلاقات الدولية ، لكي نخرج من الطرق التي سبق ان سلكناها حتى نواجه تحدى الفصل العنصرى وجها لوجه باستعمال جميع الوسائل الاقتصادية والتجارية والسياسية والقانونية والرياضية وغيرها .

ان جميع الظروف متوافرة حتى يستطيع مجلس الأمن ان يلجأ الى اتخاذ اجراءات فعالة قسرية ضد جنوب افريقيا لمصلحة السلام والاستقرار في العالم عامة وفي الجنوب الافريقي بصفة خاصة . وأود ان أقول مرة أخرى انهم عندما ارادوا معاقبة كبار مجري الحرب عن الجرائم التي ارتكبوها ضد سلم وأمن الانسانية ، فان المنتصرين تجاوزوا بعض مبادئ القانون في قوانينهم الداخلية التي تعارض تطبيق بعض العقوبات بأثر رجعي واقامة المحاكم الاستثنائية . وضد مبدأ لا جريمة ولا عقوبة الا بنس ، فلقد انشئت المحاكم وحوكم أمامها أولئك المجرمون . وبالإضافة الى ذلك فانه بعد الحرب العالمية الثانية ولعقاب مجري الحرب الذين وصفت اعمالهم بأنها جرائم ضد الانسانية ، فان المجتمع الدولي لم يتردد آنذاك في تكريس مبدأ المسؤولية الدولية وهو مبدأ لم يكن تقليديا كما انه لم يكن مادة في اتفاقية القانون الدولي .

لماذا ينتفع اليوم مرتكبو جرائم ضد الانسانية في ظل الفصل العنصرى بهذا التسامح ؟ هل تتغير أهمية " الجرائم ضد الانسانية " حسبما تكون الضحايا من البيض أو من السود ؟ ولماذا يواصل أحفاد أولئك الشرفاء الذين ألفوا في القرن التاسع عشر في أوروبا الرق والعبودية باسم أسى المثل للبشرية ، ممارسة العنصرية في جنوب افريقيا التي تعتبر سبة لكرامة الضحية ، بقدر ما هي سبة لكرامة من يمارسها ؟

وعندما ننظر في هذه المشكلة ، يتجه بنا كل شيء الى الاعتقاد بأن العالم السياسي والاقتصادى والثقافى الذى ينتمى اليه نظام بريتوريا أو يدعى الانتماء اليه ، يتردد في مصالحه

التي تقضي باتخاذ إجراءات فعلية لوضع حد للفصل العنصري، ولا دخال التغييرات المرفوعة قبـل ان يضع استراتيجية تمكنه من المحافظة في تلك المناقاة أو ذلك الجزء من افريقيا على امتيازاتـه المكتسبة ، سواء في الناحية الاستراتيجية أو في المجالات الاقتصادية والثقافية والسياسية .

اما حل المشكلة ، فيتمثل بالنسبة اليهم في معرفة كيف ، دون الفصل العنصري ودون وجود الأقلية في الحكم في جنوب افريقيا ، يستطيعون تعزيز الامتيازات التي حصلوا عليها بحيث تفسي باحتياـاتهم الاستراتيجية العالمية وأيضاً باحتياـات توازن القوى على النطاق العالمي أو بالروابط العالمية التي تؤثر في العلاقات بين الشرق والغرب . ان المشكلة بعد اثارها على هذا النحو بصرف النظر عن أنها تشوه طبيعة المسألة ذاتها ، تعرقل السعي الملح لايجاد حل مناسب . ولكن مثل هذا النهج يقضي على نفسه بنفسه . وعلاوة على ذلك ، فانه يدل على ان عددا من قادة وحكومات اليوم ، ولا سيما في العالم المتقدم ، مازال يسكنه شياء من نمطية وان تصفية الاستعمار لم تفلح حتى الآن في اخراجها منه .

ان الرد الحقيقي على هذا النهج قد أوضحه ألبرت جون لوتولي ، في ندائه عام ١٩٦٣ وفي قصة حياته ، حينما أعلن :

" الى أمم وحكومات العالم أقول : أتركوا نفاقكم ، ولا تفكروا اننا سنخدع دائما باحتجاجاتكم النقية طالما دعوتهم لتأييد الاستيراد في بلدنا . لا بد من العمل ضد القهر . اننا نعارض السيطرة البيضاء ، اننا ضد التفوق الأبيض ، اننا لا نتآمر مع الدول الأجنبية وانما ندرك أن استنكار نظام بريتوريا وعزل هذا النظام من جانب أمم أخرى سوف يكون من أثره اذا ما طبق هذا حقا الغاء الأيام الدموية هذه ، أيام الاستعباد " .

انني لا أستطيع أن أختتم بياني دون أن أشيد باللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى وبرئيسها السفير كلارك والسفير مايتاما سولي ، للجهود التي بذلوها للقضاء على هذه السياسة اللانسانية في جنوب افريقيا ولما يقومون به من أعمال فعالة لاثارة الرأى العام العالمى .

ان وفد زائير يؤيد تماما التوصيات الواردة في الوثيقة A/36/22 وضميمتها . واننا ، بصفة خاصة ، نوافق على الفكرة القائلة بأن الجمعية العامة سوف تسمي عام ١٩٨٢ السنة الدولية لتعبئة العقوبات ضد جنوب افريقيا .

ان وفد زائير يود أن يعيد التأكيد على تأييده التام للكفاح المشروع الذى تخوضه حركة التحرر الوطنى في جنوب افريقيا . واننا مقتنعون بأنه ان عاجلا أو آجلا سوف ينتصر الشعب الافريقى في جنوب افريقيا على الفصل العنصرى . ونأمل من هذا الشعب عندما يتحقق له النصر أن يتذكر بثقة واحترام الجهود التي تقوم بها الأمم المتحدة لمساعدته في كفاحه . ان النصر لن يكون نصرا انسان جنوب افريقيا فقط ولكنه سيكون نصرا الانسان على ارادة الاندال والاختضاع ونصر الانسان على الانسان .

السيد فرح ديريير (جيبوتي) (الكلمة بالانكليزية) : ان موضوع الفصل العنصرى في جنوب افريقيا وطرق وأساليب القضاء على شروره قد ظل على جدول أعمال الأمم المتحدة ، على أساس من الأولوية ، لوقت طويل .

وفي كل عام ، منذ ادراك آفة نظام الفصل العنصرى ، فان حالة الاستفلال الراهنة وانتهاك

حقوق الانسان واضطهاد وانلال الأغلبية السوداء في جنوب افريقيا ، كل ذلك قد أصبح مصدرا دائما لقلق دولي كبير .

ومن خبرتنا أصبحنا ندرك تماما أن التوتر والمواجهات الحادة ، الناجمة عن ذلك فسي الجنوب الافريقي لا يمكن القضاء على هيكل الفصل العنصرى في جنوب افريقيا وتحرير ناميبيا — الاحتلال غير المشروع من جانب ذلك البلد .

وطوال الأعوام الماضية ، فقد أعلن المجتمع الدولي دائما وأعرب عن سخطه على نظام الفصل العنصرى في منظمة الأمم المتحدة وغيرها من المحافل الدولية الأخرى .

ان اتفاق الرأى الدولي مقتنع بأن نظام الفصل العنصرى والآثار المترتبة عليه ينبغي أن يكونا موضع استنكار صريح عن طريق التأييد الفعال للنضال الجارى ضدهما ، وعن طريق توفير جميع السبل التي تنطوى على التأييد المعنوى والمادى والسياسى والدبلوماسى لجبهات التحرر* .

ان ممارسة الفصل العنصرى الذى وصفته الأمم المتحدة بالاجماع كجريمة ضد الانسانية وضد ضمير البشرية وكرامتها ، تؤدى الى تفاقم الموقف في جنوب افريقيا وتهدد السلم والأمن الداخلى ، وازا لم يوضع حد لها فانها سوف تتمخض عن العنف والمواجهة العنصرية وستتحول الى اضطراب دولي خطير .

ومما يؤسف له أن جنوب افريقيا قد اختارت الاستمرار في سيطرتها العنصرية ، عن طريق قمع واضطهاد أغلبية الأفارقة السود لاضعائها لنظام الفصل العنصرى . ومما يؤسف له أيضا أن جنوب افريقيا رغم النداءات المتكررة من جانب المجتمع الدولي ، ترفض أن تحيد عن ممارستها للفصل العنصرى متحدية بذلك ميثاق الأمم المتحدة ومنتهكة اياه انتهاكا صارخا وكذلك الاعلان العالمى لحقوق الانسان .

وربما كانت اللفة الوحيدة التي يمكن للنظام العنصرى في جنوب افريقيا ان يفهمها ، هي لغة الاقناع السلمى . وفي هذا الصدد ، فقد اتضح أن أى أسلوب مقبول وايجابى لاقناع جنوب افريقيا بالتخلي عن ممارسة الفصل العنصرى ، قد أصبح مستحيلا . ولذلك أصبح من الضرورى تكثيف جميع الحملات الدولية — سواء كانت محتملة أو فعالة في طبيعتها — لعزل نظام جنوب افريقيا العنصرى .

* تولى الرئاسة ، نائب الرئيس ، السيد كام (بنما) .

وفي هذا الصدد ، فاننا نشيد باللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى وذلك للدور الفعال الذى لعبته لتحقيق نجاح كبير في اطار الحملة الدولية الجارية ضد سياسات الفصل العنصرى في جنوب افريقيا وفي مجال عزل النظام العنصرى لجنوب افريقيا .

كما نهنيء اللجنة أيضا على الجهود التي بذلتها لتحقيق عقد المؤتمر الدولي الخاص بفرض العقوبات ضد جنوب افريقيا ، كما نظمتها الأمم المتحدة بالتعاون مع منظمة الوحدة الافريقية ، والذي عقد في باريس في أيار/مايو ١٩٨١ . ومما يدعو الى الارتياح أن هذا المؤتمر الذى حضره عدد كبير من الدول الأعضاء والمنظمات الحكومية وغير الحكومية والوكالات المتخصصة والمنظمات الخاصة ، قد أظهر بوضوح لنظام جنوب افريقيا أن المجتمع الدولي لم يعد يستطيع أن يسمح بالممارسات الشائنة للفصل العنصرى .

ومما يدعو الى التشجيع أيضا ، أن المؤتمر قد أعرب عن اقتناعه بأن الموقف في جنوب افريقيا وفي الجنوب الافريقي بصفة عامة ، يهم جميع الحكومات والمنظمات والبشرية جمعاء . وفي هذا الصدد فقد دعا الى اتخاذ خطوات متكاتفه في مجال تعبئة التأييد الكامل لشعب جنوب افريقيا لدعم نضاله المشروع من أجل تقرير المصير والحرية والاستقلال الوطني .

ان وفد بلادي ، يعرب عن تأييده الكامل للمؤتمر في مجال تأكيده للاعتراف الدولي بأن نضال شعب جنوب افريقيا من أجل القضاء على الفصل العنصرى ومن أجل اقامة دولة ديمقراطية مستقلة ، بغض النظر عن العرق أو اللون أو العقيدة ، هو حقه الطبيعي .

وانه ليسعدنا أن نؤيد اعتماد هذا المؤتمر لاعلان باريس بشأن العقوبات ضد جنوب افريقيا ، والاعلان الخاص بناميبيا وفقا لما ورد في الوثيقة A/36/319, Annex 1 and II ونعلن تأييدنا للاسراع بتنفيذه .

كما نعلن عن تأييدنا وتضامننا الكامل مع شعب جنوب افريقيا في نضاله المير المستمر من أجل الحرية والاستقلال .

ان جمهورية جيبوتي تستنكر بشدة سياسة تجميع شعوب جنوب افريقيا في برنامج انشاء البانتوستانات ، وتستنكر اقامة ما يسمى بمجموعة دول جنوب افريقيا مما ينبغي أن ينبذ وأن يحل كليا قبل أن يؤدي الى الاخضاع التدريجي لتلك الشعوب .

اننا نستنكر ونندد بأعمال الارهاب الاجرامية وأعمال التخريب والعدوان التي يقترفها النظام العنصرى في جنوب افريقيا ضد الدول المجاورة المستقلة ذات السيادة ، كما نستنكر أيضا قتل اللاجئين من النساء والأطفال واختطاف اللاجئين الآخرين من تلك الدول ونعلن أن لهذه الدول حقها المشروع في أن تحمي نفسها ضد أعمال التخويف المتكررة والهجمات المسلحة وأعمال العدوان التي يشنها نظام جنوب افريقيا العنصرى .

ولقد اعتدنا الأسطورة القائلة بأن جنوب افريقيا قد ارتكبت كل جريمة عرفت حتى الآن ضد الشعب البرئ في جنوب افريقيا . ان أعمال الظلم والفظاعات التي ترتكب في هذا الجزء من افريقيا ، قد فاقت في عددها ما يمكن تصوره بحيث يتعذر على المرء أن يصدق أن هذه الأفعال يقترفها الانسان ضد أخيه الانسان . والحقيقة المرة هي أن نظام الأقلية العنصرية في جنوب افريقيا ، تسيطر عليه مجموعة منحرفة من الرعايا المنحليين الذين فقدوا ادراكهم الذهني والمعنوى كما فقدوا أيضا أصلهم الحقيقي .

والا فكيف يمكن لأحد أن يفكر أنه في ظل نظام الفصل العنصرى في جنوب افريقيا ، هناك حالة من الوحشية والمعاملة البربرية التي يخضع لها الضعفاء والعزل فقط ، بكل ما يمكن أن يتصور وما يمكن أن يتم في اطار المعاملة غير الانسانية .

ومن الذى يستطيع أن يتصور عمليات الاعتقال والسجن والمعاملة الوحشية التي تقترف ضد الأطفال والطلبة الذين لم يرتكبوا جريمة سوى نضالهم الباسل من أجل المساواة في التعليم وضد الانزال على أيدي الفصل العنصرى . ان مذابح الأطفال الافريقيين في سويتو يوم ١٦ ايلول / سبتمبر ١٩٧٦ مازالت حية في أذهاننا .

وبينما لم يترك العالم بأكمله أية وسيلة في سماعه من أجل حل سلمي لهذه الآفة في الجنوب الافريقي ، فان نظام جنوب افريقيا قد وقف في وجه جميع الجهود الدولية السلمية عن طريق رفضه المستمر الامتثال لقرارات الأمم المتحدة والمفاوضات السلمية متعددة الأطراف الأخرى خارج نطاق الأمم المتحدة . ان جنوب افريقيا قد أوضحت معارضتها للسلام عن طريق قيامها بتجميع وتكديس المتاد الحربي وغيره من أجهزة القمع بالإضافة الى حصولها على قدرات لانتاج الأسلحة النووية وذلك ليس بغرض سوى قمع واخضاع شعب جنوب افريقيا لنظام الفصل العنصرى وارهاب شعوب الدول المجاورة حتى لا تتعاون ذلك التعاون المشروع مع شعب جنوب افريقيا المضطهد .

ان عدوان جنوب افريقيا واستمرارها في العدوان ، قد تجليا بوضوح في اطار تعاونها المتزايد مع اسرائيل في المجالات الثقافية والاقتصادية والنووية والعسكرية والسياسية ، وذلك يشكل سابقة بالغة الخطورة وينبغي أن تكون موضع استنكار جماعي من المجتمعات المحبة للسلام في العالم . ولذلك وبينما يندد وفد بلادى بمثل هذا التعاون ، فانه يسعدنا أن نسجل تقديرنا لأن اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى قد أبتقت هذا الموضوع قيد الاستعراض المستمر وأعدت تقريرا في هذا الشأن الى الجمعية العامة ومجلس الأمن للتصرف . ولكننا نشعر بخيبة الأمل لفشل مجلس الأمن في فرض عقوبات اقتصادية فعالة بمقتضى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة لارغام نظام جنوب افريقيا على وقف أعماله العدوانية ضد الأغلبية الافريقية السوداء في جنوب افريقيا . ان مثل هذا الفشل من جانب مجلس الأمن ، قد أعطى دفعة لصفقة واصلف نظام جنوب افريقيا وشجعه على التفعالي في سياسته القائمة على قمع واضطهاد الافريقيين السود . واذا كان لهذا الموقف السلبى من جانب مجلس الأمن أى غرض ايجابى ، فهو انه لم يحقق أى تغيير في العنف الذى يستخدم ضد المتظاهرين في مظاهرات سلمية لمقاومة الفصل العنصرى والمحاكمات السياسية التى يتبعها اعتقال وتعذيب المسجونين السياسيين . وكذلك اعتقال وقتل الأطفال الأبرياء المطالبين بالحقوق المتساوية في التعليم وارهاب الأغلبية الافريقية السوداء الخاضعة لنظام بريتوريا .

وازاء هذه الظروف ، فاننا نؤمن بأن أى تغيير سلمي في جنوب افريقيا لا يمكن أن يتحقق الا عن طريق فرض دولي لعقوبات اقتصادية ملزمة وشاملة على جنوب افريقيا . كما نؤمن أيضا بأنه يتعين على جميع الدول بما في ذلك الدول الكبرى أن تتفق على أساليب فرض العقوبات الملائمة على

جنوب افريقيا وفقا للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة حيث أن ذلك يشكل أكثر الأساليب فعالية وملاءمة حتى تنبذ جنوب افريقيا خروجها على القانون ولكي تلتزم بقرارات الأمم المتحدة .

السيد روا كوري (كويا) (الكلمة بالاسبانية) : منذ عدة عقود قامت الجمعية العامة ببحث الموضوع الذي ندرسه اليوم ورغم ذلك لم يقل اهتمام الأمم المتحدة ولا منظمة الوحدة الافريقية ولا حركة عدم الانحياز ولا منابر دولية كثيرة أخرى بدراسة سياسة الفصل العنصرى الكريهة التي أقامها نظام جنوب افريقيا كما لم يقل رفضها لهذه الممارسة غير المقبولة . وعلى النقيض من ذلك تماما ، فإن الوضع الراهن المتزايد في التوتر في العلاقات الدولية والجرائم التي يقترفها نظام بريتوريا العنصرى المدعم والممول من قوى غربية معروفة ، قد حـولـا الجنوب الافريقي الى احدى أكثر بيؤر التوتر خطورة على السلم والأمن الدولي .

ومن هنا فإنه بالإضافة الى مسألة ناميبيا التي انتهينا من بحثها منذ فترة وجيزة ، فإن سياسة الفصل العنصرى لجنوب افريقيا لا بد وأن تحظى بالأولوية في جدول أعمال هذه الدورة للجمعية العامة .

وفي تجاهل للقرارات المتكررة للجمعية العامة ومجلس الأمن والمحافل الأخرى في الأمم المتحدة ، فإن روح النازية الفاشية الموجودة في القرن الافريقي الجنوبي قد أخذت دفعة أكبر في السنوات الأخيرة . ان تكثيف القمع ، وبصورة خاصة موجات الاعتقالات والمحاكمات الصورية والاغتيالات السياسية والمذابح وأعمال الابداء ، يسير جنباً الى جنب مع تصعيد نظام البانتوستانات الزائف الذى يسعى الى تجزئة شعب جنوب افريقيا في معازل قبلية والهدف المعلن لذلك هو استمرار فرض سيطرة النظام العنصرى على الغالبية الساحقة من السكان في جنوب افريقيا .

ان الحرية والسلام والأمن والتقدم في جنوب افريقيا وفي كل الجنوب الافريقي ، لا يمكن تحقيقها الا بعد سحق الفصل العنصرى وان تحل محله دولة ديمقراطية تضمن الحقوق الانسانية والكرامة الكاملة للانسان .

ان هذه التطلعات العادلة لشعب جنوب افريقيا وجميع الشعوب في هذه القارة والمجتمع الدولى بأسره ، تتعرض يوميا للمقاومات التي تقوم بها نفس المصالح التي أدت الى نشوء نظام الاستغلال والقمع والقهر العنصرى .

ان نظام الفصل العنصرى المكرس في جنوب افريقيا والممتد الى اقليم ناميبيا المحتل احتلالا غير مشروع من المنصرين في بريتوريا ، لم يجعل فقط من الميسور القيام بالاستغلال والسيطرة ونهب الثروات الطبيعية للشعوب بمعاونة الشركات عبر الوطنية ، ولكنه أدخل جنوب افريقيا في دائرة استراتيجية السياسة الشاملة للامبريالية .

وفي هذا الصدد يتعين استنكار الخطط المعروفة ، ومحاولات الامبريالية لربط جنوب افريقيا مع بعض النظم الرجعية والفاشية الموجودة في امريكا الجنوبية في تحالف عدواني عسكرى يعمل ضد النضال الوطنى من أجل تحرير شعوب القارتين وكنقطة ارتكاز للامبريالية في جنوب الأطلنطي .

ان المساندة المستمرة السياسية والدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية من جانب بعض القوى الغربية المعروفة لنا جميعا وبصورة خاصة الولايات المتحدة ، لم تسمح فقط لنظام بريتوريا بأن يبقى

على نظام الفصل العنصرى وأن يحسّن من أسلوبه القمعي ولكنها رغم قرار مجلس الأمن ٤١٨ (١٩٧٧) قد سهلت له أن يزيد من قوته الحربية بما في ذلك خطته للتطوير النووى ، وهو مجال قام فيه النظام الصهيونى فى اسرائيل ، وهو الجانب المقابل للعنصريين فى جنوب افريقيا فى الشرق الأوسط ، بدور رئيسي .

ان تطوير السلاح النووى من قبل نظام الفصل العنصرى ، يشكل خطرا داهما وخاصة عندما استخدمت بعض الدول الغربية من الأعضاء الدائمين فى مجلس الأمن حق النقض مرارا فسمحت بذلك للعنصريين فى جنوب افريقيا بتهديد السلم بأعمال العدوان المنظمة على بلدان خط المواجهة وهدم آمنون من العقاب وبذلك رأينا فى تموز/يوليه الماضى عدوانهم واسع النطاق ضد جمهورية انغولا الشعبية .

ان تورط الدول الكبرى مع جنوب افريقيا هو للدفاع عما يسمى بالعالم الحر وبحق التدخل العسكري فى أية دولة افريقية وبذلك يتهدد الاستقرار والتقدم ورفاهية الشعوب والسلم والأمن الدولي .

ان وفد بلادى يتوجه بالتحية والتقدير لدول خط المواجهة التى تحمي حركات التحرر فى الجنوب الافريقى وتدعم قضية الحرية والاستقلال الافريقى ويؤكد دعمه للمؤتمر الوطنى الافريقى فى جنوب افريقيا ولسوابو فى ناميبيا .

ان شعب جنوب افريقيا المقهور رغم أعمال القمع الوحشية التى يواجهها ، قد حقق انتصارات رائعة فى كفاحه البطولى لاستئصال نظام الفصل العنصرى غير الانسانى من بلده ، وانشاء مجتمع جديد قائم على الحرية والمساواة والاحترام الكامل لكرامة الانسان ، وفى هذه المهمة الشاقة فان حركة التحرير الوطنى لشعب جنوب افريقيا قد أسهمت كذلك ، من خلال تضحياتها الكبيرة ، فى القضاء النهائى على الآثار المتبقية للاستعمار على أرض افريقيا واستئصال أخطر بؤر التوتس فى العالم .

ان قضية شعبية جنوب افريقيا ، قد تحولت الى قضية للبشرية جمعاء . ان سياسة الفصل العنصرى البغيضة سواء فى مظاهرها الداخلية أو فى مظهرها التوسعى العدوانى ازاء بقية الدول الافريقية ، تشكل اهدانة لا يمكن أن تتحملها البشرية .

ان هذه الجمعية وفقا لبيانات مؤتمر القمة الثامن عشر لمنظمة الوحدة الافريقية وحركة بلدان عدم الانحياز وبصورة خاصة الاتفاقات التي تم التوصل اليها في مؤتمر قمتهما السادس الذي عقد في هافانا وفي المؤتمر الوزاري الذي عقد في نيودلهي في شباط / فبراير ١٩٨١ وكذلك الاجتماع الطارئ لمكتب التنسيق على المستوى الوزاري الذي عقد في نيسان / ابريل من هذا العام في الجزائر ، يتعين عليها : أولا ، أن تدين بشدة تورط القوى الغربية واسرائيل مع نظام الفصل العنصري . ثانيا ، أن تطلب الى مجلس الأمن أن يقرر دون تباطؤ العقوبات الشاملة الالزامية ضد جنوب افريقيا وفقا للفصل السابع من الميثاق حتى يعزلها ويجبرها على التخلي عن أعمالها العدوانية . ثالثا ، أن تتبنى القرارات والتوصيات الصادرة عن المؤتمر الدولي الخاص بفرض العقوبات ضد جنوب افريقيا والذي عقد في باريس في أيار / مايو ١٩٨١ . رابعا ، تأكيد دعم وتضامن المجتمع الدولي مع الكفاح البطولي الذي يخوضه شعب جنوب افريقيا هو وحركة التحرير الوطنية والمجلس الوطني الافريقي وكذلك دول خط المواجهة وبصورة خاصة جمهورية أنغولا الشعبية التي تعتبر ضحية جديدة لعدوان واسع من قبل العنصريين في جنوب افريقيا .

ان تطبيق قرارات ومقررات الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية وحركة عدم الانحياز ، سيكون اسهاما لا جدال فيه من أجل الاستئصال النهائي لسياسة الفصل العنصري في جنوب افريقيا ودعمها لكفاح حركات التحرير وتخفيفا للآلام والتضحيات التي يبذلها هذا الشعب البطل ، كما انه سيكون اسهاما ضروريا لتعزيز السلم والأمن الدولي .

ولا يفوتني أن أشير هنا الى المحاولة الفاشلة التي قامت بها مجموعة من المرتزقة من جنوب افريقيا للاطاحة بحكومة سيشيل الصديقة وهي من مجموعة بلدان عدم الانحياز ، ونحن نهنتها على انه قد تم احباط هذا العدوان بسرعة والذي يمكن نسبته الى الامبرياليين الذين يمثلهم العنصريون في جنوب افريقيا .

وأخيرا أود أن أعرب عن امتنان بلدى للجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى للجبهة—ود
التي بذلتها من أجل القضية العادلة لشعب جنوب افريقيا وتحقيق النصر النهائي لهذه القضية .

السيد جونزاليز سيزار (المكسيك) (الكلمة بالاسبانية) : أود أن أتوجه بتقدير
وفد بلادى للجنة الخاصة بمناهضة الفصل العنصرى بالنسبة لدراساتها للممارسات الفاشية والعنصرية
لنظام بريتوريا . ان مشكلة الفصل العنصرى تعتبر مظهرا للسيطرة والاستغلال وهي من أكثر المظاهر
سؤورا في عصرنا . ان غالبية الشعب في هذا الاقليم ، مفروض عليها الانفصال والقتل وانكار أقل
الحقوق الانسانية والمحاصرة حيال أى تحول حقيقي .

ان جنوب افريقيا منذ نشأتها كانت مقبولة من قبل حلفائها كامتداد وبؤرة للقوى الغربية .
وبالمثل ، فان وجودها يستند تماما الى الدعم الذى تتلقاه على الصعيدين المادى والسياسى من
حلفائها . ان الطابع الاستراتيجى والتخطيط الاقتصادى للجنوب الافريقى ، كانا محل اهتمام
كبير منذ وصول المستعمرين الأول ، لانه يقع على طرق بحرية ذات أهمية بالغة وفنية بالمناجم التى
تشكل استكمالا أساسيا للبلد ان البعيدة عن المنطقة والتي تتقابل اهدافها تماما . ان هذا الوضع
المتبادل يستهدف باستمرار الوقت ، تعزيز مصالح الطرفين ، وهناك عمل متبادل جاد قد عزز
نظام بريتوريا .

ان نظام جنوب افريقيا بالدعم الذى يتلقاه من حلفائه ، قد وصل الى ارساء مستوى تقنى
عسكرى خطير على البلد ان المجاورة . وفي الوقت الحالى ، فان القدرة العسكرية المفرطة لجنوب
افريقيا ليست خطيرة في الأمور الدفاعية فقط ولكنها خطيرة أيضا عند مقارنتها بجميع قدرات بلدان
المنطقة . ان عدم التوازن العسكرى القائم والتهديد المستمر بالعدوان ضد البلدان المجاورة ،
قد حولا المنطقة الى منطقة تجرى فيها محاولة لوضع أساليب للتعايش الدولى والذى يشكل رفضها
أحد المبادئ الأساسية لمنظمتنا .

ان سياسة الفصل العنصرى سياسة اجتماعية مرفوضة من المجتمع الدولى وقد أدينت من قبل
جميع المنظمات الدولية والاجتماعات والمؤتمرات الدولية وقد عبئ الرأى العام على نطاق واسع ضد
جنوب افريقيا حتى في حدود الحلفاء الرئيسيين لجنوب افريقيا . ان جميع هذه الجهود تشكل

عنصرًا ونتيجة في وقت واحد ، وفيما يتعلق بالموقف في جنوب افريقيا فان هناك اتفاقا قويا في الرأى بالنسبة الى الحاجة الى تغيير الوضع القائم . وكما كانت هناك حاجة لمرور مائتي عام للتوصل بالقبول الكامل لانهاء الاستعمار ، فقد مرت بضعة عقود حتى تدرك غالبية الحكومات أن سياسة الفصل العنصرى لا يمكن استمرارها .

وان هناك اختلافات واضحة بالنسبة لبلوغ هذا الهدف المشترك . فالبعض يرى ويرغب في نهاية فورية كنتيجة للضغط والعمل الدولي المنسق مستخدمين جميع الأجهزة القائمة في المجتمع الدولي بما فيها الالتجاء الى الكفاح الشرعي والفعال ، والبعض يخفي بالفاظ التهذئة الزائفة أهدافه الحقيقية من التواطؤ للغزو والسيطرة .

على من يستند نظام الفصل العنصرى اليوم وأين ولماذا وعلى أساس أية مصالح ؟ . ان نظام الفصل العنصرى ، هذه النسخة الجديدة للنظم الاقطاعية الرامية للحفاظ على الأراضي الجيدة وضمان الأيدي العاملة الرخيصة الأسيمة ، مازال حتى اليوم تدافع عنه بكل قوة بالدم والنار أقلبيات تدعي التفوق والامتياز الطبيعي لجنس على آخر ، ولكن هذا لا يحدث في جزء واحد من الجنوب الافريقي ولكن في أماكن أخرى من العالم ، وبعضها وليس ببعيد عن هنا كذكر وشاهد على ماض كرهه لأعمال سيئة من هذا الطراز . انه في عالم متحضر ومجتمع يدعي انه ديمقراطي ، فان مثل هذه الظاهرة العذوانية تفسر فقط بأن هناك تسامحا غير مسؤول وتورطا متعمدا لا يستجيب في الواقع الا الى الرغبة في استمرار امتيازه .

لا شرعية مزعومة ولا احترام مدعي لحرية التعبير أو التنظيم السياسي ، يمكن أن يستمر في المجتمع الدولي أو داخل أجهزة الحكومات أيا كانت ، ولا يمكن أن نحتفظ به فوق مبادئ المساواة والعدل وكرامة الانسان التي وضعها التاريخ في ضمير الانسان كقيم اساسية .

ان ايد يولوجية الفصل العنصرى ، تشكل أكبر عمل بربرى وجريمة اخلاقية وخطر اجتماعي يهدد السلام في عصرنا الحالي . ومن هنا نجد الطموحات المفتوحة للتفوق العسكرى والهيمنة الدولية .

ان الفصل العنصرى باب مفتوح لايد يولوجية الحلول النهائية وللصفوة العسكرية وللغالب العقل وامتداح القوة وللجهود التي تحاول اخفاء الشرعية على الحروب الاقتصادية وسباق التسلح والحرب نفسها .

ان استمرار وجود نظام مثل نظام الفصل العنصرى في بلد كجنوب افريقيا أمر ممكن اليوم فقط لان جذوره وأفرعه مازالت تغذى من المراكز الرئيسية للسلطة ومن آخر معاقل الاستعمار الغربى . فالى متى سيظهر المجتمع الدولى عجزه عن القضاء على الخطر الكبير ضد السلم الدولى وهو بقاء الفصل العنصرى وشبكة احلافه متعددة الجنسية في الحقول الاقتصادية والايدىولوجية والاستراتيجية والعسكرية بما فيها الاسلحة النووية .

ان فى المكسيك سكانا من جنسيات مختلفة تصل نسبتهم الى أكثر من ٧٧ فى المائة من مجمل السكان ، وهذا يفسر أن وفد بلادى يمثل حكومة تعزز المساواة والاندماج الوطنى فى اطار ثقافة أصلية قديمة نحن فخورون بها وتصبر على انه يتعين على المجتمع الدولى ان يعمل على وضع نهاية لسياسة الفصل العنصرى . ان الضغط الثابت والمتزايد والمنطقي والمتعاقد والعمل المشترك الفعال ، هذا هو ما نطلبه بشكل عاجل ليس فقط لغالبية شعوب افريقيا ولكن أيضا لغالبية شعوب العالم ، ولم يمر الوقت بعد ومازال هناك وقت لعمل ذلك .

السيد آدان (الصومال) (الكلمة بالانكليزية) : أود منذ البداية أن أحيطكم

علما بأن الصومال بوصفه عضوا فى اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى ، يؤيد كل التأييد التوصيات التى أعدتها اللجنة فى اطار تقريرها المقدم الى الدورة السادسة والثلاثين للجمعية العامة . ان المعاناة البالغة والصعاب التى اضطر شعب جنوب افريقيا الى المرور بها وذلك تحت السياسات البغيضة الشنعاء للفصل العنصرى والعنصرية ، قد وردت فى وثائق الأمم المتحدة ، وان التوصيات الواردة فى التقرير تشكل طريقا واقعيا وفعالا لمعالجة الموقف .

ورغم أن الأمم المتحدة لم تتمكن حتى الآن من اتخاذ خطوات موضوعية وفعالة تؤيد الشعب المضطهد فى جنوب افريقيا للتحرر من قبضة الفصل العنصرى القاسية ، الا أن هناك تقدما ملحوظا قد تحقق فى السنوات الماضية وخاصة خلال الاثنى عشر شهرا الأخيرة فى ميدان اقامة وتكليف الأجهزة الدولية لمناهضة السياسات العنصرية لجنوب افريقيا . وعن طريق مجموعة متنوعة من المؤتمرات والاتصالات المنتظمة فقد تحقق تقدم كبير فى مجال تعبئة التأييد الدولى من أجل حملة للقضاء على الفصل العنصرى ، وهذا التأييد قد اتضح بصفة خاصة على مستوى المنظمات غير الحكومية والأفراد المعنيين ، وقد تجلى أيضا فى المواقف البناءة التى اتخذتها الدول بالنسبة لقرارات الأمم المتحدة بشأن الفصل العنصرى .

ويرحب وفد بلادى كل الترحيب بالتأييد القوى الذى قدم خلال العام الماضى لمبادرات اللجنة الخاصة بشأن مسائل مثل دعم الحظر الالزامى على توريد الأسلحة لجنوب افريقيا ووقف كل دعم اقتصادى ومالى للمنظام العنصرى وتوسيع دور وسائل الاعلام في مجال التعبئة الدولية لمنهضة الفصل العنصرى . ولقد كان المؤتمر الدولى المعنى بفرض العقوبات على جنوب افريقيا والذى عقد في باريس في شهر أيار/مايو الماضى ذا أهمية خاصة ، حيث أنه قد حصل على تأييد ودعاية هامة وذلك للجانب الرئيسى في مجال الحملة الدولية .

ولقد تحرك الضمير العالمى بصورة واضحة بالنسبة للموقف الراهن في جنوب افريقيا وناميبيا ، الى جانب التفهم المتزايد للأسباب القائمة وراء جهود الأمم المتحدة لاقناع الحكومات بوقف وعدم تشجيع جميع العلاقات التجارية والمالية والعسكرية والتكنولوجية والنووية والديبلوماسية والثقافية والرياضية مع جنوب افريقيا حتى تضع حدا لسياستها العنصرية .

ان جميع هذه الأنشطة والاتجاهات ، تعكس الاجماع العالمى على أن سياسة وممارسة الفصل العنصرى في جنوب افريقيا تواجه البشرية بتحد لم يسبق له مثيل . وما من دولة عضو في المنظمة الدولية تستطيع أن تقول انها لا تعرف الطبيعة اللانسانية المهينة والظلم الذى يفرضه النظام العنصرى على الأقلية السوداء في جنوب افريقيا ، وذلك على أيدى نظام الاقلية الحاكمة .

واليوم وبعد مرور حوالي عقدين على انشاء هذه اللجنة ، فان الحاجة الى خطوات متكاتفه بواسطة المجتمع العالمى للقضاء على الفصل العنصرى قد أصبحت واضحة . ومن الواضح أيضا أن السياسات العنصرية لنظام الأقلية قد زاد تأثيرها ويزداد كل عام على حياة الأقلية السوداء ، كما أن عمليات القمع والارهاب ضد كل من يعارض الفصل العنصرى تتصاعد يوميا . واننا نعترف من تقارير الصحافة عمليات الارهاب والتخويف المستمرة عن طريق الاعتقال والسجن وحتى عمليات قتل النقابيين والطلبة والزعماء الدينيين وغيرهم ممن يؤيدون مجتمعا مفتوحا وعادلا في جنوب افريقيا . وفي الوقت نفسه ، فان الظلم الصارخ الذى ينطوى عليه نظام انشاء البانتوستانات ، يتم بقوة غير انسانية ويفرق بين الأسر ويقتلع الافريقيين ويحرمهم من ممتلكاتهم في وطنهم ويحاول أن يضمن أن هذه الأعمال انما تتم لتوفير الصمالة المثقلة وخدمة لمصالح الأقلية البيضاء .

ان هيكل الفصل العنصرى القائم على الطغيان ، يلقي دوما محمومًا من جهاز قمع بوليسي ومن جهاز عسكري جماعي وكذلك من القدرة المكتسبة لانتاج الأسلحة النووية لقمع الكفاح التحررى في الجمهورية وفي ناميبيا ولا رهاب الدول المجاورة .

ان السياسات الداخلية لنظام الفصل العنصرى ، قد اعتبرها مجلس الأمن تهديدًا للسلم والأمن الاقليمي والدولي قبل أن تصل الى المرحلة الحالية . واليوم عند ما أصبح مخطط الفصل العنصرى واضحًا وعند ما تحول الى حقيقة واقعة ، فان جنوب افريقيا تستمر في احتلالها غير المشروع لناميبيا منتهكة بذلك القانون الدولي . وحتى عند ما تشن حربًا عدوانية ضد شعب ناميبيا وضد الدول المجاورة التي تؤيد نضالها المشروع ، فان مجلس الأمن يتحمل مسؤولية حتمية لمعالجة انتهاك جنوب افريقيا الخطير للسلم في المنطقة ولتهديد هذا الخطير الذى تشكله على السلم والأمن الدولي . وازاء هذا الموقف فان التعاون المتزايد بانتظام والذى تلقتة جنوب افريقيا من شركائهم التجاريين الاساسيين عبر العقدى الماضيين والذى مازالت تتلقاه في المجالات الاقتصادية والمالية والعسكرية والتكنولوجية والنووية ، يشكل سجلاً مخزياً . ان تعاون هذه الدول وبعض الشركات عبر القومية مع جنوب افريقيا في تلك المجالات التي يمكن فيها تحسين وضع الفصل العنصرى ، يشكل العائق الأساسي في مجال القضاء على هذا النظام البغيض . ان هذا التعاون يدعو الى الأسف عند ما يتضح في صورة استخدام حق النقض بواسطة الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن للقرارات المناهضة للفصل العنصرى التي تكون الجمعية العامة قد أقرتها واعتمدتها بأغلبية ساحقة .

ان المؤتمر الدولي الخاص بفرض العقوبات على جنوب افريقيا قد أوضح عن حق وأكد على خطورة الموقف الذى تسببت فيه السياسات الداخلية القمعية لجنوب افريقيا وتصعيد عدوانها العسكرية ضد شعب ناميبيا والدول المجاورة والتشجيع الذى تتلقاه جنوب افريقيا في سياستها العدوانية عن طريق المساعدة واسعة النطاق من شركائها التجاريين .

ان وفد بلادى يعرب عن تأييده الكامل لنداء المؤتمر بفرض عقوبات اقتصادية شاملة على جنوب افريقيا بمقتضى الفصل السابع من الميثاق ، بما في ذلك المقاطعة البترولية . وفي رأينا أن تلك الاجراءات تشكل أقل قدر من رد الفعل الذى يتفق مع مسؤولية الأمم المتحدة ازاء شعب جنوب افريقيا المضطهد ومسؤوليتها الخاصة ازاء شعب ناميبيا وحقه في الاستقلال . ان العقوبات الاقتصادية الشاملة ستكون عنصرا أساسيا مكملا لنضال شعبي جنوب افريقيا وناميبيا من أجل الحرية ووسيلة للتقليل من الخطر الكامن في ذلك النضال .

وجد ير بالذكر انه في عام ١٩٦٤ فان لجنة الخبراء التي شكلها مجلس الأمن كان من رأيها أن العقوبات الاقتصادية لا تشكل فقط رد فعل شرعي لتعننت جنوب افريقيا بالنسبة للسياسات العنصرية وانما تشكل أيضا اسلوا معقولا لعزل نظام الأقلية حتى يغير من سياسته اللانسانية . ان لجنة الخبراء قد ذكرت - وهذا صحيح اليوم تماما - أن نجاح المقاطعة يتوقف على تعاون مجموعة صغيرة من الدول الكبرى التي تمثل الشركاء التجاريين الأساسيين لجنوب افريقيا .

ان وفد بلادى يناشد تلك الدول كما فعلنا من قبل في الماضي ، أن تجتمع فيما بينها للتوصل الى تدابير متبادلة يمكن أن تتخذها لتمكينها من الاستجابة الى نداء المجتمع الدولي لفرض عقوبات على جنوب افريقيا .

اننا نلاحظ بارتياح الخطوات الفردية التي اتخذتها بعض الدول ومجموعات من الدول لتنفيذ عقوبات انتقائية ريثما يبت في الأمر مجلس الأمن ، ونأمل في أنه في العام القادم الذى سيعلن دون شك سنة دولية للتعبيثة من أجل فرض العقوبات على جنوب افريقيا ان هذا الاتجاه سيستمر . الا أن المسؤولية الأساسية للتوصل الى اجراءات فعالة حاسمة تكمن في أيدي الدول الغربية وفي غيرها . التي تستمر في تقديم تأييد معنوي ومادى للفصل العنصرى ، وينبغي ألا يكون لديها شك في أن البديل للعمل الدولي المتكاتف طبقا للفصل السابع من الميثاق ، هو تصعيد الصراع مع ما يترتب على ذلك من آثار لا يمكن تفاديها سواء بالنسبة لجنوب افريقيا أو بالنسبة للعالم .

السيد ريكارد يس (الارجنتين) (الكلمة بالاسبانية) : في الدورة السادسة

والثلاثين للجمعية العامة ، فان الدول الأعضاء تدرس مرة أخرى مشكلة الفصل العنصرى التي أعربت حكومة الارجنتين عن رأيها فيها في هذا المحفل وفي محافل دولية أخرى .

وفي هذا المساء ، فان جمهورية الارجننتين تود مرة أخرى أن تعرب عن رفضها الكامل والمطلق للفصل العنصري وأي شكل آخر للتمييز العنصري . ان هذه ليست هي المرة الأولى في التاريخ التي يواجه فيها المجتمع الدولي مثل ذلك الوضع . واننا مقتنعون تماما بأن جميع نظم التمييز العنصري بغض النظر عن السبب الذي تستند اليه ، انما تشكل نظاما غير عادلة وذات قهر سياسي واجتماعي . ان ذلك لا يؤثر على ضمير المجتمع الدولي فحسب وانما يولد النزاعات الجارية والمعاناة التي تعرض السلم والأمن الدولي للخطر .

وفي مواجهة هذا الوضع الذي نستنكره عاما بعد عام والذي يعرفه المجتمع الدولي جيدا ، فاننا نقدر الاهتمام الذي تعلقه الأمم المتحدة مستندة الى مقاصد ومبادئ الميثاق في دراسة التدابير المناسبة والمعالجة التي يمكن اعتمادها من أجل التوصل الى القضاء النهائي على نظام الفصل العنصري الذي أثبت استمرار وجوده حتى الآن أنه يوفر مصدرا للنزاعات التي امتدت خارج البلد ان المشاركة فيه مباشرة ، وأصبح مصدرا للخطر والمعاناة والوضع غير المنصف .

ان اقتلاع نظام الفصل العنصري وجميع أشكال التمييز العنصري ، قد اعتبر مطلبها معنويا وسياسيا ، ومن ثم فانه يتعين على المجتمع الدولي ألا يبخل في ذلك بجهوده ومسؤولياته . وفي هذا الصدد فاننا نشعر بأن اسهاما ايجابيا ، كانت تمثله تلك القرارات التي اتخذها المؤتمر الدولي لفرض العقوبات على جنوب افريقيا والذي نظمته الأمم المتحدة بالتنسيق مع منظمة الوحدة الافريقية وعقد في باريس في الفترة ما بين ٢٠ و ٢٧ أيار/مايو ١٩٨١ . ان جمهورية الارجننتين قد حضرت ذلك المؤتمر مع ممثلين لحوالي ١٢١ حكومة ، ومؤكدة مظهرها من مظاهر سياستها الخارجية فقد أيدت اعلان باريس والاعلان الخاص بشأن ناميبيا اللذين تم اعتمادهما باتفاق الرأى . وبالمثل ، وانطلاقا من تأييدنا المتواصل للحقوق المشروعة وطموحات شعوب افريقيا من أجل القضاء على التمييز العنصري وتحقيق الاستقلال الحقيقي لناميبيا ، فان حكومة الارجننتين قد استقبلت في أيار/مايو الماضي في بوينس آيرس تلبية لدعوتنا بعثة استشارية من مجلس الأمن بشأن ناميبيا ، وأعربت حكومة الارجننتين عن وجهة نظرها بالنسبة لخطة استقلال ناميبيا كما وردت في القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) لمجلس الأمن .

ان جمهورية الارجننتين قد أبرزت داتها وكما ذكرنا من قبل في اطار الأمم المتحدة وفي محافل دولية أخرى ، تأييد هذا الثابت للنشاط والفكر الدولي المناهض للفصل العنصرى في جنوب افريقيا ليس فقط بالبيانات والبلاغة ولكن أيضا بتنفيذ القرارات التي تم اعتمادها من قبل المنظمات الدولية وعن طريق الأحكام التي ضمنتها تشريعاتها الداخلية ، كما أعلنت ذلك أمام الجمعية العامة في دورتها الخامسة والثلاثين في عام ١٩٨٠ ، ومن ثم ، فاننا نأسف أسفا شديدا لأن اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى في تقريرها الذى قدمته الى الجمعية والوارد في الوثيقة (A/36/22) لم تشر في الفقرات من ٦٢ الى ٦٥ الى الرسالة المؤرخة في ٢٢ حزيران /يونيه ١٩٨١ التي وجهها الممثل الدائم للارجنتين الى الأمين العام بمناسبة الاجتماع الذى نظم من قبل كبيانات خاصة وعقد في بوينس آيرس في ايار/مايو من نفس العام والتي ظهرت في الوثيقة A/36/340 والتي الحقت بها الرسالة المؤرخة في ١٥ حزيران /يونيه ١٩٨١ التي وجهها القائم بالأعمال لبعثة جمهورية الارجننتين الى السفير كلارك رئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى والبيان الصحفى الصادر في ١٤ ايار/مايو ١٩٨١ والذي صدر عن البعثة الدائمة للارجنتين والذي يقرأ كما يلي :

” بيان صحفي بتاريخ ١٤ ايار/مايو ١٩٨١ — البعثة
الدائمة للأرجنتين

” انه فيما يتعلق بالبيان الصحفي GA/AP/1212 بتاريخ ١٢ ايار/مايو ١٩٨١ الذي يورد بياناً لرئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى السفير اكيورود كلارك والذي كان نشره ومضمونه غير معروفين مسبقاً فان البعثة الدائمة لجمهورية الأرجنتين لدى الأمم المتحدة مضطرة أن تذكر ما يلي :

” ١ - ان حكومة الأرجنتين ليست لها أية علاقة بالنسبة الى الاجتماع المذكور في التصريح والذي عقد في بوينس ايرس ، ووفقاً لما أسمته بعضى الأوساط الصحفية بأنه ندوة حول المسيحية على ضوء الأهداف الاجتماعية للديانات الغربية وكذا الطاقة والأمن الاستراتيجي في الأمريكيتين ، بينما وفقاً للمصادر التي أشار إليها رئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى كان الواجب أن تكون ” مؤتمر حول الاستراتيجية العسكرية ” .

” ٢ - وإزاء النداء الذى وجهه رئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى ولتحاشي أى لبس ، فاننا نذكر بالموقف الثابت لحكومة الأرجنتين ومعارضتها لبرام أى تحالف عسكري مع جنوب افريقيا يتعلق بجنوب الأطلنطي .

” ٣ - ان حكومة الأرجنتين رغم معرفة موقفها ، تؤكد ادانتها لكل مظاهر التفرقة العنصرية وبصفة خاصة نظام الفصل العنصرى الذى يعتبر وصمة للبشرية وفي نفس الوقت ، فان جمهورية الأرجنتين تؤكد تضامنها مع حرية تقرير المصير واستقلال ناميبيا وهو موقف تم تأكيده في البيان المشترك الصادر في ١٢ ايار/مايو ١٩٨١ مع البعثة الاستشارية التي أرسلها مجلس الأمم المتحدة لناميبيا والتي قامت بزيارة بوينس ايرس بدعوة خاصة . ان حكومة الأرجنتين تؤكد رغبتها في توطيد العلاقات وتوسيع التعاون مع بلدان القارة الافريقية سواء على الصعيد الثنائي أو على مستوى الامم المتحدة أو من خلال حركة عدم الانحياز .

” ٤ - ان التعاون الواسع والصريح للبعثة الدائمة لجمهورية الأرجنتين مع اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى أمر معروف وسوف يستمر ” .

ان جمهورية الأرجنتين ستواصل تعاونها مع الأمم المتحدة وبصورة خاصة مع اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى في عملها الايجابي المثمر من أجل اقتلاع النظام المجهت للفصل العنصرى ، وستعمل على تحاشي مثل هذه الفجوات التي ظهرت في تقرير هذا العام . ان حكومة الأرجنتين ، تؤكد موقفها الثابت المعلن دائما .

ونود أن ننتهي من بياننا بأن ندعو جنوب افريقيا الى ضرورة التمعن في التفكير . وطبقا لأهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، فانه ينبغي اتخاذ موقف يسمح بالقضاء على وضع عنيف وغير عادل ومناهض للمبادئ الأساسية لسلم وتنمية المجتمع الدولي .

السيد ابراهيم (اندونيسيا) (الكلمة بالانكليزية) : منذ وقت انشاء هذه المنظمة ،

فان الأمم المتحدة قد احتفظت بالتزامها الثابت بالنضال ضد الفصل العنصرى وجميع صور التمييز العنصرى كما وضح ذلك من جهود الدورة الأولى للجمعية العامة عام ١٩٤٦ عند ما استنكرت التمييز العنصرى باعتباره انتهاكا لمقاصد ومبادئ الأمم المتحدة ودعت تلك الدورة الى :
" وضع حد فوري للاضطهاد والتمييز العنصرى واتخاذ خطوات عاجلة وفعالة من

أجل ذلك " . (القرار ١٠٣٠ (د-١))

ومنذ تلك اللحظة وحتى اليوم ، فان مسألة التمييز العنصرى كما تمارسه جنوب افريقيا عن طريق سياسة دولتها التي تكمن في الفصل العنصرى ، قد انعكست أصداءها على مختلف أنحاء العالم . وقد ندد المجتمع الدولي بالفصل العنصرى ، وكتب عنه ونوقش أكثر من أية سياسة أخرى مازالت تنتهج . الا أنه رغم جميع هذه الجهود فان جنوب افريقيا مازالت مستمرة في التمسك بسياسة الفصل العنصرى . وعلاوة على ذلك فلا يقل غرابة أنه مازال هناك رأى في بعض الدوائر يقول بأنه من الممكن اقتلاع نظام برتوريا بأن ينبذ الفصل العنصرى دون فرض عقوبات الزامية بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة .

وكما يشير الى ذلك تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى ، فانه يتعين على المجتمع الدولي أن يتحرك للعمل ضد أكبر تحد معنوى يواجهه الانسانية اليوم للقضاء على الفصل العنصرى وبالتالي القضاء على خطر جماعي يهدد السلم والأمن . ولقد جمعت اللجنة الخاصة سجلا حافلا للمبادئ التي اتخذت ولاسيما منذ الدورة الخامسة والثلاثين للجمعية العامة ، وفي المؤتمر الدولي الخاص بفرض العقوبات على جنوب افريقيا والذي عقد في باريس في شهر ايار/مايو من هذا

العام ، وفي ثلاث حلقات دولية بشأن مقاطعة تسليح جنوب افريقيا ومنع القروض التي تمنح لها وبشأن الدعاية ودور وسائل الاعلام في مناهضة الفصل العنصرى . ان وفد بلادى يؤمن بأن الاعلانات الصادرة عن هذه المحافل توفر الخطوط التوجيهية المثلى من أجل جهودنا للقضاء على الفصل العنصرى والعنصرية وارغام جنوب افريقيا على الامتثال للقانون الدولى ولتصاير السلوك المتحضر . وكما تذكرون ، فان الرئيس سوهارتو رئيس جمهورية اندونيسيا قد أشار في رسالته الى المؤتمر الدولى الخاص بفرغى العقوبات على جنوب افريقيا الى ما يلي :

” من المهم اتخاذ اتجاه جديد وقوى ومتكاتف يستهدف القضاء على الفصل العنصرى

بما في ذلك استخدام العقوبات الالزامية الشاملة ” .

ولقد كان موقف اندونيسيا دائما ، هو الالتزام بقرارات الأمم المتحدة فيما يتعلق بالعقوبات ضد جنوب افريقيا وتشجيع مجلس الأمن على فرض عقوبات الزامية بمقتضى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة .

ان وفد بلادى بوصفه يمثل بلدا عضوا في اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى ، يدرك أن نظام بريتوريا قد استمر في سياسته الخاصة باقامة البانتوستانات وهي في الواقع تعتبر نهذا جماعيا لمنح صفة المواطن للأغلبية الافريقية في بلادها . وقد أدى ذلك الى خلق أوطان وهمية مثل ترانسكي وفندا وپوفوتسوانا كحل نهائي لمسألة حكم الأغلبية . وفي مجال تنفيذ هذه السياسة ، فقد أرغم النظام ما يزيد على ثلاثة ملايين من السكان على مغادرة ديارهم . وهو يستمر في اتخاذ التدابير القمعية ضد المناضلين من أجل الحرية وكل من يطالبون بحقوقهم .

ويرفض ، النظام العنصرى التخلي عن سيطرته على ناميبيا ويستخدم احتلاله غير المشروع لهذه الأراضى كنقطة انطلاق لتوجيه ضربات عسكرية ضد الدول المجاورة وخاصة انغولا وزامبيا وموزامبيق بسبب تأييدها لسوابو الممثل الشرعى الوحيد لشعب ناميبيا . ان هذه الأعمال العدوانية كانت ممكنة عن طريق الجهاز والعسكرى المتزايد الاتساع الذى تتمتع به جنوب افريقيا .

ولقد اعتمد مؤتمر باريس الخاص بفرغى عقوبات ضد جنوب افريقيا ، والذى حضرته ١٢٢ حكومة ، عدة اعلانات تؤكد مرة أخرى على الحاجة الى فرض عقوبات الزامية . وعلاوة على ذلك ، فان تقرير اللجنة الخاصة قد حذرنا من أنه دون تكثيف الضغط على جنوب افريقيا ، فلسوف يستمر الموقف الذى لا يحتمل والسائد في جنوب افريقيا ، دون هوادة . ولذلك ، يؤيد وفد بلادى تماط النتائج التى توصلت اليها اللجنة الخاصة ، وبصفة خاصة التوصية التى تقضى باعلان عام ١٩٨٢ سنة دولية للتعبة من أجل فرض العقوبات على جنوب افريقيا . وتجدر الاشارة في هذا الصدد الى أن أهم ما قام به المجتمع الدولى حتى اليوم هو القرار ٤١٨ (١٩٧٧) لمجلس الأمن الذى نص على حظر ارسال الأسلحة الى جنوب افريقيا . بيد أن اللجنة الخاصة قد خلصت أيضا الى أن التعاون العسكرى بين جنوب افريقيا ومعنى الدول والشركات متعددة الجنسية مستمر ، وذلك يفسر جزئيا كبيرا من الانفاق العسكرى لجنوب افريقيا الذى بلغ ٢٤٦٥ مليون راند خلال العام الحالى . ويرى وفد بلادى أن هناك حاجة الى اتخاذ تدابير اضافية لضمان تنفيذ القرار ٤١٨ (١٩٧٧) .

وهناك هدف أساسى آخر للسنة الدولية للتعبة ، يكمن في قطع جميع العلاقات الاقتصادية والمالية مع جنوب افريقيا . وبينما يشكل انهاء العلاقات العسكرى والاقتصادية والمالية أكثر الأساليب فعالية لفرض الضغط على جنوب افريقيا ، فان وفد بلادى يعتقد أن المقاطعة الأكاديمية والثقافية والرياضية لها تأثير قوى على معنويات نظام بريتوريا ، وينبغي أن تكثف أيضا .

وتمشيا مع الحملة لعزل جنوب افريقيا ، فانه يتعين على المجتمع الدولى أيضا أن يوسع نطاق مساعدته للجماهير المضطهدة في جنوب افريقيا والمؤتمر الوطنى الافريقى ومؤتمر عموم افريقيا ودول خط المواجهة .

وختاماً ، فان وفد بلادى ، مقتنع تماما بأنه يتعين على الأمم المتحدة بموجب ميثاقها الحفاظ على كيان هذه المنظمة واستئصال شأفة الفصل العنصرى . وعلينا أن نكثف جهودنا لا رغام

نظام بريتوريا على نهد سياسات الفصل العنصرى والعدوان والضي في دعمنا القوى لشعب جنوب افريقيا حتى يحرز النصر وينهي عصر الفصل العنصرى والعنصرية . واسمحوا الي أن أؤكد ، في هذا الصدد ، ان اندونيسيا على استعداد من جانبها للتعاون تعاوننا كاملا مع المجتمع الدولي ، لاتخاذ تدابير فعالة بما في ذلك العقوبات الالزامية طبقا للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة .

السيد د ورجي (بوتان) (الكلمة بالانكليزية) : لقد كانت السياسة العنصرية

لجنوب افريقيا موضع اهتمام الجمعية العامة منذ الدورة الأولى عندما قام وفد الهند باستعراض انتباه الأمم المتحدة في ١٩٤٦ الى هذا الموضوع . ومنذ ذلك الوقت والأمم المتحدة تشترك في محاولة مثبثة لتحقيق العدالة لجميع مواطني جنوب افريقيا . وقد اعترف المجتمع الدولي بأن الفصل العنصرى يعتبر جريمة ضد الانسانية .

واعترافا بخطورة الوضع الناجم عن مثل هذه السياسة القائمة على العزل العنصرى المقنن والقهر والاستغلال ، فان الأمم المتحدة قد اعتمدت أكثر من مائة قرار ضد الفصل العنصرى . وفي ١٩٦٢ ، انشأت الجمعية العامة بموجب قرارها (١٢٦١ د-١٨) اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى لكي تقوم بصفة مستمرة باستعراض ممارسة وسياسات الفصل العنصرى في جنوب افريقيا وآثارها الدولية . وفي عام ١٩٧٢ طالب القرار ٤١٨ لمجلس الأمن بحظر ارسال الأسلحة الى جنوب افريقيا ، وأنشأ مجلس الأمن بموجب القرار ٤٢١ في نفس السنة لجنة لاستعراض تنفيذ القرار ٤١٨ (١٩٧٢) ، كما أوصى باتخاذ تدابير لزيادة فاعلية هذه القرارات . وهناك علامة أخرى في النضال ضد الفصل العنصرى ، تتمثل في الاتفاقية الدولية بمنع ومعاينة جريمة الفصل العنصرى التي اعتمدها الجمعية العامة في ١٩٧٣ .

ورغم ذلك كله وغيره من الجهود الحميدة ، لا تزال جنوب افريقيا تحاول تجنب النقد وادامة الموقف السائد في مجتمعها من خلال عملية اقامة البانتوستانات . ويقيم نظام الفصل العنصرى لجنوب افريقيا أوطانا مستقلة في أكثر المناطق فقرا وتخلفا من البلاد حيث ينفي اليها السود . وهذا ينشيء وضعاً يجد السود أنفسهم فيه غرباء في بلادهم ، ويحرمون من حقوقهم السياسية والاقتصادية المشروعة غير القابلة للتصرف . فضلا عن ذلك ، تقوم حكومة جنوب افريقيا ، بموجب هذه السياسة ، باستغلال العمل السود وتستطيع نفيهم الى أوطانهم في أى وقت تشاء .

وفي ١٠ تشرين الثاني / نوفمبر قام رئيس اللجنة الخاصة باصدار بيان يقول فيه ان جنوب افريقيا تشرع وفقا لخططها في انشاء ما يسمى بالاستقلال لسسكاى في ٤ كانون الأول / ديسمبر من هذا العام . وفي هذا الصدد ، يناشد وفد اللجنة الخاصة بشدة أن تعارض مثل هذا التحرك . ومرة أخرى ، يعبر هذا الصل من جانب جنوب افريقيا عن تعنتها وتحديتها لقرارات الأمم المتحدة وكذلك للرأى العام العالمي . كما أنه يرمي الى ابقاء سياسة التوطين الظالمة هذه وينبغي ألا يترك هذا الأمر دون رادع .

ولقد أيدت بوتان عقد المؤتمر الدولي بشأن العقوبات ضد جنوب افريقيا والذي عقد في باريس في ايار / مايو من هذا العام . ونحن نعتقد أن العقوبات ، اذا طبقت تطبيقا سليما ، سوف تكون وسيلة فعالة لتأمين انصياح جنوب افريقيا الى قرارات الأمم المتحدة . وفي الوقت ذاته ، يود وفد أن يعبر عن أسفه بالنسبة الى عدم قدرة مجلس الأمن على اتخاذ أى عمل محدد ضد جنوب افريقيا . وطالما أن جنوب افريقيا متأكدة من الحموية ضد أى عمل يقرره مجلس الأمن ، فانها ستواصل تمسكها بمقررات المجتمع الدولي .

وقد أوصت اللجنة الخاصة في تقريرها هذا العام بأن تعلن الدورة السادسة والثلاثين للجمعية العامة سنة ١٩٨٢ كسنة دولية للتعبيئة من أجل فرض العقوبات ضد جنوب افريقيا . وتعتبر اللجنة الخاصة ، في تقريرها الثاني أن :

” الفرض الرئيسي من السنة الدولية هو توعية الرأى العام العالمي بالحالة الخطيرة في جنوب افريقيا وفي الجنوب افريقي بأسره ، وبالاعلانات الصادرة عن المؤتمر الدولي وذلك لتعبئة أكبر قدر ممكن من التأييد لفرض جزاءات شاملة والزامية على جنوب افريقيا بمقتضى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ” . (A/36/22AAdd.2, para.4)

ان هذا يعتبر بياناً مختصراً بالنسبة الى هدف السنة الدولية لتعبئة الجهود من أجل توقيع العقوبات ضد جنوب افريقيا . ونحن نأمل في أن يكون هذا البرنامج في عام ١٩٨٢ أداة فعالة للعمل على اقامة مجتمع عادل في جنوب افريقيا . ان وفد بلادى يؤيد البرنامج كما هو مقترح من قبل اللجنة الخاصة ووارد في ملحق الوثيقة A/36/22/Add.2 .

ان وفد بلادى يود أن يثني على اللجنة الخاصة لجهودها العظيمة وتقاريرها الجامعة التي تسجل التهديد ضد السلم والأمن الدولي نتيجة لسياسة جنوب افريقيا العنصرية والعنصرية . وفي الختام ، أود أن أقتبس جزءاً من الاعلان الصادر عن مؤتمر قمة دول عدم الانحياز في هافانا في ايلول / سبتمبر ١٩٧٩ ، حيث يقول :

" ان الحرية والسلام والأمن والتقدم لا يمكن تحقيقها في الجنوب الافريقي الا اذا قضى على نظام الفصل العنصرى والتفرقة العنصرية المنظمة والاستغلال والقهر واستبدال بهذا النظام نظام ديمقراطي تكون سياسته متفقة مع مبادئ منظمة الوحدة الافريقية ودول عدم الانحياز والأمم المتحدة " . (A/34, 542 Annex p.32)

وعن طريق عمل مشترك وفردى يقوم به المجتمع الدولي ولا سيما من قبل البلدان الغربية الرئيسية ، يمكن اجبار جنوب افريقيا على التخلي عن سياستها في الفصل العنصرى .

السيد فرانسيس (نيوزيلندا) (الكلمة بالانكليزية) : ان مجتمع نيوزيلندا يقوم على أساس مبدأ المساواة في العنصر وهذا هو جوهر وجودنا كشعب . ان تاريخنا ، يعتبر سجلاً للبحث عن مشاركة خلاقة وحقيقية بين مختلف الأجناس التي تعيش في بلادنا . ان النيوزيلنديين والماورى والباكيبها ، والبولينزيين والاسيويين ، جميعنا شعب ملتزم تماماً بمجتمع متعدد الأجناس يقوم على الاحترام المتبادل والمشاركة والمساواة . ان قوانيننا لا تحظر فقط التفرقة وانما تسعى قبل كل شيء الى النهوض بالنسجامة العنصرى . ان التزامنا بهذا الهدف التزام كامل .

وتمشيا مع تاريخ نيوزيلندا القومي وتقاليدنا ومع فلسفتنا الاجتماعية والسياسية ، فاننا نعارض الفصل العنصرى تماماً لأن هذا النظام ينفي مبادئ احترام حقوق الانسان والمساواة العنصرية والحرية الأساسية التي يتضمنها ميثاق الأمم المتحدة ، وينكر على الأغلبية الساحقة لشعب جنوب افريقيا حقوقها السياسية والحرية الاجتماعية والاقتصادية ويعطي قوة القانون لسياسات تميز قيمة

المواطنين بمقتضى لونهم فقط . ان الفصل العنصرى ان هو الا سبة لكرامة الانسانية ويستخدم العنف ضد كل من يجرؤ على رفع صوته ضد النظام وضد أولئك الذين يسعون الى حياة أفضل لأطفالهم .

ومن المؤسف ان جنوب افريقيا قد نبذت النداء الذى وجهه المجتمع الدولى وغالبية مواطنيها للقضاء على نظام الفصل العنصرى . ان رد فعل جنوب افريقيا يدعو الى الأسف . ان المحاولات الأولى نحو تخفيف سياسة الفصل العنصرى الوضعية ، قد توقفت . وقد دأبت جنوب افريقيا على انتهاج هذه السياسة واقامة البانتوستانات التى كانت موضع استنكار المجتمع الدولى ، وفي تصميمها للهنوى بنظام الفصل العنصرى ، فان حكومة جنوب افريقيا قد شرعت فى القيام بأعمال عدوانية ضد جاراتها بما ينطوى على ذلك من خطر توسع النزاع .

ان جنوب افريقيا لا يمكن أن تبقى غالبية الشعب تحت القهر والقمع . ان الفصل العنصرى سيتم القضاء عليه فى جنوب افريقيا ولكن المسألة هي كيف يتم ذلك . ان جنوب افريقيا أمام خيارين اما القضاء المنتظم على نظام الفصل العنصرى قانونا وراة قانون واما الدخول فى صراع عنيف . ان بذور الصراع قد بدأت تثمر والعنف يستمر فى التفجر رغم الاجراءات القمعية التعسفية التى تتخذها حكومة جنوب افريقيا . وسيزداد العنف طالما أن نظام الفصل العنصرى مستمر والوقت ليس فى صالح حكومة جنوب افريقيا . ان تصميم من يطالبون بحرياتهم متزايد ، وانا لم يكن هناك أى أمل فى غير ذلك وانا ما كنا نسمى حقا الى التوصل الى حل سلمي ، فانه يتعين على حكومة جنوب افريقيا أن تبدأ من الآن فى احداث تغيير حقيقي .

ان نيوزيلندا ملتزمة بالعمل مع المجتمع الدولى لانهما نظام الفصل العنصرى ، وانا ندرك ونتفهم الاحباط الذى نشعر به ازاء التقدم البطي . نحو التوصل الى احداث تغيير حقيقي فى جنوب افريقيا . وانا نؤمن رغم ذلك بأن جهود المجتمع الدولى ينبغي أن تتجه نحو التوصل الى حل سلمي لمشكلة جنوب افريقيا وان أى أسلوب آخر سيؤدى الى معاناة كل شعب جنوب افريقيا . وانا نؤمن بأن مهمة الأمم المتحدة هي التوصل الى أساليب عملية يمكن للمجتمع الدولى بمقتضاها أن يتوصل الى احداث تغيير سلمي ومبكر فى جنوب افريقيا .

ان حكومة نيوزيلندا من جانبها ، قد برهنت على معارضتها ومناهضتها لسياسة الفصل العنصرى لحكومة جنوب افريقيا بطرق كثيرة . ان نيوزيلندا ليس لها تمثيل دبلوماسي فى جنوب

افريقيا ، وتجارنتنا مع ذلك البلد لا تكاد تذكر . وقد اشتركتنا في تقديم القرار الذي ينادى بوضع حد للاستثمارات الجديدة في ذلك البلد . وقد أيدت نيوزيلندا وستؤيد مختلف الصناديق ، بما في ذلك صندوق ائتمان الأمم المتحدة والبرنامج التدريبي والتعليمي للأمم المتحدة في جنوب افريقيا ، والتي توجه لمساعدة ضحايا الفصل العنصرى ورعاية مصالحهم . وقبل اصدار القرار الخاص بفرى حظر اجبارى على ارسال الأسلحة الى جنوب افريقيا والصادر عن مجلس الأمن وهو القرار ٤١٨ (١٩٧٧) ، فان نيوزيلندا قد التزمت بأحكامه طوعيا . ونحن على استعداد للالتزام بقرار الأمم المتحدة بفرى عقوبات اقتصادية ضد جنوب افريقيا . وليست لنا روابط ثقافية تذكر مع جنوب افريقيا ، وبالنسبة للروابط والعلاقات الرياضية فانه حتى دورة " الرجبي " الأخيرة في " سبرنجبوك " فان العلاقات كانت قد توقفت .

وازاء هذه الخلفية أود أن أبدي بعضي الملاحظات التفصيلية بشأن مسألة الصلات الرياضية مع جنوب افريقيا . ان سياسة حكومة نيوزيلندا بشأن هذا الموضوع تتمشى مع اتفاقية " جلينيجلز " التي اصدرها رؤساء حكومات الكومنولث عام ١٩٧٧ . ويمقتضى هذه الاتفاقية فان حكومات الكومنولث قد اتفقت على أنها تستمى الى عدم تشجيع الصلات الرياضية مع جنوب افريقيا عن طريق استخدام أساليب تتمشى مع ممارساتها وقوانينها الداخلية في هذا الشأن . ان حكومة نيوزيلندا قد حققت التزامها كما أشارت الى ذلك ، المبادئ الأساسية لقرارات الأمم المتحدة بشأن الصلات الرياضية . وبعد تطبيق هذه السياسة اتضح أن هناك تأييدا واسعا بين الأجهزة الرياضية وبين الرياضيين والرياضيات في نيوزيلندا من أجل المبادئ التي تتضمنها اتفاقية " جلينيجلز " . ان قائمة الاتصالات بين نيوزيلندا وجنوب افريقيا منذ عام ١٩٧٧ قائمة قصيرة بالفعل . وحتى دورة " الرجبي " الأخيرة في " سبرنجبوك " في نيوزيلندا لم تكن هناك حملات بين الفرق القومية للبلدين .

ان السجل الرياضي للأمم المتحدة مهما كان الغرض منه ، يؤيد ويعرض هذه الحقيقة بوضوح . هناك فقط ثلاثة أسماء في نيوزيلندا ، منهم اثنان من محترفي التنس وواحد في مجال الجولف ، هذه الأسماء الثلاثة واردة على قائمة أولئك الأفراد الذين لهم اتصالات مع جنوب افريقيا في المجال الرياضي . وقد تحققت هذه النتيجة لأن المنظمات الرياضية والشعب في نيوزيلندا - عن طريق القرارات التي اتخذوها أو استجابة لمشورة لحكومة نيوزيلندا - قد انتهوا الى أنه ينبغي أن تتوقف الصلات الرياضية مع جنوب افريقيا . ان الأجهزة الرياضية مستمرة في الاستجابة لاقناع حكومة نيوزيلندا . ان جمعية الجولف في نيوزيلندا وجمعية الكريكت في نيوزيلندا ومجلس الكريكت وجمعية السباحة في نيوزيلندا ، قد قامت ، خلال الأسابيع القليلة الماضية برفض الدعوات الموجهة اليها للعب مع فرق جنوب افريقيا . ولكن ، للأسف فان اتحاد الرجبي في نيوزيلندا له سجل لا يمكن أن تجاريه فيه بلاد أخرى .

ولذلك ، فليس مما يدعش أن أقول أن وفد بلادى يستثني الفقرات ١٤٩ و ٣٥٢ من تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى الوارد في الوثيقة (A/36/22) ، التي تزعم أن حكومة نيوزيلندا لم تتخذ خطوات حاسمة لوقف دورة الرجبي في سهرينجهوك . والواقع أن اتحاد الرجبي قد أصر على سياسته الخاطئة ، رغم محاولات برلمان وحكومة نيوزيلندا وغالبية الشعب النيوزيلندى لقناعه بالاعتراف بالتزامه نحو نيوزيلندا والمجتمع الدولى .

لقد حث وزير الخارجية مرارا اتحاد الرجبي في نيوزيلندا على عدم الاستمرار في هذه الدورة . وقد أوضحت الحكومة أنها لا ترغب في اتمام هذه الدورة في سهرينجهوك . وقد سحبت منحتهما المالية من اتحاد الرجبي النيوزيلندى . وقد وجه البرلمان نداء في هذا الشأن الى اتحاد الرجبي . وازاء هذه النداءات وتلك الأعمال مضى اتحاد الرجبي في خططه بدعوة جنوب افريقيا وفريق سهرينجهوك للحضور الى نيوزيلندا . وقد أوضحت حكومة نيوزيلندا أنها تأسف لأن اتحاد الرجبي - وهو الوحيد بين الأجهزة الرياضية في نيوزيلندا - الذى لم يرتفع الى مستوى مسؤولياته بمقتضى اتفاقية جلينز ايجلز ، وهي مسؤولية كانت واضحة وضح حق الأجهزة الرياضية في بلد ملتزم بالديمقراطية في اتخاذ قراراتها الخاصة بشأن الموضوعات الرياضية .

ان سياسة حكومة نيوزيلندا بالنسبة لاستقلال الأجهزة الرياضية واضحة ، وكذلك سياستها بالنسبة للتأشيرات . وهذه السياسات تتماشى مع بعضها البعض . فهي تقوم على مبادئ . الأول ، هو ايمان الحكومة بمسؤولية واستقلال الأجهزة الرياضية ، وذلك بالاعراب عن الايمان والثقة والقدرة والشعور بالمسؤولية للقائمين على ادارة الأجهزة الرياضية في نيوزيلندا . وكذلك تأكيد — أن القرارات الخاصة بالأمور الرياضية ينهضي أن تترك لرجال الرياضة أنفسهم . وبعبارة أخرى فهو مبدأ قائم على الالتزام بحرية الاختيار .

أما المبدأ الثاني فهو تصريح واضح بعدم وجوب التدخل السياسي في الرياضة بأية صورة . وطبقا لهذا المبدأ لم تتعود حكومة نيوزيلندا على أن تمنع منح الجوازات عن الرياضيين والرياضيات في نيوزيلندا للذين يريدون السفر خارج البلاد ، وأن ترفض تأشيرات لمن يدعون الى نيوزيلندا . وعلى ضوء هذين المبادئ لم تستطع الحكومة أن توافق على عدم منح تأشيرات لمواطني جنوب افريقيا . لأن ذلك كان من شأنه أن يضعف التزامها بمنح الحرية للأجهزة الرياضية . ولكن اتحاد الرجبي اتخذ القرار الخاطئ . ولكن هذا في حد ذاته لم يكن مهرا لسحب هذه الحرية في الاختيار . فان مفهوم الحرية هو المفهوم الذي ينادى به المجتمع الدولي ، وهو على حق عندما يصمم على أن يتمتع المواطنون في جنوب افريقيا بالحرية في اختيار زعمائهم السياسيين ، والحرية في اتخاذ القرار الذي يريدونه بالنسبة للزواج والمكان الذي يعيشون فيه وتعليم أطفالهم ومهنتهم . وهناك جانب آخر لهذه الحرية يتمتع به المواطنون في نيوزيلندا ولكنه محرم على مواطني جنوب افريقيا . وهو أنه خلال جولة سبرينج بوك كان للنيوزيلنديين حرية الاحتجاج وتنظيم المظاهرات اعرابا عن عدم موافقتهم على قرار اتحاد الرجبي ، وبغضهم ونبذهم لسياسة الفصل العنصري التي تمارس في ذلك البلد الذي تمثله سبرينج بوك . وقد فعلوا ذلك بعشرات الآلاف ، وقد كانت أضخم مظاهرات احتجاج شهدتها نيوزيلندا ضد الفصل العنصري .

وختاما ، أود أن أشير الى ما قاله رئيس وزراء نيوزيلندا أخيرا في اجتماع للكنولت ،

حيث قال :

" ان الأغلبية الساحقة من الأجهزة الرياضية في نيوزيلندا قد قبلت مشورة الحكومة ضد المباريات الرياضية مع جنوب افريقيا . وانني أعتقد بأن هناك تأييدا كبيرا في المجتمع النيوزيلندي بصفة عامة للاعراب عن معارضتنا للفصل العنصرى بهذا الأسلوب ، وذلك لأن نيوزيلندا تشكل ديمقراطية متعددة الأجناس يكفل القانون فيها المساواة الكاملة، وذلك طبقا للاتفاقيات المعترف بها دوليا حول الحقوق المدنية والانسانية " .

ان الاشارة الى أن نيوزيلندا تتساهل بشأن الفصل العنصرى تختلف تماما مع الأسس التي يستند اليها مجتمعنا القائم على العدل والمساواة .

السيد جورجس (هايتي) (الكلمة بالفرنسية) : مرة أخرى تناقش الجمعية العامة

جريمة الفصل العنصرى . ومع ذلك ، فان ضحايا هذه النظرية العنصرية التي ليس لها مثل في تاريخ الانسانية هم وحدهم الذين يستطيعون أن يصفوا بشاعة هذه النظرية . لقد شهدت أجيال عديدة من شعب جنوب افريقيا المقهور - وهم لا حول لهم ولا قوة - تنظيم حياتهم في اطار هذا النظام غير الانساني الذي لا يعترف بحقوقهم المبدئية التي تتعلق بانسانيتهم .

ان حق التصويت لا وجود له بالنسبة للأغلبية الكبرى من سكان جنوب افريقيا . ورغم أنها تعد من الحريات الأساسية لأي مواطن ، الا أنها تعد من أقل أشكال الظلم ، من حيث الخطورة، التي يمكن أن تعزى الى هذا النظام غير الانساني . ان التفرقة بالقوة بين الأسر ، ونقل السكان نتيجة تطبيق بشع لهذه السياسة البانتوستانية يشكل تحديا لضمير الانسانية . ومع ذلك فانه مما يشير الانزعاج هو أن نتبين أن الوضع هناك قد زاد خطورة خلال السنوات الأخيرة . لقد زادت عمليات القمع وأصبحت خطيرة ، وقد زادت الاعتقالات التي لا مبرر لها ، وكذلك عمليات تعذيب الرعايا الأبرياء من رجال ونساء وأطفال . كل ذلك يتوالى على وتيرة مخيفة . ويوجد في الوقت الحاضر ستة من المواطنين ينتمون الى المؤتمر الوطني الافريقي معرضين لحكم الاعدام بموجب القوانين الظالمة لنظام الفصل العنصرى .

ان موقف التحدى من قبل نظام الأقلية هذا ازا منظمنا والمجتمع الدولي برمته يعتمد على أنه ليس معزولا تماما وأنه من الممكن احتمالاه الى حد ما ، وبالتالي فانه يجد من يشجعه من الأعضاء ذوى النفوذ في منظمنا .

ان موقف هايتي ازاء هذا الموضوع لم يتغير . لقد كان دائما واضحا ودقيقا مهما كانت الظروف ، وهو أن هايتي سوف تؤيد دائما النضال العادل لشعب جنوب افريقيا المقهور . ان شعب هايتي يشعر بأنه معني مباشرة بهذه المشكلة ، ليس فقط بسبب انتمائه العرقي ، ولكن لأن المشكلة تمثل هجوما مباشرا على كرامة الانسان .

في المؤتمر الدولي في باريس الخاضع بتوقيع الجزاءات ضد جنوب افريقيا كان هناك توافق عام بالنسبة لضرورة توقيع هذه الجزاءات الشاملة الالزامية ضد هذا النظام الذي باعتدائه المتكررة ضد الدول المجاورة ، يعرض السلم والأمن الدوليين للخطر . وفي اطار كل ذلك فان العسكرية هناك تزداد وترتكب جرائم مستمرة . بالاضافة الى ذلك ، فان الأنشطة النووية لهذا النظام غير المسؤول تعرض الانسانية لأشد الأخطار .

ان جنوب افريقيا لا تستطيع أن تنطلق في هذا التسليح دون تأييد من الخارج ومع ذلك ، فاننا نفهم بصعوبة أن حكومات تدعي أنها تحمي حقوق الانسان ، تقيم علاقات خطيرة مع هذا النظام الذي أدان على المستوى العالمي بسبب عمليات القمع التي يقوم بها . ومن سوء الحظ أن نتبين أن هذه الدول نفسها لا تهتم بتطبيق قرارات اتخذتها بنفسها واشتركت فيها . ورغم اعتماد القرار ٤١٨ (١٩٧٧) لمجلس الأمن الذي يقضي بفرغ حظر الزامي على الأسلحة الموجهة الى جنوب افريقيا ، فان القدرات العسكرية لهذا النظام العنصرى قد زادت بمعدلات كبيرة ومخيفة . ان وفد بلادي يناشد - مرة أخرى - الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن أن يسمحوا ، طبقا لميثاق منظمنا ، بتطبيق الجزاءات المنصوص عليها في الفصل السابع من الميثاق ضد جنوب افريقيا . ان ذلك يعتبر عنصرا من أهم عناصر كفاح المجتمع الدولي ضد هذا النظام العنصرى ، ويدل على الارادة السياسية الحقيقية من جانب بعض الدول ذات النفوذ في منظمنا لكي تسهم باخلاص وبطريقة لا لبس فيها في حل مشكلة تتعلق باحدى مساوئ التاريخ الانساني التي لا مثيل لها .

ان المقاومة داخل جنوب افريقيا تنتظم يوما بعد يوم باصرار ، وان عمليات القمع الوحشية المستخدمة من قبل سلطات جنوب افريقيا تشهد من عزم المكافحين . ان الأمثلة السابقة تؤكد هذا الرأي ، والتاريخ يمضي - مرة أخرى - في مسيرته التي لا رجعة فيها . ومع ذلك ، اذا كانت جميع الدول لا تضاعف جهودها بقصد توجيه الضربة الأخيرة القاضية الى نظام الطفيان العنصرى لوضع حد لآلام شعب جنوب افريقيا المقهور ، فاننا نخشى أن تلجأ الأطراف آخر الأمر الى أقسى الوسائل عنفا ، وأن يتجاوز الصراع حدود جنوب افريقيا ليمتد الى القارة الافريقية كلها ، بل الى أبعد من ذلك . ان خطر اندلاع حرب عالمية غير مستبعد نظرا لزيادة القدرات النووية في جنوب افريقيا .

ان شرعية كفاح شعب جنوب افريقيا المقهور أمر لا شك فيه . ولهذا السبب فاننا نطالب جميع الدول الأعضاء في المجتمع الدولي أن تقف الى جانب المناضلين من أجل العدالة والكرامة . ان الاعتماد باجماع الآراء وتطبيق توصيات اللجنة الخاصة ضد التفرقة العنصرية والقرارات المطروحة في جدول أعمال اليوم، تعتبر انتصارا هاما ليس فقط للمقهورين في جنوب افريقيا ، ولكنه انتصار للانسانية كلها .

السيد بلومبرج (فنلندا) (الكلمة بالانكليزية) : مرة أخرى تجد الجمعية العامة

نفسها مدعوة لتناول سياسة الفصل العنصري لحكومة جنوب افريقيا . ان رد المجتمع الدولي واضح في هذا الشأن . فالأمم المتحدة تلفظ بشدة تلك السياسات وتطالب بوضع حد فوري لهذا الانتهاك المؤسسي لكرامة الانسان . ان الاشارة ، سنة بعد أخرى ، لسياسات جنوب افريقيا تحد مبررا لها طالما أن نظام الفصل العنصري لم يقضى عليه .

ان موقف حكومة وشعب فنلندا ازاء الفصل العنصري واضح وثابت . اننا ندين اداة قاطعة كافة أشكال التمييز والفصل العنصري القائمة على العنصر والعقيدة واللون . وبالنسبة لنا فان الفصل العنصري يبدان لأنه يتعارض كلية مع مفهوم بلدان الشمل للعدل والمساواة وكرامة الانسان . وطلما ظل احترام حقوق الانسان بعيدا جدا عن الكمال في أي بلد ، فان الفصل العنصري يشكل اكثر الانتهاكات تنظيميا وشمولا لحقوق الانسان الأساسية في أي مكان . انه يتعارض تعارضا كلية مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والاعلان العالمي لحقوق الانسان . ان المجتمع الدولي كله يتفق في ذلك . ان نظام الفصل العنصري الذي تمارسه حكومة جنوب افريقيا يشكل تحديا متواصلا لهذه المعايير الأساسية ، وهو بذلك يتحدى المجتمع الدولي بأسره .

ان تشبث جنوب افريقيا بسياساتها البالية القائمة على التمييز العنصري ، كان سببا في المزيد من عزلتها . وان يستمر نظام الفصل العنصري فان عزلته سوف تزداد . ان ما يسمى بالاصلاحيات ، مثلما تم في مجال علاقات العمل ، انما هي مسكنات مؤقتة لا أثر لها وجاءت متأخرة ، ولا أمل الا في تغيير واحد هو القضاء على الفصل العنصري .

ان العنف هو نتيجة للفصل العنصري ، وهو لا مفر منه داخليا وخارجيا على حد سواء . ان أعمال العنف التي ترتكبها جنوب افريقيا ضد جيرانها المسالمين ، انما هي وجه واحد لذلك . ان الاعتداءات الحديثة ضد انغولا والتي شنت من اقليم ناميبيا التابع للأمم المتحدة والذي ما زالت جنوب افريقيا تحتله احتلالا غير مشروع ، هي أكبر دليل على هذا العنف .

ان الفصل العنصرى يكمن في جذور معظم المشاكل في جنوب افريقيا . ومع ذلك ، فان المجتمع الدولي لا يستطيع أن ييأس ازا* الوضع في تلك المنطقة . ان الاستعمار والعنصرية بقايا بالية من الماضي ، وان مصير جنوب افريقيا هو الحرية والمساواة والاستقلال . ان انفولا وموزامبيق تشكلان مثلا واضحا لذلك . لقد حققت زمبابوى استقلالها وأقامت مجتمعا ثابتا متعدد العناصر من خلال انتخابات حرة منصفة بعد سنين طويلة من العنف ، وليست ناميبيا ببعيدة عن هذا الهدف بكثير .

وحتى الان فقد استجاب المجتمع الدولي لتحدى الفصل العنصرى بتقرير حظر بيع الأسلحة اجباريا ضد جنوب افريقيا . وكذلك طبقت ، لأول مرة في تاريخ الأمم المتحدة ، عقوبات الزامية ضد دولة عضو بموجب الفصل السابع من الميثاق . ومع ذلك ، فانه مع الواضح أن المزيد من الاجراءات من قبل مجلس الأمن ، أمر ضرورى .

لقد تبنى وفد بلادى مع وفود أخرى من بلدان الشمال منذ الدورة الحادية والثلاثين للجمعية العامة أحد هذه الاجراءات في قرار يستهدف الحيلولة دون استثمارات جديدة في جنوب افريقيا . ان هذه الاستثمارات لها أهمية خاصة في نطاق الزيادات الملموسة في الميزانية العسكرية لجنوب افريقيا . وفي رأى حكومة بلادى ينبغي على مجلس الأمن ، كخطوة أولى ، أن يتخذ مقررات تستهدف منع أى استثمارات أجنبية جديدة في ذلك البلد .

ان الظلم الداخلى الذى تمارسه حكومة جنوب افريقيا قد وصف مدعما بالوثائق في التقرير الفصل الذى قدمته اللجنة الخاصة بمناهضة الفصل العنصرى . وأود بهذه المناسبة أن أثنى على السفير كلارك من نيجيريا للخدمات القيمة التى قدمها بوصفه رئيسا للجنة الخاصة . وانني أرحب بالسفير مايتا سولي كخلف له . لقد اقنعنا خلال رئاسته القصيرة بقدرته على تسيير عمل اللجنة واليوم ، تتوحد ارادة المجتمع الدولي ، وسوف تنتصر ارادته . هذا هو البديل السلمى الوحيد للمشاكل الخطيرة في جنوب افريقيا .

السيد كيتا (مالي) (الكلمة بالفرنسية) : ان نظام الفصل العنصرى الذى يعتبر وصمة عار في جبين الانسانية وجريمة ضد البشرية ، مازال لسوء الحظ على جدول أعمال هذه الدورة للجمعية العامة . وان جمعيتنا ، بقرارها الاستمرار في بحث هذا الموضوع ، انما تريد أن تدافع عن الأهداف النبيلة ومبادئ الميثاق وأحكام كثير من الوثائق الدولية الخاصة بالدفاع عن حقوق الانسان الاساسية وحمايتها .

وان التقرير الممتاز الذى وضعته اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى وقدمته تتولى للجمعية العامة يعتبر تسجيلاً للجنون العنصرى الذى يمارسه النظام الرجعي الذى استولى على السلطة في جنوب افريقيا . وبالإشارة الى طبيعته وطموحاته الخطيرة ، فان هذه الوثيقة تقدم بصيصاً من الأمل ، وهو بالتحديد ، أمل بعض الدوائر واسعة النطاق من الرجال حسني النية في تحقيق مزيد من السلام .

ان هذه فرصة طيبة لكي يوجه وفدى تهانيه الحارة لأعضاء اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى للعمل الممتاز الذى قاموا بانجازه . وهو يدعوها الى مضاعفة جهودها والحذر من أجل تنوير وحشد الرأى العام الدولي في مواجهة الظواهر الخبيثة التي نشهدها للفصل العنصرى وجميع أشكال التأييد والدعم التي يتمتع بها للأسف .

ان الأعمال التي تجل عن الوصف والتي يرتكبها هذا النظام العنصرى ضد سكان جنوب افريقيا معروفة لدينا جميعاً . وان الأصوات التي ترتفع من البلاد والمدن التي تقع ضحايا لجنوب افريقيا ، مثل سويتو ، وغيرهم من الضحايا الذين حصدهم التهم العسكرية العنصرية وعطيات الاعتقال المستمرة دون محاكمة للمواطنين من جنوب افريقيا وتنظيم البانتوستانات ، كل ذلك يذكرنا بهمـ كل يوم .

ان قادة بريتوريا يزرعون الحقد العنصرى ويقوضون نفس أسس الديمقراطية والاحترام الانسانية ويحرمون الغالبية السوداء من حقها المبدئي ، وهو الاعتراف بكرامة الانسان . ومع ذلك ، هناك وثائق كثيرة ، مثل الاعلان العالمي لحقوق الانسان وميثاق الأمم المتحدة ، التي اعتمدها المجتمع الدولي للدفاع عن هذه الكرامة .

من الواضح ، ان نظام جنوب افريقيا قد أصبح رائدا في مجال انتهاكات مبادئ ميثاق الأمم المتحدة . وفي ناميبيا ، أنكر هذا النظام على الشعب ممارسة سيادته وفي آزانيا ، ينكسر على الغالبية السوداء حقوقها الأساسية .

ان نظام جنوب افريقيا العنصرى هو لذلك في معركة صريحة مع كافة المجتمع الدولي لأنه منهم بانتهاكاته المتعمدة لميثاق الأمم المتحدة والاعلان العالمي لحقوق الانسان .

وهكذا نجد الشباب والمنظمات النقابية والدينية والجامعية وكذلك المنظمات غير الحكومية ، قد حشدت جهودها في كل مكان في العالم وفي جنوب افريقيا للتعريف بطبيعة هذا النزاع وخطورته . وفي ذلك الاطار فان اللجنة الوطنية لمقاومة الفصل العنصرى في جمهورية مالمبي قد شنت حملة واسعة ضد هذا النظام البشع ، داخل وخارج بلدنا .

ان الامم المتحدة ، من جانبها ، ليس أمامها الا بديل واحد وهو أن يحترم ميثاقها ، ولا سيما فيما يتعلق بالمادة ٣٩ ، عن طريق اللجوء الى تطبيق العقوبات الالزامية ضد بريتوريا . ومن أجل تنفيذ ذلك ، لا بد أن تطبق حرقيا جميع القرارات التي اعتمدت ضد جنوب افريقيا ، ولا سيما فيما يتعلق بتزويد هذه الحكومة بالمعدات العسكرية ، وبيع المنتجات النفطية ، وقطع العلاقات السياسية والاقتصادية والدبلوماسية والثقافية والرياضية .

وعلاوة على ذلك ، فان الامم المتحدة يتعين عليها أن تحرص على تنفيذ التوصيات المقدمه من المنظمات البرلمانية ، وكذلك القرارات التي اعتمدها مؤتمر باريس بخصوص العقوبات الالزامية ضد جنوب افريقيا . وكذلك فانه من الامور العاجلة ايضا أن يبحث مجلس الأمن تقرير لجنته الذى قدم منذ آذار/مارس ١٩٨٠ .

ان مواطني آزانيا ، من جانبهم ، قد حملوا السلاح بقوة وشجاعة لتشيرف شعبيهم وتحريره من القهر العنصرى طبقا للمبادئ المقدمه لميثاق الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية .

في الوقت الذى نستعد فيه للاحتفال بالعيد السنوى الثالث والثلاثين للاعلان العالمى لحقوق الانسان ، ليس من المقبول أن يكون المناضلون من أجل الحرية ملقى بهم في سجون جنوب افريقيا . اننا نشق في المستقبل . وان انتصار شعب آزانيا قادم لا محالة . ان تعزيز الفصل

العنصرى واستخدام الأسلحة المتطورة للغاية والاعتقالات الجماعية التعسفية لن يمكنها ان تحطم ارادة وقدرة شعب جنوب افريقيا على المقاومة ببسالة وبطولة .

الرئيس (الكلمة بالاسبانية) : لقد استمعنا الى آخر متحدث على قائمة هذا

المساء .

لقد طلب مندوب العراق الكلمة ممارسة لحقه في الرد . وأود أن أذكر الأعضاء بأنه وفقاً لمقرر الجمعية العامة ٣٤ / ٤٠١ ، فان بيانات ممارسة حق الرد محددة بعشر دقائق فقط ويجب أن يدلي بها الأعضاء من مقاعدهم .
وأدعو الآن مندوب العراق .

الانسة سها الطريحي (العراق) : اننا نتفق جميعاً بأن البند المطروح للمناقشة

هو موضوع حيوى وخطير ومهم للغاية ليس بالنسبة للقارة الافريقية التي تربطنا بها علاقات أخوية وصدقة ومصالح مشتركة فحسب ، بل بالنسبة للعالم اجمع - وانني اطلب الكلمة لممارسة حقي في الرد على تخرصات ممثل نظام خوميني الذي قدم في كلمته التي ألقاها أمس دليلاً آخر على جهله بتأبسط قواعد المناقشة واستهتاره بأصول ونظام وقواعد الجلسات في محاولة لصرف الانظار عن هذا الموضوع الهام والخطير . وهو في محاولاته سفسطائي وغير موضوعي وخارج عن السياق كعادته في كل مرة . لقد تعرض ممثل نظام خوميني مرة أخرى لبلادي بشكل لا يليق الا بنظام مثل نظامه وليس بغريب على ممثل هذا النظام الشوفيني والمتعصب الذي يمارس الاضطهاد والتمييز ألا يرى الحقائق . وتكفي الاشارة هنا الى ما جاء فيما يسمى بدستورهم الذي نص على أن رئاسة الجمهورية يجب أن تسند الى مواطن من العنصر الفارسي فقط من بين جميع القوميات التي تعيش في ايران . وهو دليل من دلائل عديدة عن طبيعة نظام خوميني العنصرى والشوفيني .

أما الاتهامات الموجهة الى بلدى فالكلم يعترف بانها اتهامات باطلة وكاذبة ولا يصدقها حتى المندوب الايراني نفسه ، ولعله يقوم بذلك بجهل وتجاهل متعمدين ليغطي على عنصريتهم وجرائمهم البشعة التي يمارسونها ضد القوميات الاخرى والشعوب الايرانية من عرب وأكراد وتركمان وبلوش وغيرهم . أما ما يرتكبه هذا النظام من أعمال أخرى والتي تمثل خرقا بشعا لحقوق الانسان فلا أظن أن أحدا يجهل ما يرتكبه من اعدامات يومية بلا محاكمات وبالعضرات للمواطنين الايرانيين . تلك الاعدامات التي شملت أطفالا ونساء أيضا بالاضافة لتصفيته القمعية والدموية لكل القوى التقدمية الأخرى . وهم يرتكبون الجرائم في حق شعوبهم باسم الاسلام ، ذلك الدين السمح الذي لم يعرف في تاريخه مثل هذا التعصب الطائفي الأعمى ، ويريدون العودة بمجتمعهم الى عصر يشابه عصر محاكم التفتيش التي لم يعرفها الاسلام .

ومن ناحية أخرى يتشدق ممثل نظام خوميني بأنه يهيمه أمر القضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني ، بينما أثبت ذلك النظام وتصريحات مسؤوليه أنفسهم انه يتلقى السلاح والمعونة من الكيان الصهيوني المتعاون مع نظام بريتوريا العنصرى . ان أدلوا بتصريحات اداعها راديو طهران قبل يومين اعترف فيها بتلقي السلاح من الكيان الصهيوني ، وفي محاولاته لتبرير هذا العمل الشائن قال ان مشتريات بلاده العسكرية من الكيان الصهيوني كانت ردا لدين سابق وان نظامه ومجلس الدفاع الاعلى قررا في احدى جلساته أخذ السلاح من الكيان الصهيوني . ولقد سبق للعراق أن عرض هذه الحقائق في الوثيقة A/36/518 المتضمنة التعاون التسليحي بين النظام الايراني والكيان الصهيوني .

وأخيرا ، فان ممثل نظام خوميني لا يترك بندا الا ويستغله للادلاء بملاحظات خارجة عن الصدق ولا أساس لها ضد بلادى . ان عدم الترابط واللائطق هما منهجهم . لذا ، فمن المتوقع أن يقوم ممثل ذلك النظام بما يقوم به ليعبرى بصورة صارخة جهله وتجاهله ومحاولاته اليائسة لاخفاء أعمال نظامه العدوانية والتوسعية والمعززة بأفكارهم وأحلامهم العنصرية التاريخية التي كان العراق أول هدف لها .

السيد سابزاليان (ايران) (الكلمة بالانكليزية) : بسم الله الرحمن الرحيم ، مما

يؤسف له ان نظام صدام حسين يقوم بتشويه الحقائق داخل العراق لاطالة أمد حكمه الفاشي

البغيض ، حيث أنه يتوقع أن يسيطر على المجتمع المدني بأسره عن طريق هذه الأكاذيب الرخيصة التي لا أساس لها من الصحة . ويود وفد بلادي ان يفتح أتباع صدام حسين أذانهم الصمماء ليستمعوا ويعرفوا من هو المعتدى وما هو تعريف العدوان ؟ ان تعريف العدوان وفقا للقرار ٣٣١٤ (د - ٢٩) هو : الاحتلال العسكري ولو كان مؤقتا ولفترة وجيزة من الزمن ، أو الاستيلاء على أراضي أو جزءا منها باستخدام القوة يعتبر (عدوانا) .

ان الجهاز العسكري الوحشي الاجرامي لصدام يحتل الأراضي الايرانية منذ ٢٢ ايلول / سبتمبر عام ١٩٨٠ وحتى هذه اللحظة ، في انتهاك واضح وصريح لجميع القوانين الدولية وميثاق الامم المتحدة . وطيلة ما يزيد على أربعة عشر شهرا تلذخت أيدي صدام المجرمة بدماء الآلاف من أبناء شعب بلادي . والآن فان جيش صدام المشوش والمفتت الى أجزاء بسبب استخدام الصواريخ التي يبلغ مداها تسعة كيلومترات ، والتي لا تميز بين المدنيين الذين لا حول لهم ولا قوة ، ولا مرضى المستشفيات ولا حتى أطفال المدارس .

وأود بايجاز ان ألقى بعض الضوء على الطبيعة الحقيقية لنظام صدام وعلى مزاعم مثاليه التي لا أساس لها من الصحة .

أولا ، فيما يتعلق بالعنصرية ، اسمحوا لنا أن نرى من هو العنصرى . فلم يعد سرا اليوم ، انه في نفس الوقت الذي قامت فيه اسرائيل بأعمالها العدوانية ضد الفلسطينيين ، شرعت حكومة العراق في طرد مجموعات كبيرة من المواطنين العراقيين بعد مصادرة ممتلكاتهم ، لا لسبب سوى لروابطهم العنصرية وروابط القرى مع الايرانيين .

ان نظام صدام غير الآمن للغاية ، ان يخاف احتمال أية بادرة من المعارضة ، قد دأب دوما على ترحيل آلاف من المواطنين العراقيين الآمنين كبارا وصغارا رجالا ونساء وأطفالا الى الحدود الايرانية ، وألقى بهؤلاء الناس العزل بطريقة مماثلة لما يتم عند تفريغ الطوب ومواد البناء وتركهم بلا حماية في ظروف صعبة قاسية .

ان عناد نظام صدام لا يتوقف عند حد من الغباء والعنصرية القاسية . ففي العشرين من تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٠ قال صدام - الذى تصف ممثلته دفاعه عن الاسلام كشيء قيم وقوى - فيما يسمى ببرلمان العراق ما يلي :

” ان الفارسيين ليسوا بمسلمين لأن القرآن نزل بالعربية . فالنبي كان عربياً

والاسلام للعرب ” .

واسمحوا لي أن أذكر السادة المندوبين بان هناك ما يقرب من بليون مسلم في العالم ، وان اخواتنا واخوتنا المسلمين لا يشكلون سوى حوالي عشرة في المائة فقط من مسلمي العالم . فهل هذا التصريح الذي يتسم بالصلف من جانب صدام وأتباعه يعني انه يخطط لنقل الازهاب الى كل تلك الشعوب ؟

وانا ما انتقلنا الى قضية بيع الاسلحة ، فاسمحوا لنا أن نناقش بايجاز من الطرف الذي

يشترى من من ؟ ولأى سبب ؟

ان عملاء صدام يتوقعون من المجتمع العالمي أن يصدق تلك القصة الطففة من تقرير واحد في احدى الصحف البريطانية التي يمولها هذا النظام البعثي لتفريق الاخبار لصالح نظام صدام وضد ثورة ايران الاسلامية ، ولن نهاجم هذا الادعاء الفظ من قبل نظام صدام حسين أكثر من ذلك ، نظراً لأننا قد سبق لنا نشر هذا الدليل المؤيد بالوثائق عن هذه الصفقة التي تمت خفية بين الطرفين عن طريق مصرف سويسرى . وأسمحوا لي الآن أن أذكر التصريحات الاخيرة التي صرح بها سفير منظمة التحرير الفلسطينية في طهران الذي دحض هذا الادعاء الكاذب واعتبر ان هذه الشائعة البعثية لا تعد وسوى جزء جديد من مناورات الاستعمار المستمرة ضد الثورة الاسلامية في ايران . وطبقاً لحقائق مؤيدة بوثائق لا تدهش وجدت فيما كان يسمى بسفارة اسرائيل في طهران أبان حكم الشاه المخلوع ، يتضح منها ان المخابرات العراقية قد تعاونت تعاوناً وثيقاً مع الموساد الاسرائيلية سيئة السمعة ومع نظام السافاك الشيطاني للشاه المخلوع .

فكم كانت وقاحة صدام - في اتساق تام مع السياسة الامريكية والصهيونية الخارجية - عند ما

قال في بداية عام ١٩٨٠ :

” ان الوقت ليس ملائماً الآن لوضع اليد في اليد والتعاون مع ثورة ايران . بل

الوقت قد حان الآن لاستغلال الفرصة عند ضعف دولة ايران والهجوم عليها هجوماً شاملاً

ودفعة واحدة ” .

وهو يحاول ان يفعل ذلك على مر أربعة عشر شهراً لكنه لم ينجح .

ان هذا التعليق يصح له مغزى أكبر عندما نستمع الى التصريح الذي تقدم به الزعيم الصهيوني مناخم بيجين ، أو بالأحرى الراهبي بيجين ، الذي قال انه سعيد للغاية لهجوم العراق على ايران ، وكما كان متوقعا فان عيزرا وايزمان من اسرائيل قال " لم يكن من الممكن ان نضع خطة لاسرائيل أفضل من هجوم العراق على ايران " .

وحيث ان الصهاينة والامبرياليين في الولايات المتحدة لم يستطيعوا ان يهاجموا ايران مباشرة ، فقد لجأوا الى هجومهم الوحشي غير المباشر بعد الفشل الذريع لجميع مؤامراتهم ؛ سواء بالعقوبات الاقتصادية أو بالغزو المتحيز لايران أو عن طريق أجهزة مخابراتهم داخل ايران . واسمحوا لي أن أضيف تصريحاً آخر أدلى به بريزنسكي مستشار الأمن القومي في حكومة كارتر قال فيه :

" ان الامريكيين يستهدفون بطريقة شاملة تغيير مسار الثورة الاسلامية في ايران ، ومن أجل ذلك علينا ان نقدم الدعم الكامل للعراق " .
وكذلك فان وزير الخارجية لحكومة كارتر اد موند ماسكي قال :
" ان العراق سوف تلعب في المستقبل دورا هاما بالنسبة للشرق والغرب فسي المنطقة " .

لا عجب ان بالنسبة للرسميين الامريكيين أو الصهاينة ان يسعدوا ويهتفوا بهجوم العراق ضد ايران .

وأود أن أشير بايجاز الى بعض المكاسب الامبريالية الامريكية التي جنتها من هذه الحرب العدوانية التي خططت لها امبريالية الولايات المتحدة ونفذها جيش صدام الذي يعمل لخدمة المصالح الامبريالية للولايات المتحدة ومن أجلها . ان هذه الحرب المدمرة قد عادت بمزايا عديدة سياسية وعسكرية واقتصادية على الولايات المتحدة بما في ذلك التحرك العسكري في داخل المنطقة وانشاء قوات الانتشار السريع ؛ وبيع الأسلحة الحديثة في المنطقة ؛ ووجود طائرات الاوكس التي تقوم بالرقابة العسكرية ؛ وتعزيز الاسطول الامريكي ، ومد نطاق منظمة حلف شمال الاطلسي لتشمل منطقة الخليج الفارسي والشرق الأقصى .

ان ممثلة صدام تدعي أن اللاجئين في العراق الذين طردوا من ذلك البلد بحجة أنهم غرباء ليسوا عربا ولا عراقيين .

الرئيس (الكلمة بالاسبانية) : اعتذر للمقاطعة ، ولكن يجب أن اذكر مثل ايران

بأن ممارسة حق الرد للمرة الأولى لا يجب ان تتجاوز عشر دقائق وللمرة الثانية لا تتجاوز خمس دقائق . ولذلك ، يتعين علي أن اطلب منه ان ينهي كلامه في أسرع وقت ممكن .

الآنسة سها الطريحي (العراق) : انني آسف ان أطلب الكلمة لممارسة حق

الرد مرة ثانية . انني أود أن اشير فقط الى ان مثل نظام خميني يصر على اثاره موضوع لا علاقة له أبدا بالبند المطروح . ان ما سماه بالعدوان فهذا لا أساس له من الصحة ، لأنه يحاول اخفاء أعمال ايران التي كان العراق أول هدف لها . لقد قدم العراق قضيته اكثر من مرة أمام أجهزة الأمم المتحدة ، منذ بدأت ايران عدوانها ضدنا في الرابع من أيلول / سبتمبر ١٩٨٠ .

اما بالنسبة لاعتداتهم وانتهاكاتهم ، فان هناك ملفا وثائقيا كاملا حول تلك الاعتدات ،

ان الجميع يعرفون كيف استجاب العراق بصورة ايجابية الى الجهود الرامية الى تحقيق تسوية سلمية عادلة . ان الجميع يعرفون أيضا كيف تعاون العراق بطريقة بناءة مع جميع من بذلوا هذه الجهود . وان ايران هي التي أحبطت هذه الجهود وتستمر على ذلك ، لأن الخمينيين يسودون مواصلة العدوان لاظهار أنفسهم كأسياد للمنطقة . أما ادعاءه بالنسبة للذين أخرجوا من العراق ، فان هؤلاء ليسوا عراقيين ، وقد اتضح ذلك من كلمة الضدب الايراني نفسه الذي قال ان هؤلاء قد أخرجوا لارتباطاتهم وامتداداتهم الى أصول ايرانية .

وهؤلاء بالنسبة لنا قد اخرجوا من العراق لأنهم دخلوها بطرق غير شرعية واخرجوا وفقا

للقوانين المعمول بها في العالم أجمع بالنسبة لمن يجتاز الحدود بطرق غير مشروعة .

وأخيرا ، فان محاولات مثل ايران لتغطية تعاون نظام تل أبيب المتعاون مع

نظام بريتوريا العنصرى ليس من المستغرب ، فالطيور على أشكالها تقع .

السيد سابزاليان (ايران) (الكلمة بالانكليزية) : أولا وقبل كل شيء ، وفيما

يتعلق باللاجئين من العراق ، الذين قالت ، مثلة العراق أنهم أجانب ومن أصل غريب عن العراق . وهنا أود ان اتساءل لماذا تبينوا فجأة أن هناك عشرات الآلاف من المدنيين الذين يقيمون بصفة غير شرعية في العراق الذين وفقا لنظام صدام يطلق عليهم أحيانا غرباء وأحيانا ارهابيين وأحيانا أسماء أخرى ، وجدير بالذكر أنهم لا يتحدثون كلمة واحدة بالفارسية ؟ ولماذا ألقى بهم بطريقة

غير انسانية قرب الحدود وتركوا تحت رحمة الاجواء القاسية دون أية حماية ؟ واسمحوا لي أن أسأل النظام الفاشي لصدام حسين لماذا ألقى بالمواطنين العراقيين الأبرياء في اتجاه ايران على طريق مليء بالألغام ليلاقوا حتفهم ؟

أما بالنسبة للتعاون الايجابي من جانب العراق ، وسعي ايران لاحتياط الجهود التي تبذل ، فاسمحوا لي بأن أذكر ممثلة العراق ، النظام الفاشي لصدام حسين ، الذي يوشك على الانهيار ، بأنه يحاول الآن ان يكسب الوقت والعطف عن طريق السعي لوقف اطلاق النار أو شيء من هذا القبيل ، ولكنه لن يستطيع أن يخدع أحدا بل نفسه ، ان احتلاله لأراضي دولة أخرى ثم المطالبة بوقف اطلاق النار أو التفاوض ما هي الا خدعة قديمة وصيغة تقليدية لجميع المعتدين . لقد شهدنا العديد من الأمثلة من جانب النظام الصهيوني في اسرائيل ضد أراضي أشقائنا العرب وال فلسطينيين منذ عام ١٩٤٨ وحتى الآن . ولكن النظام الوحشي لصدام حسين ولأسياده الاميراليين ينبغي عليهم ان يعرفوا ان تدمير مؤسساتنا الصناعية أو النفطية أو تشريد مواطنينا أو قتل مئات الأطفال والابرياء من الشعب لن يثنيانا عن عزمنا على دحر المعتدين حتى يتم القضاء نهائيا على جميع مظاهر العدوان والظلم .

ونذرا للوقت المحدد لن اذهب الى أبعد من ذلك ، ولكنني أقول في ختام كلمتي أنه يتعين على النظام العراقي أن ينبذ النفاق وان يواجه الحقيقة .

تنظيم الأعمال

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : قبل ان أرفع الجلسة أود أن أشير مرة أخرى الى الموعد المحدد لانجاز العمل ، وهو اليوم ، الأول من كانون الأول / ديسمبر ، لتقديم جميع مشاريع قرارات اللجنة الخامسة مع النتائج المالية المترتبة عليها .

لقد طلب رئيس اللجنة الثانية مد هذا التاريخ الى يوم الاثنين ، ٧ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨١ ، بخصوص مناقشة اللجنة للبيد ٦٩ من جدول الأعمال ، بعنوان " التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي " .

والمثل فان رئيس اللجنة السادسة قد طلب مد التاريخ حتى يوم الأربعاء ، ٢ كانون الأول / ديسمبر - أي غدا - بخصوص بحث اللجنة للبند ١١٢ من جدول الأعمال ، بعنوان " التطور التدريجي لمبادئ وقواعد القانون الدولي المتصلة بالنظام الاقتصادي الدولي الجديد " .
هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة توافق على هذه الطلبات ؟
وقد تقرر ذلك .

رفعت الجلسة الساعة . ٢١ / ١